

التحليل المالي للمصارف

اتحاد المصارف العربية

١٩٩٠

التحليل المالي
للمصارف



ص.ب: ٢٤١٦ بيروت لبنان هاتف ٨٠٢٩٦٨-٨٠٩٧٥٢ تلكس ٢٢٩١١-٤٣٩٥١ يودبان برقيا: يودبان
P.O. Box 2416, Beirut Lebanon – Telephone 802968 – 809752 – TELEX UDBAN 22911/43951 LE – CABLE : UDBAN

التحليل المالي للمصارف

إعداد

خليل الشماع
دكتوراه ادارة أعمال
جامعة كاليفورنيا

خالد أمين عبد الله
دكتوراه محاسبة
جامعة جورجيا

اتحاد المصارف العربية

١٩٩٠

مقدمة

يعالج هذا الكتاب موضوع التحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية مع التركيز الواضح على الأولى لأنّ الاختلاف بين هذين النوعين من الأنشطة المصرفية لا يعتبر مهمّاً في هذا المجال.

ويعتبر التحليل المالي موضوعاً جديداً ومتطوراً بسرعة في القطاع المصرفي، هذا بالقياس مع التحليل المالي للمنشآت الصناعية والتجارية الذي سبق من الناحية التاريخية نظيره في المصارف. كما أنّ التحليل المالي هو من سمات الثمانينات، إذ كان من النادر إنجازه قبل ذلك على صعيد المصرف الواحد.

ويتضمن الكتاب عناوين هامة تتطرق عرضاً وتحليلاً لكافة مجالات ومنهجية ومعايير وأنواع ومقومات وأدوات وأساليب ومحددات تقنية التحليل المالي لينتقل من ثمَّ إلى القوائم المالية للمصارف وتحليلها أفقياً ورأسياً ومن خلال النسبة المالية باستخدام قائمة الأموال وتحليل نقطة التعادل واستخدام ذلك كله في الحكم على أداء المصرف المعني من حيث السيولة والربحية وما إلى ذلك.

وقد حرصنا على تضمين هذا الكتاب عدة أمثلة تطبيقية شاملة تساعد الطالب والممارس والمتدرب على تعميق فهمه لهذا الموضوع الحيوي. فمادة الكتاب استُقِيَتْ أساساً من الدورات التدريبية التي ينظمها اتحاد المصارف العربية. وتتكوّن تحديداً من محاضرات أعدّها وقدمها في هذه الدورات خبيران عربيان من ذوي الخبرة والمعرفة في الأمور المالية والمصرفية هما الدكتوران خليل الشماع وخالد أمين عبدالله.

ويرجو الاتحاد من توفير هذا المؤلَّف أن يسد ثغرة في المكتبة المصرفية العربية وأن يُساهم في عملية تأهيل الكوادر التي تزداد حاجة مصارفنا إليها عاماً بعد عام.

الأمانة العامة
اتحاد المصارف العربية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي المنطلق السليم للتعرف على وضع المشروع قيد التحليل، ومدى ما أسفرت عنه السياسات والقرارات التي تم تطبيقها من آثار على النشاط، والسيولة، والربحية للمشروع المعني مّما يساعد بالتالي على تنفيذ عملية التخطيط المالي للمشروع بكفاءة وفعالية.

لقد حرص المؤلفان في كتابهما هذا على إبراز أهمية التحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية بالتعرف على ذاتها بعد أن تمّ إشباع موضوع التحليل المالي للمؤسسات الأخرى درساً وتمحيصاً.

وهكذا جاء هذا الكتاب محتوياً عناوين هامة من مثل ماهية التحليل المالي ومجالاته ومنهجيته ومعاييره وأنواعه ومقوماته وأدواته وأساليبه ومحدداته بشكل عام، لينتقل إلى القوائم المالية للمصارف وتحليلها أفقياً ورأسياً وبالنسب المالية وباستخدام قائمة الأموال وتحليل نقطة التعادل، واستخدام ذلك كله في الحكم في أداء المصرف المعني من حيث السيولة والربحية، والنشاط وما إلى ذلك. وقد حرص المؤلفان في هذا كله على تضمين كتابهما هذا الأمثلة التطبيقية الواقعية الشاملة بالإضافة إلى حالتين دراسيتين يستطيع الطالب والممارس والمتدرب الاستعانة بهما في تعميق فهمه لهذا الموضوع الحيوي. ولا بدّ في هذا المجال من كلمة شكر تسجل للآنسة «جاودة» التي كان لجهدها أثر كبير في إخراج الكتاب إلى حيز الوجود في صورته الأولى.

والمؤلفان يرجوان أن يكونا قد حققا الهدف المنشود من وضع هذا الكتاب بحيث يسدّ ثغرة في المكتبة المصرفية، ويحمّلان نفسيهما أيّ قصور جاء فيه لأنّ الكمال لله وحده وهو نعم المولى ونعم النصير.

عمان - الأردن ١٩٨٩ — المؤلفان

الباب الأول

المدخل والإطار العام للتحليل المالي

Financial Analysis: An Introduction

أولاً: مدخل الى التحليل المالي

- مقدمة
- ماهية التحليل المالي
- مجالات التحليل المالي
- منهجية التحليل المالي
- معايير التحليل المالي
- أدوات التحليل المالي
- أنواع التحليل المالي
- مقومات التحليل المالي
- محددات التحليل المالي
- نقاط الضعف في التحليل المالي

ثانياً: الاطار العام للتحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية

- تمهيد
- القوائم المالية للمصرف
  - قائمة المركز المالي
  - قائمة نتيجة الأعمال
  - قائمة توزيع الأرباح والخسائر
- أهمية التحليل المالي للمصرف

أولاً: مدخل إلى التحليل المالي

Financial Analysis: An Introduction

مقدمـة Preface

إن المفهوم الحديث للإدارة المالية يحصرها في نـواحٍ ثلاث هي: التخـطيط المالي، والرقابة، والحصول على الأموال واستثمارها، ويهدف التخطيط إلى وضع الخطط المـالية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤسسة، بينما تهدف الرقابة المالية إلى تقييم كفاءة السياسات المـالية والمبـادرة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحيـة في الـوقت المنـاسب، مما يتـطلب الحصـول على كميـة منـاسبـة من المعلومـات يتم الحصـول عليهـا بعـد إجـراء تحليـل للمعلومات المتاحة عن المؤسسة باستعمال أدوات تحليلية تتناسب وطبيعـة السؤال الذي يحتاج للإجابة.

ولا تقتصر أهميـة التحليل المـالي على الإدارة المـالية وحـدها بـل تهم إدارة المؤسسة ومالكيها على اختلاف مواقعهم ومصالحهم.

ويعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينـات من هذا القرن وهي فتـرة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدّى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات، والذي أدّى بالتـالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي وظيفة التحليل المالي. وتعتبر البنـوك التجاريـة واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية-خاصة بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جيدة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.

ماهية التحليل المالي Nature

التحليل المالي عبارة عن «عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل». أي أن التحليل المالي يهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها،وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

يتطلب التحليل المالي من أجل تطبيقه بصورة سليمة إلى معرفة تامة بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة المعنية وإدارتها، وهكذا فإن التحليل المالي يقوم على الحكم النابع من الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محدّدة.

مجالات التحليل المالي Fields

١ ـ التحليل الائتماني Credit Analysis:

ويهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم كأن تتم المقارنة بين الفوائد المتوقع الحصول عليها من الأقراض لعمل ما وبين المخاطر المتوقع أن تواجهها المؤسسة في علاقتها معه والانحياز للجانب الأرجح من المقارنة. ويعتبر التحليل المالي الإطار المناسب والفعال الذي يمكن للمحلل معه اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لأدوات التحليل المالي من قدرة للتعرف على المخاطر المالية بصورة علمية.

٢ ـ التحليل الأستثماري Investment Analysis:

ويعتبر هذا أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأسهم أم في إسناد القرض بصورة خاصة والاستثمارات في مختلف المجالات بصورة عامة. هذا ويركز المستثمر اهتمامه هنا بما يلي:

(١) نتيجة العمليات.
(٢) العائد على الاستثمار.

(٣) هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر الطويلة الأجل).
(٤) مديونية الشركة على المدى الطويل.
(٥) مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة).

٣ ـ تحليل الاندماج والشراء Merger & Acquisition Analysis:

والاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها. وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها والأداء المستقبلي لها، بينما تتولى الإدارة المالية للشركة البائعة للقيام بعملية التحليل من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملاءمته.

٤ ـ تحليل تقييم الأداء Performance Analysis:

يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية والسيولة واتجاهات النمو.

٥ ـ التحليل من أجل التخطيط Analysis For Planning:

ويعتبر ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل مؤسسة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً في السابق والذي يتم التوصل إليه باستعمال أدوات التحليل المالي.

إن المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف أهدافهم من التحليل المالي. ومن أهم هؤلاء: المستثمرون، وإدارة المؤسسة نفسها، وسماسرة الأوراق المالية، والدائنون، والعاملون، والمصالح الحكومية المختلفة، والمؤسسات المتخصصة بالتحليل.

إن كل فئة من هذه الفئات تستخدم في التحليل معلومات تختلف عن المعلومات التي تستخدمها الفئات الأخرى تبعاً لاختلاف الغاية لكل منها كما يتضح تالياً:

١ ـ المستثمرون Investors:

ويهتمون بالحصول عن المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (على سبيل المثال لا الحصر):

- أداء المؤسسة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح.
- الوضع المالي للمؤسسة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم.

٢ - الدائنون **Creditors** :

ويهتمون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها:

- سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.
- ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل.
- قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة وطويلة الأجل معاً.
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

٣ - إدارة المؤسسة **Management** :

وتهتم بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دفة الأمور خلال الفترة المعنية:

- ربحية المؤسسة وعوائد الاستثمار.
- الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة

النشاط بالإضافة إلى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

- فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام.
- كفاءة إدارة الموجودات.

٤ ـ سماسرة الأوراق المالية Brokers:

ويهدف هؤلاء إلى معرفة الآتي:

- التغييرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة.
- تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

٥ ـ العاملون في المؤسسة Employees:

ويهتمون بنتائج التحليل لسببين رئيسيين هما:

- الحكم على كفاءة وفعالية الإنجاز مما يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء.
- التعرف إلى النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة إلى إدارة المؤسسة.

٦ ـ المصالح الحكومية Government Bodies:

ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية.

٧ ـ المحلّلون الماليون المختصون Financial Analysts

هناك مؤسسات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر مؤسسة ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات. وقد تقوم المؤسسة ذاتها موضوع التحليل بالطلب إلى مؤسسات التحليل هذه القيام بتحليلاتها ونشر نتائجها لمعرفة ترتيبها الائتماني في السوق مما يعكس بالتالي على قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض لأن الشركة ذات التصنيف الجيد ستتمكن من الاقتراض بسعر فائدة أقل من تلك التي تحتل مكانة أقل، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال Dun & Dradstreet التي تقوم باحتساب ١٤ نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات وكذلك Robert Morris Associates.

منهجية التحليل المالي
Methodology of Financial Analysis

رغم اختلاف طريقة التحليل المالي من محلّل إلى آخر، إلاّ أننا نرى إيراد بعض الأسس العامة كمدخل عام لمهمة التحليل المالي وهي :

١ ـ تحديد الهدف من التحليل ليتجنب المحلّل العمل غير اللازم ويقصر جهده على ما يخدم الهدف مباشرة.
٢ ـ تكوين مجموعة من الأسئلة المحدّدة تكون إجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدّد سابقاً.
٣ ـ اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعنية.
٤ ـ تحديد الفترة أو الفترات التي سيتم تحليل قوائمها المالية.
٥ ـ اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج وليس هناك ما يمنع استعمال أكثر من معيار.
٦ ـ تحليل الانحراف عن المعيار للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبة المئوية.
٧ ـ تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.
٨ ـ وضع التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج التحليل.

معايير التحليل المالي Standards of Comparison

خصائص المعايير واستخداماتها:

أ ـ الخصائص Characteristics :

١ ـ الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا بالتواضع.
٢ ـ الاستقرار إلى حدّ ما وإن كان هذا لا يمنع إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك وبعد القيام بالدراسات اللازمة.
٣ ـ البساطة والوضوح وسهولة التركيب وعدم وجود احتمال لأكثر من معنى للمعيار.

ب ـ الاستخدامات Uses :

١ ـ إعطاء نتيجة التحليل من نسب وأرقام مطلقة، معانٍ يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع.

٢ ـ استعماله كأداة للمقارنة بالنسب الفعلية لإبراز الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب المؤدية لها.

أنواع المعايير Types:

١ ـ المعايير المطلقة Absolute Standards:

وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفاً في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلّل. ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها. ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها ٢ : ١ والسيولة السريعة ١ : ١، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأميركية على شركات الكهرباء وجد أن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ عن النسبة المطلقة الأمر الذي يعني محدودية هذا المعيار كمقياس عام لجميع الحالات.

٢ ـ معيار الصناعة Industry Average:

وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار أو المعدل عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة به لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل (فوق المعدل) أو أقل من المعدل (أي دون المعدل). ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلاً قد تكون شركة نفط تتعاطى التنقيب وشركة أخرى تتعاطى التنقيب والتكرير والتسويق والبيع بالمفرق.
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج.
- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه الشركة وتمنحه لعملائها.
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج.

– مدى تنوّع المنتجات وتركيبة هذا التنوع النسبية.
– الموقع الجغرافي.
– أهداف المؤسسات المختلفة.

وبالرغم مما سبق فإن هذا المعيار يعتبر إطاراً عاماً للتحليل يلفت النظر إلى انحرافات إنجاز الشركة عن المعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها، مما يقود إلى التعرف على أسبابها من خلال محاكمة العوامل والأرقام التي تؤثر على المؤشر المنحرف عن المعدل.

ويتولّى إعداد هذا المعيار عادة غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد المعني ومن أشهر المؤسسات في هذا المجال. Dun & Bradstreet Inc. حيث تتولى جمع المعلومات عن آلاف المؤسسات والشركات لتخرج بمعدلات لأربعة عشر نسبة متعارف عليها في التحليل وتستعمل ٧٠ نشاطاً تجارياً. ويلي هذه المؤسسة أهمية Robert Morris Associates وهي مؤسسة مدعومة من قبل جمعية البنوك الأمريكية وتتميّز بتقديمها لمعلومات تتعلق بالأهمية النسبية للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى نسب ومعلومات عن المبيعات وتكلفتها.

ومن أجل أن تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة يلزم توافر الخصائص التالية عند إجراء المقارنات وهي:

– أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
– أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
– أن تستخدم الأسس والأساليب المحاسبية نفسها وأن يتم عرض هذه البيانات باستخدام أسس موحدة.
– أن تنتمي هذه الشركات إلى منطقة جغرافية واحدة.

٣ ـ المعيار التاريخي Trend Analysis:

وهنا تعتبر الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة في الماضي معياراً هاماً لقياس أدائها الحالي والتوقع العقلاني بشأن أدائها المستقبلي.

وميزة هذا المعيار أنه معبّر طالما كان الماضي معبّراً عن المستقبل فإذا كانت العوامل المؤثرة على المحيط تتصف بالاستقرار كانت المعايير التاريخية ذات معنى أفضل، ومع ذلك

يجب عدم إهمال عوامل التغيير التاريخية عند استعمال هذا المعيار للحكم على الحاضر وتوقع المستقبل. ويستخرج هذا المعدل للمؤسسة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة في الفترة الحالية. لأن الافتراض الذي ننطلق منه في استعمال هذا المعيار يقوم على أساس افتراض أن الحاضر هو وليد الماضي لذا يمكن تقييمه في ضوء ذلك الماضي.

أمّا نقطة ضعف هذا المعيار فتكمن في طريقة احتسابه من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب استخدامها ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة تغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أسساً مطلقة للقياس، ويستعمل هذا المعيار في الحالات التالية:

- التعرّف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.
- عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.
- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.
- عدم إمكانية مقارنة أداء الشركة بأداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو العمر أو غير ذلك.

٤ ـ المعيار المخطط Planned or Budgeted Std.:

ويستعمل هذا المعيار من قِبَل إدارة المؤسسة لأنه غالباً ما يتوافر للناس خارجها حيث يقوم هذا المعيار على أساس مقارنة ما تمّ تحقيقه فعلاً بما كان متوقعاً من الشركة تحقيقه طبقاً للتقديرات المعدّة وذلك خلال فترة محدّدة من الزمن.

أدوات التحليل المالي Financial Analysis Tools

١ ـ التحليل المالي بالنسب Ratio Analysis:

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعض البعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة المحدّدة.

٢ ـ قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
Sources & Application of Funds:

يقوم هذا التحليل على أساس التعرف على المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال والأوجه التي استخدمت فيها هذه الأموال خلال فترة زمنية محددة وذلك للتعرف على أهمية كل من المصادر الداخلية والخارجية في تمويل عمليات المؤسسة ومدى ملاءمة نوعيةَ هذه المصادر مع الاستخدامات كمّاً ونوعاً.

٣ ـ الموازنات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي:
Cash Budgeting / Cash Flows

وتقدم هذه الأداة التحليلية معلومات مفيدة عن مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها وتحدّد كمية ونوعية الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية وكذلك موعد الحاجة إلى هذه الأموال.

٤ ـ القوائم المالية التقديرية **Budgeting:**

وتهدف إلى التعرف على الحجم التقديري المتوقع لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية بالإضافة إلى التعرف على حجم الأرباح المتوقعة.

٥ ـ تحليل التعادل **Break-Even Analysis:**

وتهدف إلى التعرف على عدد الوحدات المباعة أو مستوى المبيعات الذي يؤدي إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر أو التعرف على عدد الوحدات التي يجب بيعها أو مستوى المبيعات اللازم لتحقيق حجم معين من الأرباح.

٦ ـ مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة
Comparative Financial Statement Analysis:

وتظهر هذه الأداة التغيرات التي تحدث على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى خلال سنوات عديدة وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المعنيّة.

٧ ـ مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي
Index Number Trend Analysis :

وتساعد هـذه في التعرف عـلى التغيرات عـلى مدى أكـثر من سنتين لتفـادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.

٨ ـ التعـرف على الأهميـة النسبية لكـل بند من بنـود الموجـودات والمطلوبـات (التحليل الهيكلي):
Structural Analysis/Common Size (Balance Sheet) :

وتقدم هذه الأداة معلومات مهمة عن التركيب الداخـلي للقوائم المـالية من خـلال تركيزها على عنصرين هما:

١ ـ مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قصيرة وطويلة وحقوق مساهمين و،

٢ ـ كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

٩ ـ التحليل المتخصص Specialized Analysis :

بالإضافة إلى الأدوات السابقة هناك مجمـوعة من الأدوات الخـاصة التي تـركز عـلى قـوائم ماليـة محددة أو أجـزاء منها أو عـلى الظروف التشغيليـة الخاصـة بصناعـة معينة كاستعمال نسب الأشغال كأداة لتحليل الفنادق والمستشفيـات وخطوط الطيران مثلاً.

أنواع التحليل المالي Types

١ ـ التحليل العامودي Vertical Analysis :

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة العـلاقات الكميـة القائمـة بين العنـاصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين، ولهذا يتصف هـذا النوع من التحليـل بالسكـون لانتفاء البعد الزمني عنه.

٢ ـ التحليل الأفقي Horizontal Analysis :

يعتمـد هذا النـوع من التحليل عـلى دراسة اتجـاه كل بنـد من بنود القـائمة المـالية

موضع التحليل وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ولهذا يتصف بالديناميكية لأنه يبيِّن التغيرات التي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العامودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

ويساعد هذا التحليل على:

١ ـ اكتشاف سلوك النسبة أو البند موضوع الدراسة عبر الزمن.
٢ ـ تقييم انجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك لاتخاذ القرارات المناسبة بعد بيان أسباب التغير.
٣ ـ تقييم الوضع المستقبلي.
٤ ـ الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة.

مقومات التحليل المالي Principles of Financial Analysis

هناك عدد من المقومات الواجب توفرها في التحليل المالي منها:

١ ـ التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي مسترشدين بالغرض الذي نقوم بالتحليل من أجله كالاستثمار أو الأقراض أو ما شابه ذلك، و
٢ ـ القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع، و
٣ ـ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة أيضاً.

محددات التحليل المالي Limitation of Ratio Analysis

١ ـ تركيز اهتمام المحلّل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى فالمقرض القصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين يركز المستثمر على الربحية.
٢ ـ درجة اهتمام المحلّل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب، فالبنك الراغب بإقراض مليون دينار يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدى سنوات عديدة.

٣ - كمية ونوعية المعلومات المتاحة مما له الأثر المباشر على نتيجة التحليل إذ كلما قلّت كمية المعلومات وثار الشك حول نوعيتها كان المحلّل في موقف يصعب معه الوصول إلى قرار حازم.

٤ - دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة مما يلقي ظلالاً من الشك على مدى دقة تمثيلها للواقع وبالتالي على النتائج المستخلصة من تحليلها.

٥ - مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية لأن تغيّر الأساليب سيؤدي إلى تغيّر في النتائج لأنه لن يكون لمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى معنًى دون أن توحّد المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بها.

٦ - محدودية مؤشرات الاتجاه إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي مستقبلاً، فمثلاً إذا تدنت نسب السيولة لسنوات الماضي فإن ذلك لا يعني استمرارية هذا الاتجاه مستقبلاً.

٧ - اختصار البيانات المالية في القوائم المالية ممّا يحدّ من قدرة المحلّل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

٨ - غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر مماثل.

٩ - تجميل الميزانيات بشكل يصعب معه على المحلّل التعرف على مدى استعماله مثل توقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدّد بعد ذلك، أي بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية.

١٠ - موقع الشركة ونوعها، فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع عنصر الأجور ويقلّل من قيمة الآليات وبالتالي الاستهلاك، بعكس الصناعات التي تعتمد على الآلات المتقدمة حيث تستعمل بعض العمال الفنيين وكثيراً من الآلات.

١١ - عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

إن هذه المحددات لا تقلّل أبداً من أهمية التحليل المالي لكنها تحتم استعماله بحكمة وحذر وليس بصورة ميكانيكية دون تفكير.

نقاط الضعف في التحليل المالي Points of Weakness

١ ـ طبيعة البيانات المستعملة في التحليل المالي Nature of Data:

يستعمل في التحليل المالي قائمتان ماليتان هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبالرغم من إعداد هاتين القائمتين وفق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لكن على المحلّل أن يكون ملمًّا ببعض المحدّدات (Limitations) المتعلقة بهما وهي :

١ ـ إعداد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية للموجودات والمطلوبات مما لا يعكس القيم الحالية.

٢ ـ استعمال التقديرات في تقدير بعض الموجودات مثل الذمم المدينة والبضاعة القابلة للبيع والموجودات الثابتة.

٣ ـ الأخذ بمبدأ الاستهلاك واعتبار الزيادة في القيمة غير مقبولة.

٤ ـ حذف الكثير من الموجودات من التحليل لصعوبة تقييمها كالعنصر البشري مثلاً.

٥ ـ كون الميزانية بياناً تاريخياً بالأرصدة مما لا يعطي الصورة الحقيقية لجميع ما حدث فقد يقترض المشروع ويسدد، ويشترى ويبيع أصولاً قبل إعداد الميزانية، ومع ذلك لا يظهر أثر مثل هذه العمليات.

٦ ـ موعد إعداد الميزانية في كثير من الحالات يقع في فترة النشاط الأدنى للمؤسسة الأمر الذي قد يظهر صورة غير مطابقة للحقيقة.

٧ ـ عدم تطابق رصيد النقدية مع صافي الربح الذي يظهر في قائمة الدخل وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغضِّ النظر عن مبدأ الاستحقاق. أما قائمة الدخل فتقوم على مبدأ الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصاريف حتى لو لم يتم قبض هذا الدخل أو دفع هذه المصاريف لذا، تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح ومن هنا تنبع الصعوبة في استخدام الأرباح والخسائر في تحديد سيولة المؤسسة.

٨ ـ الأخذ بمبدأ الاستحقاق في إعداد الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى جعل المصاريف

والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها وهو أمر يسبب صعوبات جمة في استخدام حساب الأرباح والخسائر وتقدير سيولة المشروع.

٩ ـ كون قائمة الدخل تلخيصاً لبعض الأعمال التي تمّت خلال الفترة المحاسبية السابقة وبيان آثارها في شكل ربح أو خسارة دون بيان قدرة المشروع على الدفع.

١٠ ـ عدم الدقة أحياناً في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادىء المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها.

٢ ـ المحلّل المالي شخص خارج المنشأة Outside Analyst:

إذا كان المحلّل خارج المؤسسة فإنه يعتمد على البيانات المنشورة فقط مما لا يستطيع معه أن يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به تلك المعلومات، علماً بأن هناك الكثير من المعلومات القيّمة التي يمكن أن تساعد في التحليل المالي ودقته لكنها لا تنشر لاعتبارها من أسرار المؤسسة الخاصة التي يجب عدم إطلاع الغير عليها.

٣ ـ طبيعة النسب وحدود استخدامها Nature of Ratio Analysis:

إن مظهر النسبة كرقم رياضي يوحي بأنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعو الكثيرين إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركز المالي والنقدي والائتماني، لكن يعاب عليها أنها تنبثق من بيانات القوائم المالية لتعبّر بالتالي عن العلاقات المالية. لذا نجد فيها ما سبق وبيّناه من نقاط ضعف في هذه القوائم، كما أنّ التحليل بالنسب ساكن وتصفوي في طبيعته يفرض أن المشروع سيتوقف عن العمل ويقيس كفاءته وسيولته وربحيته وقدرته على السداد في لحظة معينة في لحظة إعداد القوائم المالية.

يضاف إلى ذلك أنّ النسب في حد ذاتها رقم بدون دلالة إلّا إذا قورن بغيره ممّا يستوجب استعمال المعايير المختلفة والتي عليها مآخذها هي الأخرى.

كما أنّ من الصعب تحديد أسباب التغيير في النسبة فقد يكون تغير النسبة ناتجاً عن زيادة البسط وثبات المقام أو العكس، وتغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة، أو تغير البسط والمقام لكن بمقادير متفاوتة.

ثانيا: الإطار العام للتحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية

Financial Analysis: General Framework

تمهيد Preface

إن الإطار العالم للتحليل المالي يتكوّن من قسمين هما: تحضير وإعداد القوائم المالية ثم دراسة وتحليل هذه القوائم.

وفي المصارف يقوم المحاسبون عادة بتحضير القوائم المالية وأهمها قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتيجة الأعمال (حساب الأرباح والخسائر) في حين نرى أن دراسة وتحليل هذه القوائم يقوم بها كافة الأفراد المهتمين بالرقابة على أعمال المصرف سواء أكانوا من داخله كالإداريين الذين يقومون بالتخطيط لأعمال المصرف أم من خارجه كالبنك المركزي.

وما دامت عملية الدراسة والتحليل تنصبّ على القوائم المالية للمصرف، فإنه يجدر بنا بادىء ذي بدء التعرف على هذه القوائم والعناصر المكوّنة لكل منها.

١ ـ القوائم المالية للمصرف Financial Statements

أ ـ قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Balance Sheet:

كما هو الحال بالنسبة لميزانية أي مؤسسة فإن ميزانية المصرف تتألف من جانبين: الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم) Assets & Liabilities وتظهر عناصر الموجودات فيها مرتبة حسب سيولتها فتظهر الموجودات الأكثر سيولة فالأقل سيولة وهكذا؛ وتظهر المطلوبات الأقل ثباتاً ثم الأكثر ثباتاً وهكذا. والشكل التالي يبيّن

الميزانية العمومية كما هي في ١٩٨٧/١٢/٣١ و ١٩٨٨/١٢/٣١

الموجودات	١٩٨٨ دينار	١٩٨٧ دينار	المطلوبات	١٩٨٨ دينار	١٩٨٧ دينار
نقد في الصندوق ولدى البنوك	١٨٣١٤٦٦٧	١٧٠٥٨٣١٩	حسابات جارية وودائع تحت الطلب	٢٥٤٩٧١٤٦	٢١٦٩٤٢٨٨
محفظة الأوراق النقدية			ودائع التوفير ولأجل وخاضعه لإشعار	٤٢٢٧٧٥٧٠	٣٥٧١٦١٧٩
استثمارات في الأذونات والسندات	٩٨١٠٠٣٠	٨٤٦٩٤٤٧	ودائع البنوك وأرصدتها	١١٢٧٧٨٠	١٠٩٠٥٩٠
استثمارات في الأسهم	١٢٣٠٩٩٨٨	٩٧١٠٦٧	تأمينات نقدية مختلفة	٣٠٥٩٥٤٨	٣٢٦٣٣٨٦
كمبيالات وإسناد مخصومة	٢٠٤٤٤١٣١	١٥٨٩٦٢١٧	مخصصات مختلفة	٢٣٥٧٣١٧	١٦٤٠٧٥٥
حسابات جارية مدينة	٢٤٧٧١٠٣٣	٢٢٣٥٥٠٠٠	مطلوبات أخرى	٢٦٥٥٨٦١	٢٢٧٢٠٨٣
سلف وقروض مستغلة	٢٧٦٦٥٢٩	٣٣٢٦٤٣٩	رأس المال المدفوع	٣٢٩٢٣٧٥	٣٢٩٢٣٧٥
موجودات ثابتة بعد الاستهلاك	١٦٢٥٠٢٨	١٥١٠٤٦٤	احتياطي قانوني	١٧٥٢٣٧٧	١٦٠٣٩٠١
موجودات أخرى	٤٠٢٢٦٥٨	٢٢٤٢٤٧٧	احتياطات أخرى وأرباح مدورة	٩٦٥٥٩٠	٧٦١٤٢٣
	٨٢٩٨٥٠٦٤	٧١٨٣٤٩٨٥		٨٢٩٨٥٠٦٤	٧١٨٣٤٩٨٥
الحسابات النظامية			الحسابات النظامية		
تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية	٧١٠٦٨٢٣	٧٦٣٢٦٥٢	تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية	٧١٠٦٨٢٣	٧٦٣٢٦٥٢
تعهدات العملاء مقابل كفالات	١٣٤٥٢٣٧١	٨٧٤٧٠٠٧	تعهدات البنك مقابل كفالات	١٣٤٥٢٣٧١	٨٧٤٧٠٠٧
تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى	١١٨٥٣٨٤	١١٣٦٢٥٦	تعهدات البنك مقابل التزامات أخرى	١١٨٥٣٨٤	١١٣٦٢٥٦
	٢١٧٤٤٥٧٨	١٧٥١٠٩١٥		٢١٧٤٤٥٧٨	١٧٥١٠٩١٥

الميزانية العمومية المقارنة لأحد البنوك كما هي في ١٩٨٧/١٢/٣١ و ١٩٨٨/١٢/٣١.

مفردات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

١ ـ جانب الموجودات:

ويمثل هذا الجانب في الميزانية العمومية أشكال توظيفات المصرف للأموال التي يحصل عليها، وأهم هذه الأشكال ما يلي:

(أ) النقد في الصندوق ولدى البنوك:

ويتألف هذا البند من ثلاثة عناصر دمجت مع بعضها لأنها ذات طبيعة واحدة تعتبر نقداً جاهزاً عرفاً وهذه العناصر هي:

١ ـ **النقد في الصندوق** وهو النقد الجاهز في خزينة المصرف.
٢ ـ **رصيد المصرف لدى البنك المركزي** وهو غالباً ما يمثل الاحتياطي النقدي الإجباري ويكون على شكل حساب جارٍ باسم هذا المصرف لدى البنك المركزي، ويجب أن يساوي نسبة مئوية من مجموع الودائع الموجودة لدى المصرف التجاري يحددها البنك المركزي بموجب الصلاحيات التي خولت له في قانون البنك المركزي.
٣ ـ **ودائع لدى المصارف الأخرى** تعود ملكيتها لهذا المصرف وعادة ما يكون هذا الرقم غير كبير.

(ب) محفظة الأوراق المالية:

ويمثل هذا البند مقدار مَا يملكه هذا المصرف من سندات وأسهم وتشمل:

١ ـ أذونات الخزينة.
٢ ـ سندات تصدرها الحكومة المعنية.
٣ ـ سندات تصدرها الحكومات الأخرى.
٤ ـ سندات وأسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواء محلياً أو في الخارج.

وعليه، فإن محفظة الأوراق المالية هي مقدار استثمارات المصرف أو مقدار ما يوظفه هذا المصرف من أموال على شكل أوراق مالية.

(جـ) كمبيالات وأسناد مخصومة:

ويمثل هذا البند مقدار الكمبيالات والأسناد التي قـام العملاء بخصمهـا لدى هـذا المصرف.

(د) الحسابات الجارية المدنية:

ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي وظفها البنك على شكل حسابات جارية مدينة.

(هـ) السلف والقروض المستغلة:

والمقصود بهذا البند مقدار الأموال التي وظّفها البنك في شكل قروض وسلف وهي أحد الأشكال لتوظيفات أموال المصرف.

(و) الموجودات الثابتة بعد الاستهلاك:

والمقصود بها تلك الممتلكات الخاصة بالمصرف كالمباني والأراضي الخاصة بالمركـز والفروع والممتلكات الأخـرى التي آلت إليه عن طـريق قيامـه بعمله المصرفي. كما أن هذا البند يضم مـا يمتلكه المصرف من أثـاث يستعمله للقيام بـأعمالـه، بالإضـافة إلى ما يمتلكه من آلات وعدد وأدوات يتم استعمالها للقيام بأعمالـه ومما تجـدر ملاحـظته أن هذا البند هو صافي الموجودات الثابتة أي ان رقم متجمع الاستهلاك قد تم طرحه من قيمة هذه الموجودات.

(ز) الموجودات الأخرى:

يحتوي هذا البند في الغالب على المدفـوعات المقـدمة بـالإضافـة إلى عناصر متفـرقة أخرى مدينة.

٢ ـ جانب المطلوبات:

ويمثـل هذا الجـانب في الميزانيـة العموميـة المصادر المختلفـة التي حصـل منهـا هـذا المصرف على أمواله، وأهم هذه المصادر ما يلي:

(أ) الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب:

ويمثـل هذا البنـد مقدار الأمـوال التي أودعها الأفـراد أو الهيئات في المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف.

(ب) ودائع التوفير ولأجل والخاضعة لإشعار:

ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي حصل عليها البنك من الودائع التالية بالإضافة إلى ودائع التوفير.

١ - الودائع لأجَل: وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في المصرف لمدة محددة سلفاً (١٥ يوماً، ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر أو سنة مثلاً) ولا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع وفي الغالب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بديلين هما:

أ - إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد.

ب - واما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.

وكما هو واضح فإنّ أيًّا من الحلّين يجعل المودع يتردد كثيراً قبل سحب وديعته.

٢ - الودائع الخاضعة لإشعار: ويقصد بها الأموال التي يودعهاالأفراد والهيئات بالمصرف على أن لا يتم السحب منها إلاّ بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الايداع، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقلّ أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجَلْ.

(جـ) ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة:

ويمثل هذا البند مقدار ما لدى المصرف من ودائع تعود ملكيتها للمصارف الأخرى.

(د) التأمينات النقدية المختلفة:

وتمثل مقدار الأموال التي حصل عليها البنك من العملاء في صورة تأمينات على خدمات قدمها أو سيقدمها لهم، كما هي الحال عند إعطاء كفالات أو فتح اعتمادات مستندية.

(هـ) المخصصات المختلفة:

ويمثل هذا البند مقدار المخصصات التي اقتطعها المصرف من أرباحه لمقابلة الخسائر التي قد يتعرض لها أو لمقابلة التزامات مترتبة عليه كما هو الحال بالنسبة لمخصص الديون المشكوك فيها ومخصص إنهاء الخدمة ومخصص الضريبة.

(و) المطلوبات الأخرى:

ويشمل هذا البند عناصر مطلوبات مختلفة مثل المستحقات وصافي الأرباح المعدّة للتوزيع ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم الجامعة وغيرها.

(ز) مجموعة أموال المصرف الخاصة (حقوق الملكية):

وتشمل:

١ ـ رأس المال المدفوع.
٢ ـ الاحتياطي القانوني(الإجباري): وهذا الاحتياطي هو متجمع ما يقتطعه المصرف من أرباحه الصافية في نهاية كل سنة بموجب قانون البنوك ويستمر الاقتطاع السنوي إلى أن يصبح مقدار الاحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع.

(حـ) الاحتياطيات الأخرى والأرباح المدورة:

ويشمل هذا البند عنصرين:

أ ـ **الاحتياطي الاختياري**: وهو يمثل متجمع مبالغ يقتطعها المصرف من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة إلى تلاؤمه دون أن ينص على ذلك أي قانون وإنما لمجرد شعور المصرف بوجوب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الأزمات والطوارىء.
ب ـ **الأرباح المدورة**: وتتمثل في المبالغ التي تبقى فائضة من صافي الربح بعد القيام بالتخصيصات المختلفة ويتم تدويرها بقصد تسوية الأرباح في السنوات القادمة.

٣ ـ الحسابات النظامية في كشف الميزانية العمومية:

هي عبارة عن حسابات لها مقابل وتمثل التزامات عرضية على المصرف ولا يدخل

مجموعها مع المجموع العام للميزانية إلاّ أنها قد تصبح التزامات حقيقية في حالة اضطرار المصرف إلى دفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك كأن يخل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله المصرف على أساسها، وعندها يدخل مجموع هذه الحسابات في مجموع الميزانية في كلا الجانبين على شكل التزام حقيقي على العميل في جانب الموجودات والتزام حقيقي على المصرف في جانب المطلوبات، أو على شكل زيادة التزامات العميل في جانب الموجودات وإنقاص أحد بنود الموجودات الأخرى بنفس المقدار كالنقدية مثلاً. وفي كل هذه الحالات يشطب هذا الالتزام العرضي من الحسابات النظامية لأنه أصبح التزاماً حقيقياً، وهذه الحسابات كما تظهرها الميزانية العمومية هي:

(أ) تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية:

وهذا البند له مقابل في جانب الموجودات في الميزانية بما يعادل نفس الرقم من تعهدات عملاء هذا المصرف بالدفع مقابل هذه الاعتمادات.

(ب) تعهدات البنك مقابل كفالات لحساب العملاء:

ومنشأ هذا الحساب هو خطابات الضمان أو الكفالات التي يكفل البنك بموجبها بعض العملاء على أداء عمل معين كخطابات الضمان التي يعطيها للمتعهدين إما بقبول العطاء إذا مارسا عليهم ويسمى خطاب ضمان ابتدائي وإما تنفيذ شروط العطاء على الوجه الأكمل إذا ما تم رسو العطاء وقبله المتعهد ويسمى خطاب الضمان النهائي.

وهذا البند له مقابل في جانب الموجودات مساوياً له في المقدار وهو تعهدات العملاء مقابل كفالات.

(جـ) تعهدات البنك مقابل التزامات أخرى:

والحساب المقابل له في جانب الموجودات هو تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى أي ان المصرف قد حصل على تعهدات من العملاء بمبالغ تعادل الالتزامات الأخرى التي ألزم نفسه بها عرضياً.

ويلاحظ أنه في الحسابات النظامية الظاهرة في كشف الميزانية يحتوي جانب المطلوبات على جميع التعهدات التي قدمها المصرف لجهات مختلفة ذات علاقة بعملائه

ويحتوي جانب الموجودات على جميع التعهدات التي قدمها العملاء للمصرف لتغطية التعهدات التي قدّمها المصرف إلى الجهات الأخرى بخصوصهم.

قائمة نتيجة الأعمال (حساب الأرباح والخسائر) Income Statement:

يعد هذا الحساب في المصرف بغرض التوصل إلى النتيجة الصافية التي حققها المصرف عن أعماله اعتباراً من ١/١/ ولغاية ١٢/٣١/ وهو يتألف من جانبين:

١ ـ جانب إيرادات المصرف من عملياته المختلفة خلال الفترة التي أعد عنها الحساب.

٢ ـ جانب المصروفات التي تكبدها المصرف خلال الفترة التي أعد عنها الحساب.

والفرق بين الجانبين يمثل صافي الربح الذي حققه المصرف في حالة زيادة الايرادات على المصروفات أو صافي الخسارة التي حققها المصرف في حالة زيادة المصروفات على الايرادات.

وفيما يلي حساب الأرباح والخسائر لأحد البنوك عن السنتين المنتهيتين في ١٩٨٧/١٢/٣١ و١٩٨٨/١٢/٣١، (راجع الجدول على الصفحة التالية).

ولدى استعراضنا لحساب أرباح المصرف وخسائره نجد بأن العناصر الواردة فيه تنطوي تحت مجموعتين رئيسيتين هما:

١ ـ عناصر الإيرادات وتتكوّن من:

أ ـ **الفوائد الدائنة**: وهي الفوائد التي حققها المصرف خلال الفترة على القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها.

ب ـ **العمولات الدائنة**: وهي العملات التي حققها المصرف خلال الفترة على القروض والسلف والخدمات الأخرى التي قدمها لعملائه.

ج ـ **فرق العملة**: وهذا البند ناتج عن تعامل المصرف بعملات أخرى غير العملة المحلية وليس من الضروري أن يكون فرق العملة دائماً في جانب الإيرادات فقد يحق المصرف خسائر من جراء تعامله بهذه العملات في حالة إذا ما انخفضت أسعارها وكانت لديه مبالغ كبيرة منها، ويحكم قانون مراقبة العملة الأجنبية الذي يشرف البنك المركزي على تنفيذه كيفية تعامل المصرف بالعملات الأجنبية.

البيـــــــان	١٩٨٧	١٩٨٨
	دينــار	دينــار
الإيــرادات		
الفوائد الدائنة	٤٨١٦٢٩٥	٦٢٤٥٤١٩
العمولات الدائنة	٩٢٨٩٨٩	١٢٣٥٥١٥
فرق العملة	٢٩١٥٥٦	٣١٦٨٨١
ايرادات أخرى	١٦١١١٩	٩٣٤١٦
مجموع الإيرادات	٦١٩٧٩٥٩	٧٨٩١٢٣١
المصروفــات		
الفوائد المدينة	٢٤٢٤٢٧٠	٣١٧٧٥٧٤
المصاريف الإدارية والعمومية	٢١٤٤٣٥٦	٢٥٣٧٩٧٢
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٣٨٧٦٦٦	٦٩٠٩١٨
مجموع المصروفات	٤٩٥٦٢٩٢	٦٤٠٦٤٦٤
صافي الربح قبل الضريبة	١٢٤١٦٦٧	١٤٨٤٧٦٧

د - **الإيرادات الأخرى**: وهذا البند غالباً ما يكون ناشئاً عن أعمال عرضية قام بها المصرف ليست من طبيعة عمله المصرفي أو أرباحاً رأسمالية حققها المصرف من بيع أحد أصوله بالإضافة إلى الإيرادات التي حققها المصرف من محفظة أوراقه المالية.

٢ - عناصر المصروفات وتتكوّن من:

أ - **الفوائد المدينة**: وهي الفوائد التي دفعها البنك على الحسابات والودائع المودعة لديه على مختلف أنواعها.

ب - **العمولات المدينة**: وهي العمولات التي دفعها المصرف لمصارف أخرى من جراء تعامله معها خلال الفترة.

ج - **المصاريف الإدارية والعمومية**: وهي كما نلاحظ تتكوّن من مجموعتين:

١ - **المصاريف الإدارية**: وتشمل مجموعة المصاريف المباشرة الضرورية لإدارة المصرف وقيامه بأعماله وتشغيله مثل الرواتب.

٢ - **المصاريف العمومية**: وتشمل مجموعة المصاريف غير المباشرة والضرورية لقيام المصرف بأعماله بشكل جيد مثل مصاريف الدعاية والإعلان والصيانة والقرطاسية.

د - **الاستهلاك والمصاريف الأخرى**: وهذا البند يتكوَّن من مجموعتين أيضاً:

١ - **الاستهلاكات**: وهي متعددة وتختلف نسبتها باختلاف الموجودات الثابتة للمصرف مثل المباني والآلات والأثاث حيث يقتطع في كل سنة من أرباح المصرف مبلغاً معيّناً يحدّد حسب الطريقة التي يتبعها المصرف في احتساب قسط الاستهلاك السنوي، ويضاف المبلغ المقتطع إلى متجمع الاستهلاك الذي يظهر في جانب الموجودات مطروحاً من تكلفة الموجودات الثابتة.

٢ - **المصاريف الأخرى**: هذا البند غالباً ما يمثل مصاريف صغيرة ومتنوعة كمصاريف الصيانة والحفلات وغيرها.

حساب توزيع الأرباح والخسائر P & L Distribution A/C

وهو الحساب الذي يجري فيه تخصيص أرباح المصرف وفقاً لأحكام القانون والنظام الداخلي للمصرف وتوصيات مجلس الإدارة. وفيما يلي حساب التوزيع لأحد المصارف عن السنتين المنتهيتين ١٩٨٧/١٢/٣١ و ٩٨٨/١٢/٣١، (راجع الجدول على الصفحة التالية).

التحليل المالي بالنسب وفق معادلات البنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بالطلب إلى البنوك المرخصة بتزويده ببيان شهري Monthly Report ويحتوي هذا البيان على المبالغ الإجمالية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات بما في ذلك الحسابات النظامية Contra accounts وذلك على وجه الكشف. أما تفصيلات هذه البنود فتدوّن على ظهر الكشف. ويستخدم البنك المركزي هذا الكشف في استخراج النسب المالية التالية ومقارنتها بالنسبة المقررة إن وجدت للحكم على سلامة وضع البنك المعني:

البيـــان	١٩٨٧	١٩٨٨
	دينــار	دينــار
احتياطي قانوني ١٠٪	١٢٤١٦٧	١٤٨٤٧٧
مخصص الضريبة	٤١٨١١١	٥١٧٣٤٨
احتياطي اختياري	١٥١٦٣٢	٢٠٤١٦٧
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٥٥٠٠	١٦٠٠٠
رسوم إضافية للجامعات	٥٤٧٧	٦١٤٨
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	٥٢٦٧٨٠	٥٩٢٦٢٧
	١٢٤١٦٦٧	١٤٨٤٧٦٧

١ ـ نسبة السيولة القانونية

= ١ + ٢ + (٣ أ – ١٧ أ – ١٧ ب) + (٣ ب + ٤ – ١٧ جـ) + ٥ + ٦
/ ١٦ + (١٧ أ + ١٧ ب – ٣ أ) + (١٧ جـ – ٣ ب – ٤) + ١٨ + ١٩ + ٢٠

٢ ـ نسبة الاحتياطي النقدي

= رصيد الحساب الجاري لدى البنك المركزي
/ ١٦ + ١٧ + ١٨ + ١٩ – ودائع غير المقيمين بعملات أجنبية قابلة للتحويل

٣ ـ نسبة رأس المال للودائع = ٢٢ / ١٦ – ٢ – القروض المستثناة – ٥ – ٦

٤ ـ نسبة رأس المال والاحتياطي القانون إلى المطلوبات = ٢٢ أ + ٢٢ ب / ٢٥ – ٢٢

٥ ـ نسبة الموجودات الثابتة إلى رأس المال والاحتياطي القانوني = ١٢ + ١٣ / ٢٢ أ + ٢٢ ب

٦ ـ نسبة الائتمان إلى الودائع = $\frac{٨ + ٩ + ١٠}{١٦ + ١٧}$

٧ ـ نسبة الكمبيالات المخصومة إلى الائتمان = $\frac{٨}{٨ + ٩ + ١٠}$

٨ ـ نسبة الجاري مدين إلى الائتمان = $\frac{١٠}{٨ + ٩ + ١٠}$

٩ ـ نسبة السلف والقروض إلى الائتمان = $\frac{٩}{٨ + ٩ + ١٠}$

١٠ ـ نسبة الكمبيالات المستحقة وغير المدفوعة إلى الكمبيالات

$$= \frac{\text{كمبيالات مستحقة غير مدفوعة}}{٨}$$

١١ ـ نسبة ودائع القطاع العام إلى الودائع = $\frac{\text{ودائع القطاع العام}}{١٦ + ١٧}$

١٢ ـ نسبة السيولة التجارية

$$= \frac{١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + \text{كمبيالات تستحق خلال ثلاثة شهور}}{١٦ + ١٧ + ١٨}$$

١٣ ـ نسبة النقد في الصندوق إلى الودائع = $\frac{١}{١٦}$

ملاحظــة:

إن الأرقـام والرمـوز الواردة في هـذه المعادلات تتفق مـع أرقام ورمـوز البنود المحتـواة في البيـان الشهري المذكور والموضّح تالياً.

البيان الشهري

الموجودات			
		المجموع	منها بالعملات الأجنبية
١ ـ أوراق نقدية ومسكوكات. ٢ ـ أرسدة لدى البنك المركزي الأردني. ٣ ـ أرصدة لدى بنوك وشركات مالية*: أ ـ في المملكة ب ـ خارج المملكة ٤ ـ أرصدة لدى المركز الرئيسي أو الفروع العاملة خارج المملكة. ٥ ـ سندات حكومية أو بكفالة الحكومة وتستحق الدفع في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. ٦ ـ سندات حكومية أو بكفالة الحكومة وتستحق الدفع في مدة تزيد عن ثلاثة أشهر: أ ـ سندات تنمية ب ـ سندات مؤسسات عامة جـ ـ إسناد قرض ٧ ـ شيكات وسحوبات مشتراة وحوالات برسم القبض. ٨ ـ كمبيالات واسناد مخصومة. ٩ ـ السلف والقروض الممنوحة للعملاء. ١٠ ـ حسابات جارية مدينة.			

الموجودات					
		المجموع		منها بالعملات الأجنبية	
١١ ـ السلف والقروض الممنوحة لبنوك وشركات مالية في المملكة*. ١٢ ـ الاستثمارات: أ ـ داخل المملكة ب ـ خارج المملكة ١٣ ـ عقارات وأثاث بعد الاستهلاك: أ ـ عقارات مملوكة للاستعمال الخاص ب ـ عقارات مملوكة لأغراض أخرى جـ ـ أثاث ومعدات ١٤ ـ موجودات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).					
١٥ ـ مجموع الموجودات					
١٦ ـ موجودات لها مقابل تعهدات العملاء:		منها بالعملات الأجنبية		منها بالدينار	
		مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم
أ ـ مقابل القبولات ب ـ مقابل الاعتمادات المستندية جـ ـ مقابل الكفالات وأية التزامات أخرى د ـ مقابل الكمبيالات المعاد خصمها					

تابع البيان الشهري

الموجودات			
		المجموع	منها بالعملات الأجنبية
١٦ ـ ودائع العملاء:			
أ ـ ودائع التوفير			
ب ـ ودائع لأجل			
١٧ ـ ودائع البنوك والشركات المالية*:			
أ ـ البنك المركزي الأردني			
ب ـ في المملكة			
جـ ـ خارج المملكة			
١٨ ـ أرصدة للمركز الرئيسي أو الفروع خارج المملكة.			
١٩ ـ المبالغ المقترضة من:			
أ ـ البنك المركزي الأردني			
ب ـ بنوك وشركات مالية في المملكة*			
جـ ـ بنوك خارج المملكة			
٢٠ ـ شيكات وسحوبات وحوالات برسم الدفع.			
٢١ ـ التأمينات النقدية:			
أ ـ على الاعتمادات والقبولات			
ب ـ على الكفالات			
جـ ـ على التسهيلات الائتمانية			
٢٢ ـ رأس المال والاحتياطيات:			
أ ـ رأس المال			

تابع البيان الشهري

الموجودات					
		المجموع		منها بالعملات الأجنبية	
ب ـ الاحتياطي القانوني جـ ـ احتياطيات أخرى د ـ أرباح غير موزعة ٢٣ ـ المخصصات: أ ـ مخصص ديون مشكوك فيها ب ـ مكافآت ترك الخدمة للموظفين والحسابات المماثلة جـ ـ المخصصات الأخرى. ٢٤ ـ مطلوبات أخرى (يرفق بها جدول تفصيلي).					
٢٥ ـ مجموع المطلوبات.					
٢٦ ـ مطلوبات لها مقابل:		منها بالعملات الأجنبية		منها بالدينار	
		مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم
أ ـ قبولات لحساب العملاء ب ـ اعتمادات مستندية مفتوحة جـ ـ كفالات وأية التزامات أخرى د ـ كمبيالات معاد خصمها					

تفاصيل مواد الموجودات

٣ + ٤

أرصدة لدى	تحت الطلب	خاضع لاشعار	لأجـــل			المجموع
			٣ أشهر	بعد ثلاثة ولغاية ٦ أشهر	ما يزيد عن ٦ أشهر	
بنوك في المملكة						
بنوك خارج المملكة						
للمركز الرئيسي أو الفروع خارج المملكة						
المجموع						

تابع تفاصيل مواد الموجودات

٨ + ٩

	تستحق خلال ٣ أشهر	تستحق ما بين ٣ ـ ٦ أشهر	تستحق ما بين ٦ ـ ١٢ شهراً	تستحق بعد ١٢ شهراً	تحت التسديد	مستحقة ولم تدفع	المجموع
أ ـ كمبيالات واسناد مخصومة							
ب ـ سلف وقروض ممنوحة							
المجموع							

٨ + ٩ + ١٠

		كمبيالات واسناد مخصومة	سلف وقروض ممنوحة	حسابات جارية مدينة	المجموع
مقيم					
	بالدينار				
			غير مقيم		
المجموع	بالأجنبي				

تابع تفاصيل مواد الموجودات
٨ + ٩ + ١٠

التسهيلات الائتمانية	القروض والسلف		كمبيالات واسناد مخصومة	حسابات جارية مدينة	المجموع
	الاجمالي	منها قروض تجمعات بنكية			
١ ـ المؤسسات العامة					
٢ ـ البلديات والمجالس القروية					
٣ ـ الزراعة					
٤ ـ التعدين					
٥ ـ الصناعة					
٦ ـ التجارة العامة					
٧ ـ البناء					
٨ ـ خدمات النقل (بما فيها النقل الجوي)					

تابع تفاصيل مواد الموجودات

التسهيلات الائتمانية	القروض والسلف		كمبيالات واسناد مخصومة	حسابات جارية مدينة	المجموع
	الاجمالي	منها قروض تجمعات بنكية			
٩ - السياحة والفنادق والمطاعم والملاهي					
١٠ - المؤسسات المالية					
١١ - الأفراد					
١٢ - أصحاب المهن					
١٣ - التعهدات العامة					
١٤ - شراء الأراضي والأبنية					
١٥ - أغراض أخرى					
المجموع					

تفاصيل مواد المطلوبات

١٦ ـ ودائع العملاء

المـودع	تحت الطلب (١)	توفير (٢)	لاجل وتستحق التأدية في تواريخ معينة (٣)	لأجل دفعها خاضع لاشعار (٤)	المجمـوع
القطاع العام					
أ ـ الحكومة					
ب ـ المؤسسات شبه الحكومية					
جـ ـ البلديات والمجالس القروية					
د ـ المؤسسات العامة					
١ ـ مؤسسات مالية					
٢ ـ مؤسسات أخرى					
القطاع الخاص					
١ ـ مقيم					

تابع تفاصيل مواد الموجودات

المودع	تحت الطلب (١)	توفير (٢)	لاجل وتستحق التأدية في تواريخ معينة (٣)	لأجل دفعها خاضع لاشعار (٤)	المجموع
أ - بالعملات الأجنبية					
منها للأفراد					
ب - بالدينار الأردني					
١ - أفراد					
٢ - شركات وهيئات أخرى					
٢ - غير مقيم					
أ - بالعملات الأجنبية					
ب - بالدينار					
المجموع					

١٦ – ٣

خلال ثلاثة أشهر	٣ ـ ٦ أشهر	٦ ـ ٩ أشهر	٩ ـ ١٢ شهراً	شبعد ١٢ شهراً	المجموع

١٦ ـ ٤

مدته لا تزيد عن سبعة أيام	سبعة أيام ولغاية شهر	بعد شهر ولغاية ٣ أشهر	مدته تزيد عن ٣ أشهر	المجموع

ودائع بنوك خارج المملكة بالعملات الأجنبية

	تحت الطلب	خاضع لاشعار	لأجل			المجموع
ودائع البنوك			٣ أشهر	٣ ـ ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر	
المركز الرئيسي أو الفروع						

أهمية التحليل المالي للمصرف

Financial Analysis Importance

يعد التحليل المالي أداة معاصرة في تقييم أداء المصرف، ولو أن استخدامه في الوطن العربي، وفي مجال المصارف بالذات، ما زال حديث عهد. فالكشوفات المالية لوحدها، وبوضعها «الخام»، لا تمكّن إدارة المصرف من رقابة الأداء، إلّا بعد إعادة صياغتها على شكل مؤشرات مالية وائتمانية ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دورياً. كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وتطلبه، وبشكل خاص المصرف المركزي، والمودعين، والمالكين (أو المساهمين)، والضريبة، والجمهور بوجه عام.

أ ـ إدارة المصرف (وخاصة الإدارة النقدية) Management:

تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي، لأسباب عديدة، منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، وبخاصة التخطيط والرقابة، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتأشير الابتعادات وتصحيحها. كما أن من هذه الأسباب ضرورة التوفيق بين هدفي سيولة المصرف (قدرة الموجودات في التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بكلفتها)، وربحيته (ربحية رأس المال الممتلك، أو ربحية الموجودات). وإذا كانت المنشآت عموماً تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة وتأمينها بالمستويات المتناسبة مع طبيعة الموجودات، والعمليات، وهيكل المطلوبات، فإن إدارة المصرف تهتم بمتابعة السيولة بوجه خاص، لأن أكثر من ($\frac{9}{10}$) تمويل المصرف متأتٍ من الودائع، وهي أموال من الغير، جزء مهم منها يستحق عند الطلب. أضف إلى كل ذلك، أن الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولة عن تقديم مؤشرات مالية وائتمانية دورية لمجلس الإدارة. ومن بين ما يطلبه مجلس الإدارة دورياً علاقة الفقرات الفرعية للكشف المالي (الميزانية العمومية، أو كشف الدخل) مع مجموع تلك الفقرات، ثم الفقرات المطلوب تحضيرها إلى المراقبين ممثلي المصرف المركزي، والموازنة بين ربحية حسابات المودعين وأسس الصيرفة السليمة، ومدى الوفاء بأهداف المصرف (الفاعلية)، ومدى تطبيق سياسات توظيف الأموال، وعلاقة الأداء الفعلي بالمخطط... إلخ.

وإذا كانت إدارة المصرف عموماً تهتم بالتحليل المالي، فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسؤولة عن المركز النقدي) ترقب نتائج التحليل المالي دورياً وعن كثب، لانها

تعنى بإدارة الاحتياطيات الأولية، والتحول منها إلى الاحتياطيات الثانوية، وبالعكس. ولذلك فهي بحاجة لمعرفة مدى وتوقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي أو بيعها، والحاجة لإعادة الخصم لدى المصرف المركزي، وبيع /أو شراء الاستثمارات لتعزيز السيولة/ أو لتوظيفها، وجدولة استحقاقات الاستثمارات قصيرة الأجل، والضغوط اليومية والموسمية والدورية على سيولة المصرف وكيفية استجابة المركز النقدي لها.

ب ـ المصرف المركزي Central Bank:

كما أشير أعلاه، فإن المصرف المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية، بوسائلها الكمية (تبديل نسبة الاحتياطي القانوني، وإعادة الخصم أو القطع، وعمليات السوق المفتوح)، والنوعية (مثل اشتراط توزيع قطاعي لاستخدامات أموال المصرف، أو تغيير هيكل أسعار الإقراض حسب أسبقيات معينة، ونسب التأمينات مقابل فتح الاعتمادات المستندية. . . والاقناع). ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه لا بد من حصوله على مؤشرات دورية (أسبوعية/ شهرية /فصلية/ سنوية). ولغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من المصارف، وصياعتهابالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها، فإن المصرف المركزي يطلب من المصارف تقديم هذه المؤشرات بجداول أو نماذج ذات تفاصيل محددة من قبله تكشف وتفصح عن الفقرات والعلاقات المطلوبة بسهولة. وتتضمن هذه الجداول المطلوبة من المصرف المركزي الكثير من المؤشرات التي هي حصيلة إجراء التحليل المالي الدوري، وربما المفاجىء كذلك. وغالباً ما تعزز هذه الجداول بكشوفات تفصيلية إضافية تشير إلى البيانات المفصلة التي استخرجت الجداول منها. فمثلاً، الجدول المتعلق بالاستثمارات وأنواعها، وعلاقتها بالموجودات، وبالودائع، غالباً ما يعزز بكشف مفصل عن الجهات المصدرة للاستثمارات، وهيكل الاستحقاقات (أقل من سنة، بين ١ ـ ٥ سنوات، بين ٥ ـ ١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات، مثلاً).

وفي ضوء دراسة هذه التحاليل المالية والائتمانية الدورية، تقوم أجهزة المصرف المركزي، كل حسب طبيعة مهماتها، وبخاصة مديرية الرقابة على المصارف، بتوجيه المصرف المعني إلى تعديل أدائه، في هذا المجال أو ذاك، بما يحفظ ويصون حقوق المودعين، والمالكين، ويحمي المصرف من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن

السلامة. كما تحرص السلطة النقدية على حسن تقديم الخدمة المصرفية للجمهور، وبكلفة مناسبة، وعلى نشر هذه الخدمات جغرافياً وبشكل متوازن.

ج ـ المودعون Depositors:

المصرف هو منشأة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتوظف معظمها في القروض والاستثمارات. فالإيداع هو الركن الأول في عمل المنشأة المصرفية. ويعمل المصرف على أساس الرافعة المالية: توظيف الأموال من المودعين بما يعود عليه بربح صاف يفوق كلفة الحصول على الودائع. غير أن استمرار حصول المصرف على الودائع مرهون بقدرته على تلبية كل ما يقع عليه من سحوبات، وعلى انتظام وتطور مستوى الخدمات المصرفية التي يقدمها للمودعين وبكفاءة متزايدة.

وبسبب هذه الطبيعة الخاصة لهيكل تمويل المصرف، فإن للمودعين مصلحة كبيرة في توافر السيولة بمستويات مناسبة، وبدون أن تكون هناك احتياطيات نقدية فائضة جداً عن حاجات المصرف، وبالتالي تعرضه إلى خسائر تشغيلية تضعف من متانة رأس المال. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الاهتمام الخاص الذي يبديه المودعون تجاه تزايد رأس المال الممتلك (حق الملكية)، وبخاصة عن طريق احتجاز الأرباح سنوياً، لأن رأس المال هو الأساس في إنجاز عمليات «المتاجرة برأس المال، أو الرافعة المالية». كما أن رأس المال المتين هو الذي يستطيع امتصاص الخسائر التشغيلية المحتملة بدون أن تنفذ إلى الودائع.

ويهتم المودعون، كذلك، بطبيعة محفظة موجودات المصرف، لأنها تعكس في مكوناتها النسبية، قدرة المصرف على التوفيق بين المخاطرة (السيولة) والربحية، وقدرته كذلك على تحقيق درجة من التنويع، في موجودات مختارة تمتاز بالجودة، ومستندة إلى دراسة المراكز الائتمانية للجهات المقترضة أو المصدرة للاستثمارات.

د ـ المالكون (أو المساهمون) Shareholders:

تتحمل الجهة المالكة، أو مجموعة المالكين أو المساهمين، حسب طبيعة الملكية، المخاطرة النهائية للمصرف. فالمالكون لا يتسلمون مقسوم الأرباح الدوري ما لم يحقق المصرف ربحاً سنوياً أو متراكماً. وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات السلطة النقدية حول نسب توزيع الأرباح واحتجازها سنوياً. كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدّد في حالة تعرّض المصرف للصعوبات والتصفية. والجهة المالكة هي المسؤولة عن حسن إدارة المصرف والإشراف على تطبيق إدارته للتشريعات التي تصدرها

الدولة، والتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية بشأن سياسات وعمليات المصرف، ولو أن إدارة المصرف تتحمل معها المسؤولية، باعتبارها تنوب عن المالكين. ومن متطلبات الاستثمار المصرفي أن يعود بالمردود المناسب والمستقر للمالكين، وأن يكون الاستثمار أميناً من المخاطر قدر المستطاع.

وهنا يحتل التحليل المالي موقعاً خاصاً، من بين الأساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على أعمال المصرف. وهذا يبرز بوجه واضح إذا كان المصرف في القطاع العام. أما إذا انت الجهة المالكة ضمن النشاط الخاص أو المختلط، فإن قدرة المالك على فهم مؤشرات التحليل المالي تعتمد على ثقافته المالية والمصرفية. ويفترض أن تعكس التقارير السنوية الموجهة للمالكين، والمتضمنة الحسابات الختامية، العديد من نتائج التحليل المالي، على شكل نسب مالية وائتمانية دورية، وجداول وأشكال إحصائية، ومقارنات مع الماضي، ومع المصارف الأنداد، والقطاع المصرفي، مما يوضح أداء المصرف في الماضي، ومناقشة نتائجه. كما أن التحليل المالي يعكس مدى قدرة إدارة المصرف على تنفيذ الخطط والموازنات التي أقرّت للمستقبل من قبل الجهة المالكة كأداء مستهدف، وهو ما يصطلح عليه بـ «رقابة» التنفيذ. كما أن هذه المؤشرات توجه المالكين نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الأداء (رقابة الأداء).

ومن السلبيات هنا، في حالة الصرف العامل في القطاع الخاص، والذي تتوزع أسهمه على مجموعة كبيرة من المساهمين، أن إدارة المصرف قادرة (عن طريق التصويت بالإنابة) على الاستمرار لمدة أطول رغم ما تدل عليه مؤشرات التحليل المالي من خلل ومشكلات لم تتم معالجتها بالشكل الصحيح. ومع ذلك فإن تراكم المشكلات تلك، مؤشرة بدلائل التحليل المالي، ستدفع المالكين في النهاية إلى اتخاذ الاجراءات تجاه الإدارة القائمة. كما تشمل السلبيات ضعف تفهم المساهم الاعتيادي في المصرف لمعنى وأهمية ودلائل التحليل المالي.

هـ ـ السلطة الضريبية Tax Authority:

السلطة الضريبية، باعتبارها تمثل الدولة في حساب وجباية الضرائب المستحقة دورياً على المصرف، بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه الكلف والمصاريف، إذ إن لكل مجموعة فقرات من الإيرادات والمصاريف أحكامها الضرورية. مثال ذلك: ضريبة الدخل على صافي الدخل، الضريبة على الفوائد من الأوراق المالية حسب الجهة المصدرة لها (لأن بعضها معفى من الضريبة، وبعضها

تطبق عليه نسب ضرائب مخفضة). كما أن هناك ضريبة على الأرباح الرأسمالية تختلف عن الضريبة على الأرباح الاعتيادية. ومن بين ما تفحصه السلطة الضريبية المعالجات المحاسبية لبعض الفقرات، وأثرها في مستوى الدخل المتحقق. ولذلك، فإن التقارير المالية السنوية المسندة بتحاليل مالية مفصلة، تساعد السلطة الضريبية كثيراً ممارسة مهماتها تجاه الدولة والمصرف، بعقلية متفهمة، وقرارات دقيقة.

و ـ الجمهور The Public:

المستفيد الأول والأخير من الخدمات المصرفية هو الجمهور المتعامل مع المصارف. و«الجمهور» أو «الجمهور العام»، في لغة المصارف، هو جميع المستفيدين: القطاع العائلي (شاملاً الأفراد)، وقطاع الأعمال العام، (الخاص، المختلط)، والدولة (جميع الأجهزة والدوائر). وينشد الجمهور في تعامله مع المصرف خدمة فعالة، سريعة ودقيقة، معاصرة للتطور، ومتنوعة، وبروح مساعدة متفهمة، وبكلفة مناسبة، وبمواقع منتشرة قريبة على مواقع الجمهور مستجيبة لاحتياجات المتعاملين مع المصرف. ولا بد أن يكون موقع المصرف، وتجهيزاته، والعاملين فيه، عوامل جذب باتجاه المصرف. وكمنشأة تتصف بالديمومة، لا بد أن يكون المصرف قادراً على توظيف الأموال بأمان وبربحية مناسبة تمكّنه من أداء خدماته مثلما يطيب للجمهور، الذي هو الحكم الأخير على نجاح المصرف في الأداء.

ولكي يستطيع الجمهور من متابعة أوجه نشاط المصرف، فإنه يعتمد، من بين مجموعة من الأساليب، على نتائج التحليل المالي، الذي يظهر للجمهور المتعامل مدى ذلك النجاح المتحقق في العمليات المتخصصة التي قام بها المصرف، وتشكيلة الخدمات التي قدمها ومداها، وقام بتطويرها وتنويعها لصالح الجمهور. وهناك فئات عديدة من الجمهور تتابع مؤشرات التحليل المالي، وتراقب الأداء من خلالها. كما أن المصرف يعتمد على مؤشرات التحليل المالي في برامج العلاقات العامة مع الجمهور، مستعيناً بها في توضيح نشاطاته ومدى قدرته على إشباع حاجات الجمهور.

الباب الثاني

أدوات وأساليب التحليل المالي

TOOLS AND TECHNIQUES

- تمهيد
- التحليل بالأرقام المطلقة
- التحليل النسبي الأفقي
- التحليل النسبي العمودي
- التحليلان الأفقي والعمودي بكشف واحد
- التحليل باستخدام كشف الأموال
- التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية
- تحليل التعادل
- تحليل الكلفة ومحاسبة المسؤولية
- التقارير الدورية الرقابية والإدارية وللمساهمين
- العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية

أدوات وأساليب التحليل المالي للمصرف

Tools and Techniques

تمهيـــد

هناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف (والمؤسسات المالية) تشمل المجموعات الأساسية الآتية:

أ - التحليل بالأرقام المطلقة، من مدة لأخرى، وتغيير الفقرات، والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة).

ب - التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي)، والتحليل المستند إلى الرقم القياسي، ونِسَب التغير عبر الوقت (تحليل الاتجاه).

جـ - التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي).

د - التحليلان الأفقي والعمودي، النسبيان، معروضان، سوية بكشف موحد.

هـ - التحليل باستخدام كشف الأموال (تحليل مصادر الأموال واستخداماتها).

و - التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية.

ويمكن أن يقوم بالتحليل المالي محلّل مالي «داخلي» أو «خارجي»، أي محلّل من المتخصصين العاملين في المصرف أو من المحللين الخارجيين ممن يراقب أداء المصرف لصالح جهات عديدة لها علاقة بالعمل المصرفي وتطوره ودوره في التنمية. وسوف يؤكد هنا في استعمال أساليب التحليل أعلاه على التحليل الداخلي، أي ذلك الذي يتم بتوجيه من إدارة المصرف. إذ إن هذا النوع من التحليل يقوم على قاعدة أوسع

وأعمق من البيانات الداخلية التي تتاح للمحلّل، بعلم وموافقة الإدارة. وبالتالي، فإن المؤشرات التي يمكن حسابها ومتابعتها هنا هي أكثر وأغنى في محتواها من التحليل الذي تقوم به الجهات الخارجية من عمليات المصرف.

أ ـ التحليل بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى، وتغيير الفقرات والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة)

توضح الكشوفات المالية بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى، وتغيير الفقرات وحساب المتوسطات، التغييرات في الفقرات مما يساعد في تفسير نتائج عمليات المصرف خلال مدة معينة. ويركز هذا التحليل على إبراز فقرات ومجالات معينة من نشاط المصرف، وإتاحة الفرصة لإجراء التحاليل الإضافية، المشار إليها أعلاه، للإفصاح عن الاتجاهات المهمة. ونظراً إلى أن الكشوفات المالية المقارنة، بالأرقام المطلقة، تبيّن مبالغ الفقرات وحركتها ومتوسطاتها، فإن دراستها تعطي المحلّل والمشاهد مؤشرات سريعة عن التغييرات الأساسية في كل من الميزانية العمومية (المركز المالي) وكشف الدخل (الأرباح والخسائر) وغيرهما من الكشوفات المالية. ومن بين الفقرات التي يؤكد عليها وعلى حركتها في هذا النوع من التحليل: الاحتياطيات الأولية، والاحتياطيات الثانوية، والقروض، والاستثمارات، ومجموع الموجودات، والودائع، ورأس المال الممتلك (حق الملكية).

١ ـ أهمية تقريب الأرقام المطلقة:

يلعب تقريب الأرقام دوراً مهماً في إيجاز المعلومات المستقاة من الكشوفات المالية. فتقريب الأرقام بالطرق الإحصائية المعروفة، يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت، وإلى تسهيل تفسير التغييرات ومقارنتها من مدة لأخرى، ومن مصرف لآخر، وإلى تركيز الاهتمام على التغييرات الرئيسة. كما أنه من المفيد، في هذه العملية، إيجاز المعلومات وذلك بضم الفقرات الفرعية المتشابهة لبعضها، ولو أن ذلك يعني التضحية ببعض التفاصيل «الأقل أهمية».

ومن أهم القواعد الإحصائية المستخدمة في تقريب الأرقام ما يأتي:

(أولاً) إذا كان الرقم الأول، اعتباراً من أقصى يسار مجموعة الأرقام المراد حذفها من عدد ما يساوي (٤) فأقل، فليست هناك تعديلات على ذلك العدد، بعد حذف

تلك المجموعة، اعتباراً من أقصى يسارها. مثال ذلك: (١١٣,٤٨١) تقرّب إلى (١١٣).

(ثانياً) إذا كان الرقم الأول، اعتباراً من أقصى يسار مجموعة الأرقام المراد حذفها من عدد ما يساوي أكثر من (٥)، فيجب إضافة الرقم (١) إلى الرقم الذي يسبق المجموعة المحذوفة مباشرة. مثال ذلك: (٩,٨٦) تقرّب إلى (١٠)، و(١٧,٥١) تقرّب إلى (١٨).

(ثالثاً) إذا كان الرقم الأول، اعتباراً من أقصى يسار مجموعة الأرقام المراد حذفها من عدد ما يساوي (٥) لوحدها أو (٥) متبوعة بصفر، فيجب إجراء ما يأتي:

أ - إضافة (١) إلى الرقم الذي يسبق المجموعة المحذوفة مباشرة، إذا كان ذلك الرقم فردياً، مثال ذلك: (٩٣,٥٠) تقرّب إلى (٩٤).

ب - عدم تعديل الرقم الذي يسبق المجموعة المحذوفة مباشرة، إذا كان ذلك الرقم زوجياً. مثال ذلك: (١٢٤٦,٥) تقرّب إلى (١٢٤٦).

٢ ـ كيفية طرح الميزانية العمومية (كشف المركز المالي) لأغراض التحليل:

لا بدّ من طرح الميزانية العمومية لأغراض التحليل المالي على شكل قائمة: تبدأ بالموجودات، من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة، وبتصنيف معتمد، وبعدها تعرض المطلوبات، من الأقلّ أجلاً في الاستحقاق إلى الأطول أجلاً، ثم رأس المال الممتلك. أي إن طرح الميزانية العمومية يجب أن لا يكون على شكل حرف (T) وإنما على شكل قائمة متعاقبة في فقراتها لإتاحة المجال أمام وضع الأرقام المقارنة لمدتين فأكثر في أعمدة متعددة، متتالية. أما كشف الدخل فهو يطرح، أصلاً، على شكل قائمة، وليس على شكل حرف (T)، ولذلك فلا يحتاج عرضه إلى تعديل.

٣ ـ التحليل بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى:

يشير تحليل الكشوفات المالية، بالأرقام المطلقة، إلى تطور فقرات الموجودات والمطلوبات وحق الملكية، من مدة لأخرى، وبالتالي يوجه الاهتمام إلى المجالات الرئيسة التي تحتاج إلى تحاليل إضافية لتفسير الاتجاهات المهمة التي تعبر عنها. ولأن هذا النوع من التحليل يقوم على أساس الأرقام المطلقة، فإنه يتيح للمشاهد مؤشرات سريعة حول التغييرات في كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل، ولو أنه لا يوضح

درجة أهمية ذلك التغيير. ويشير الجدولان الآتيان إلى التحليل بالأرقام المطلقة للميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرف المتحد (أرقام مفترضة).

٤ ـ التغييرات بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى:

تحسب التغييرات، من مدة لأخرى، بالأرقام المطلقة، وذلك بطرح أرقام المدة السابقة من أرقام المدة الحالية (الأخيرة) مع المحافظة على الإشارة الجبرية (أي + أو ـ). وتبرز في هذه الفروقات بين مدة (سنة) وأخرى، أهم التغييرات في الأرقام مما يتيح المجال لدراستها وتفسيرها لمتابعة النتائج. وغني عن البيان أنه بالإمكان حساب التغييرات بين أكثر من مدتين، سواء أكانت التغييرات من مدة لأخرى، أم بين كل مدة و«ومدة أساس» ينطلق منها حساب التغييرات المطلقة.

المصرف المتحد (ش.م)

تحليل الأرقام المطلقة للميزانية العمومية

كما في ٣١ كانون الأول للسنتين ١٩٨٧ و١٩٨٨

(لأقرب ألف دينار)

الموجودات (الأصول)	المبلغ		التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨
	١٩٨٨	١٩٨٧		
نقد بالصندوق ولدى المصارف	٩١٠٩	١٤٧٤١	ـ ٥٦٣٢	١١٩٢٥
استثمارات في الأوراق المالية	١٧٨٣٧	١٩٥٠٦	ـ ١٦٦٩	١٨٦٧٢
قروض (صافي مخصص الديون المشكوك فيها)	٣٣٣٩٥	٢٤٥٩٥	٨٨٠٠	٢٨٩٩٥
فوائد مستحقة غير مقبوضة	٩٣٨	٧٣٩	١٩٩	٨٣٨
استثمارت في المصارف التابعة	٢٣٠٨	٢١٠٤	٢٠٤	٢٢٠٦
المباني والأثاث والمعدات	٥٢٧	٥٢٠	٧	٥٢٤
الموجودات الأخرى	٣١٨	٣٨٨	ـ ٧٠	٣٥٣
مجموع الموجودات	٦٤٤٣٢	٦٢٥٩٣	١٨٣٩	٦٣٥١٢

المطلوبات (وحق الملكية (الخصوم)	المبلغ		التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨
	١٩٨٨	١٩٨٧		
الودائع				
تحت الطلب (الجارية)	١٩٧٠٨	٢٣٦٦٤	– ٣٩٥٦	٢١٦٨٦
التوفير	٧٦٧٨	٤٥١٦	٣١٦٢	٦٠٩٧
الثابتة	٢٤٢٠٨	١٨٤٨١	٧٥٢٧	٢١٣٤٤
مجموع الودائع	٥١٥٩٤	٤٦٦٦١	٤٩٣٣	٤٩١٢٨
احتياطيات فائضة مشتراة من المصارف (ودائع البنوك)	٦٠٠٠	١٠٣٥٠	٤٣٥٠	٨١٧٥
حسابات دائنة ومطلوبات مستحقة:				
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٥٨٥	٣٤٩	٢٣٦	٤٦٧
أخرى	٢٥٥	١٢٠	١٣٥	١٨٨
ديون طويلة الأجل	٤٢٠	٤٨٠	٦٠	٤٥٠
مجموع المطلوبات	٥٨٨٥٤	٥٧٩٦٠	٨٩٤	٥٨٤٠٧
الأسهم العادية، (١٥٠) ألف سهم، القيمة (١٠) دينار لكل سهم، مصرح بها ومدفوعة	١٥٠٠	١٥٠٠	صفر	١٥٠٠
فضلة رأس المال (علاوة الاصدار)	٤٧٠	٤٧٠	صفر	٤٧٠
الأرباح المحتجزة (المدوّرة)	٣٦٠٨	٢٦٦٣	٩٥٤	٣١٣٦
مجموع حق الملكية	٥٥٧٨	٤٦٣٣	٩٤٥	٥١٠٦
مجموع المطلوبات وحق الملكية	٦٤٤٣٢	٦٢٥٩٣	١٨٣٩	٦٣٥١٢

٥ ـ متوسط الأرقام:

ويمكن كذلك استخراج متوسط الأرقام لفقرات الميزانية العمومية في آخر مدتين (سنتين) ماليتين، وكذلك لفقرات كشف الدخل خلال المدتين المذكورتين، أو توسيع العملية الحسابية لتشمل حساب المتوسط لثلاثة مدد أو أكثر، حسب المدة المطلوب استخراج المتوسط لها. ومن جهة أخرى يمكن حساب «متوسط متحرك» بحيث يشمل سنتين مثلاً، ولكنه عندما يتقدم الحساب لشمول السنة اللاحقة، يسقط حساب السنة السابقة: مثلاً حساب المتوسط المتحرك لسنتين كما يأتي: ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، وهكذا. أو أن يكون حساب المتوسط المتحرك لكل ثلاث سنوات وكما يأتي: ١٩٨١ ـ ١٩٨٣، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥، وهكذا. ومن شأن المتوسطات المتحركة عبر الوقت أن تعكس، في مفهوم المتوسط، ثقل التغييرات الأخيرة، وتسقط من الحساب أثر السنوات الأقدم.

ب ـ التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي)، والتحليل المستند إلى الرقم القياس، ونسب التغيير عبر الوقت (تحليل الاتجاه)

١ ـ التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي):

يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام مدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، ولذلك يسمى كذلك بـ «التحليل التاريخي». والغرض من الحساب هو متابعة تطور فقرات كل من الميزانية العمومية، وكشف الدخل، وأية كشوفات أخرى (مثلاً كشف الأرباح المحتجزة)، أثناء المسيرة التاريخية لأداء المصرف. وهو بذلك يعكس التطور التاريخي لكل فقرة، خاصة إذا تعددت المدد المالية التي يجري حساب هذا التحليل لها. وتحسب المدة (السنة) المالية السابقة على أنها تساوي (١٠٠٪)، ثم تحسب فقرات المدة اللاحقة على أساسها، كأن تساوي (١١٠٪) أو (٩٥٪) من السنة السابقة، وهكذا. ولغرض الاختصار في عرض نماذج التحليل، فإنه سيجري اختيار عينة من فقرات كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرف المتحد أعلاه، لغرض حساب التحليل الأفقي موضوع البحث.

٢ ـ التحليل المستند إلى الرقم القياسي:

أما إذا اختيرت سنة مالية معينة كسنة أساس، لغرض حساب أرقام فقرات السنوات اللاحقة قياساً بها، فإنه بالإمكان متابعة التطور النسبي للفقرات تلك، مع انطلاقها سوية من أرقام سنة أساس واحدة. وتجرى المقارنة لمعرفة أي الفقرات كان قد تطور بشكل أسرع من غيره، ثم تنصبّ الدراسة على الأسباب الكامنة وراء ذلك، وعلاقة كل تطور في فقرة معينة بالتطورات في أرقام الفقرات الأخرى. كما يمكن ربط حركة التطورات في كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل لتكوين صورة موحدة عن تطور الوضع المالي وحساب النتيجة في المصرف بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة من قبل إدارة المصرف. ويشير الجدول أدناه إلى مثل هذا الحساب للعينة المشار إليها.

المصرف المتحد (ش.م)

التحليل الأفقي النسبي للميزانية العمومية للسنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨

الفقــــرة	السنـــــوات				
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨ ÷١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧ ÷١٩٨٦
الموجودات (فقرات)			٪		٪
مجموع الموجودات					
المطلوبات وحق الملكية (فقرات)					
مجموع المطلوبات وحق الملكية					

المصرف المتحد (ش.م)

تحليل الأرقام المطلقة لكشف الدخل

للمدة المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٨٧ و١٩٨٨

(لأقرب ألف دينار)

المطلوبـات وحق الملكية (الخصـوم)	المبلـغ ١٩٨٨	١٩٨٧	التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨
الدخل من الفوائد				
الفوائد والأجور (العمولات) من القروض	٣٥٥٦	٢٨٨٤	٧٢١	٣٢٠٠
الفوائد من الاستثمارات	٩٣٣	٩٠٢	٣١	٩١٨
الفوائد من الاحتياطيات الفائضة المباعة (ودائع في البنوك)	١٤	١١	٣	١٢
مجموع الدخل من الفوائد	٤٥٠٣	٣٧٥٧	٧٤٦	٤١٣٠
مصاريف الفوائد				
الفوائد على: الودائع:				
التوفيـر	٣٧٩	٢٢٦	١٥٣	٣٠٢
الثابتـة	١٥٧٣	١٣٣٩	٢٤٣	١٤٥٦
الاحتياطيات الفائضة المشتراة (ودائع البنوك)	١٢٧	٤٢٩	— ٣٠٢	٢٧٨
الديون طويلة الأجل	٣٨	٤٣	— ٥	٤١
مجموع مصاريف الفوائد	٢١١٧	٢٠٣٧	٨٠	٢٠٧٧
صافي الدخل من الفوائد	٢٣٨٦	١٧٢٠	٦٦٦	٢٠٥٣
مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	(١٢٠)	(٩٨)	(٢٢)	(١٠٩)

الإيـرادات والمصاريـف	المبلـــغ ١٩٨٨	المبلـــغ ١٩٨٧	التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨
صافي الدخل من الفوائدبعد طرح الديون المشكوك في تحصيلها	٢٢٦٦	١٦٢٢	٦٤٤	١٩٤٤
الدخل من غير الفوائد				
الدخل من خدمات الترست (الأمانة)	١٥٨	١٤٥	١٣	١٥٢
أجور خدمات الإيداع	١٣٢	١٥٦	٢٤ —	١٤٤
أخـــرى	٦٦٣	٥٧٧	٨٦	٦٢٠
مجموع الدخل غير الفوائد	٩٥٣	٨٧٨	٧٥	٩١٦
المصاريف من غير الفوائد				
الرواتب والمنافع	٨٦٦	٨١١	٥٥	٨٣٨
صافي مصاريف أشغال المباني (الايجار)	٢٧٨	٢٥٨	٢٠	٢٦٨
مصاريف اندثار الأثاث والمعدات (الاستهلاك)	١٣٤	١١٨	١٦	١٦٢
مصاريف تشغيلية أخرى	٥٨٠	٥١٨	٦٢	٥٤٩
مجموع المصاريف من غير الفوائد	١٨٥٨	١٧٠٥	١٥٣	١٧٨٢
الدخل قبل الضرائب على الدخل والمعاملات الائتمانية	١٣٦١	٧٩٥	٥٦٦	١٠٧٨
ضرائب الدخل	(٢٥٤)	(١٢)	٢٣٣	١٢٨
الدخل قبل الضرائب على الاستثمارات	١١٠٧	٧٨٣	٣٤٢	٩٤٥
المعاملات الاستثمارية (صافي الضريبة)	(١١٢)	(١٢٠)	٨ —	١١٦
الدخل الصافي	٩٩٥	٩٠٣	٩٢	٩٤٩
الدخل للسهم الواحد	٦,٦٣	٦,٠٢	٠,٦١	٦,٣٢

التحليل الأفقي للميزانية العمومية المستند إلى الرقم القياسي

(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪) للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨

الفقـــــرات	السنـــــوات			
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الموجودات (فقرات)				
مجموع الموجودات				
المطلوبات وحق الملكية				
مجموع المطلوبات وحق الملكية				

المصرف المتحد (ش.م)
نسب التغيير في فقرات الميزانية العمومية
للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪)

الفقـــــرات	السنـــــوات			
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الموجودات (فقرات)	٪	٪	٪	٪
مجموع الموجودات				
المطلوبات وحق الملكية (فقرات)				
مجموع المطلوبات وحق الملكية				

٣ ـ نسب التغيير عبر الوقت:

سواء أكان التحليل التاريخي من النوع المشار إليه بالفقرة (١) أم بالفقرة (٢) أعلاه، فإنه يمكن حساب نسب التغيير (النمو أو الانخفاض) في فقرات الكشف وذلك بطرح (١٠٠٪) منها، مع المحافظة على الإشارة الجبرية (+، أو −)، لغرض الدلالة على توجه الحركة (نحو الزيادة، أو الانخفاض). وفي حالة تعدد المدد المشمولة بالتحليل لأكثر من سنتين، فإنه يمكن إضافة حساب آخر يتضمن تقسيم نسب التغيير بعدد من السنوات اللاحقة، لاستخراج متوسط نسبة الحركة عبر الوقت. فمثلاً لو كانت نسبة نمو الاحتياطيات الأولية بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٨ حوالى (١٨٪)، فإن عدد سني التحليل هي ثلاثة (١٩٨٨ ـ ١٩٨٥ = ٣ سنوات)، وبالتالي تقسم نسبة (١٨٪) على (٣)، ليكون متوسط نسبة النمو (٦٪)، وهكذا. ومثل هذا المتوسط لوحده يخفي حركة السنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧) لأن الربط بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٨ فقط. غير المعلومات عن السنوات الوسيطة تلك تتضح من حساب تغيير كل منهما بالقياس إما إلى السنة السابقة أو إلى السنة الأساس.

المصرف المتحد (ش.م)

التحليل النسبي لكشف الدخل للمدة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨

الفقرة	السنوات				
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨ ÷١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٧ ÷١٩٨٦
الدخل من الفوائد مصاريف الفوائد					
صافي الدخل من الفوائد مصاريف الديون المشكوك فيها الدخل من غير الفوائد المصاريف من غير الفوائد					
الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل الدخل الصافي					

المصرف المتحد (ش.م)
التحليل الأفقي لكشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪)
للسنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨

الفقــــــرة	السنـــــــوات			
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الدخل من الفوائد مصاريف الفوائد				
صافي الدخل من الفوائد مصاريف الديون المشكوك فيها الدخل من غير الفوائد المصاريف من غير الفوائد				
الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل				
الدخل الصافي				

المصرف المتحد (ش.م)
نسب التغيير في فقرات كشف الدخل
للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨
(سنة الأساس ١٩٨٤ = ١٠٠٪)

الفقـــــــرة	السنـــــــوات			
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
	٪	٪	٪	٪
الدخل من الفوائد مصاريف الفوائد				
صافي الدخل من الفوائد مصاريف الديون المشكوك فيها الدخل من غير الفوائد المصاريف من غير الفوائد				
الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل				
الدخل الصافي				

جـ ـ التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي)

تعبّر كشوفات التحليل العمـودي (أو ذات الحجم الاعتيادي) عن فقـرات الميزانيـة العمومية كنسب مئوية من مجموع الموجودات (أو مجموع المطلوبات + حق الملكيـة)، كما تعبّر عن فقرات كشف الدخل كنسب مئوية من مجموع الدخل الصافي للمصرف. وتقيس هـذه العلاقـات تكوين المـزيج الـذي يؤلّف كـلاً من الكشفـين المـذكـورين، كتوزيع نسبي مئوي. وإذا ما كان هنالـك تغيير في التكـوين النسبي يمثل ابتعـاداً عن الاتجاه الجاري أو الماضي، فإنه من المطلوب متابعة مثل ذلك التغيير وتشخيص مسبباته

مثلاً، أننا نتوقع انخفاضاً في الودائع تحت الطلب (الجارية) وزيادة في الودائع ذات الفائدة بسبب تخفيف القيود على المصارف في مجال رفع أسعار الفوائد على الودائع. فإن لم يتحقق مثل هذا التوقع، كما تعكسه فقرات الميزانية العمومية فإنه من الضروري دراسة كيفية حصول المصرف على التمويل اللازم لإسناد قاعدة الموجودات، وآثار ذلك على ربحية المصرف (حاضراً ومستقبلاً)، والغرض من الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي (أي التوزيع النسبي للفقرات من أصل ١٠٠٪) هو تركيز اهتمام المحلّل لمراجعة ومتابعة تلك المجالات الأساسية التي تؤثر في الأرباح، والمردود من الموجودات، ومن حق الملكية. ويشير الجدولان الآتيان إلى الحجم الاعتيادي لكل من الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصرف المتحد (المفترض).

المصرف المتحد (ش.م)
الميزانية العمومية بالحجم الاعتيادي، أو التحليل العمودي
كما في نهاية السنتين ١٩٨٨ و١٩٨٧

الفقـــــرة	١٩٨٨		١٩٨٧	
	المبلغ لأقرب (١٠٠٠) دينار	٪ من مجموع الموجودات	المبلغ لأقرب (١٠٠٠) دينار	٪ من مجموع الموجودات
الموجودات (فقرات)				
مجموع الموجودات		١٠٠/٠		١٠٠/٠
المطلوبات وحق الملكية (فقرات)				
مجموع المطلوبات وحق الملكية		١٠٠/٠		١٠٠/٠

المصرف المتحد (ش.م)

كشف الدخل بالحجم الاعتيادي، أو التحليل العمودي

للسنتين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨

الفقـــــــرة	١٩٨٨		١٩٨٧	
	المبلغ لأقرب (١٠٠٠) دينار	٪ من مجموع الموجودات	المبلغ لأقرب (١٠٠٠) دينار	٪ من مجموع الموجودات
الدخل من الفوائد مصاريف الفوائد				
صافي الدخل من الفوائد مصاريف الديون المشكوك فيها الدخل من غير الفوائد المصاريف من غير الفوائد				
الدخل قبل الضرائب ضرائب الدخل				
الدخل الصافي				

د ـ التحليلان الأفقي والعمودي والنسبيان، معروضين سوية بكشف واحد

يمكن عرض التحليلين الأفقي والعمودي النسبيين بشكل موحد، وذلك لكلٍّ من الميزانية العمومية، وكشف الدخل. ولإنجاز ذلك، تعرض أعمدة الميزانية العمومية (أو كشف الدخل) لعدة سنوات، بعدة أعمدة، ثم يجرى تحليلها أفقياً بشكل تاريخي وذلك بحساب الاتجاه (سواء بقياس التغيير من سنة لأخرى، أو بالانطلاق من سنة أساس)، في حين تحسب أعمدة إضافية تغطي التوزيع النسبي المئوي لكل سنة. وعلى ذلك، فإن الكشف الموحد هذا يقرأ «أفقياً» لمتابعة تاريخ تطور الفقرات،

و«عمودياً» لمتابعة التغيير النسبي في فقرات السنة الواحدة. وتكمن قيمة هـذا التحليل في أن بعض الفقرات قد تبدو سريعة الحركة بالقياس الأفقي (التـاريخي) ولكنها بحـد ذاتهـا فقرات قليلة الأهميـة بـالقيـاس العمـودي. وبالعكس، هناك بعض التغيـيرات المحدودة في بعض الفقرات، أفقيـاً، ولكنها ذات أهميـة بالغـة عموديـاً، لأن الفقرات ذاتها هي كبيرة ومهمة، مما يعني أن الحركة فيهـا، حتى ولو كـانت محدودة، ذات آثـار عـلى سيولـة المصرف وربحيته. وفي حـالات أخرى، تـظهـر هنـاك تغيـيرات مهمـة، بالقياسين الأفقي والعمودي معاً، مما تستوجب تحليلاً استثنائياً للمسببـات، وتشخيصاً للابتعادات لغرض اتخاذ الإجـراءات اللازمـة، إما للحـد منها، أو لتحقيق المـزيد من النمو المطلوب فيها، تبعاً لطبيعة الحركة ومقراها.

هـ - التحليل باستخدام كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال)

١ - أهمية الكشف وتصنيف المصادر والاستخدامات:

يعدّ كشف مصادر واستخدامات الأمـوال (أو اختصارا «كشف الأمـوال») من أهم الكشوفات المصرفية المعاصرة، التي صار إعدادها إلزامياً من قبل الكثـير من السلطات الـرقابيـة الخارجيـة والسلطات الماليـة، ويقوم بـإعدادهـا كذلـك المحـاسب القـانـوني (الخارجي)، والهدف من إعداد هذا الكشف هو حساب وعرض التغييرات في مصـادر أموال المصـرف، والتغييرات في استخدامات الأموال.

(أولاً) فمصادر الأموال تأتي من:

أ - العمليـات التشغيلية الجـارية (أي الـدخل الصـافي بعد الضريبـة مضافـاً إليـه الكلف الدفترية المتمثلة بالاستهـلاكات السنـوية، ومخصص الـديون المشكـوك فيها وغير ذلك من كلف دفترية.

ب - بيع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.

جـ - تخفيض القروض.

د - تخفيض الموجودات المتداولة الأخرى.

هـ - بيع الموجودات الثابتة.

و - زيادة الودائع (تحت الطلب، التوفير، الثابتة).

ز - زيادة المطلوبات المتداولة الأخرى (المستحقات غير المدفوعة).
ح - الزيادة في الاقتراض (المديونية) طويل الأجل.
ط - الزيادة في رأس المال الممتلك.

(ثانياً) **أما استخدامات الأموال فتوجه نحو:**

أ - الخسائر التشغيلية (إن وجدت).
ب - شراء الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.
جـ - زيادة القروض.
د - زيادة الموجودات المتداولة الأخرى.
هـ - شراء الموجودات الثابتة الإضافية.
و - تخفيض الودائع (تحت الطلب، التوفير، الثابتة).
ز - تخفيض المطلوبات المتداولة الأخرى (تسديد مقسوم أرباح مستحق...).
ح - تخفيض الاقتراض (المديونية) طويل الأجل.
ط - تخفيض رأس المال الممتلك (إن وجد).

وبعبارة أخرى فإن **مصادر الأموال** هي:

الانخفاض في فقرات الموجودات.
الزيادة في فقرات المطلوبات (بما فيها الودائع).
الزيادة في فقرات حق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).

في حين أن **استخدامات الأموال** هي:

الزيادة في فقرات الموجودات.
الانخفاض في فقرات المطلوبات (بما فيها الودائع).
الانخفاض في حق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).

كل ذلك في إطار المعادلة المحاسبية المعروفة:

الموجودات = المطلوبات + حق الملكية

٢ - كيفية إعداد الكشف:

لغرض إعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال) لا بدّ من وجود ميزانيتين عموميتين (أي لسنتين)، وكشفين للدخل، وبيانات مالية إضافية تساعد في

إجراء مجموعة من التعديلات اللازمة أثناء العملية. ويمكن تلخيص كيفية إعداد هذا الكشف على الوجه الآتي:

(أولاً) وضع أرقام ميزانيتين عموميتين في الكشف، وبشكل عمودي، أي أرقام الموجودات والمطلوبات وحق الملكية في نهاية السنة الأخيرة في عمود، ومما يماثل ذلك من أرقام للسنة السابقة لها في عمود ثانٍ، كما في ورقة العمل اللازمة لأعداد الكشف، أدناه.

(ثانياً) حساب التغيير في فقرات الموجودات بين نهاية السنة الأخيرة ونهاية السنة السابقة، إما بالزيادة أو الانخفاض. فانخفاض فقرات الموجودات يوضح في عمود المصادر، وزيادة فقرات الموجودات يوضع في عمود الاستخدامات، كما جاء أعلاه.

(ثالثاً) حساب التغيير في فقرات المطلوبات وحق الملكية بين نهاية السنة الأخيرة ونهاية السنة السابقة، أي إما بالزيادة أو الانخفاض. فزيادة فقرات المطلوبات وحق الملكية توضع في عمود المصادر، وانخفاضها يوضع في عمود الاستخدامات.

(رابعاً) يجمع كل من عمود المصادر، وعمود الاستخدامات، ولا بد أن يكونا متساويين.

(خامساً) هناك مجموعة من التعديلات التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند إعداد الكشف، ومن المفضل أن توضع بزوجين إضافيين من الأعمدة في ورقة العمل المشار إليه. ولكني آثرت أن لا أضعها لتبسيط الصورة، ولإيضاح أهم المفاصل الأساسية لإعداد هذا الكشف. ومن بين أهم هذه التعديلات (التي تتضح من خلال المعلومات المالية الإضافية)، والتي برزت في المثال المطروح للمناقشة هنا، إضافة الكلف الدفترية إلى مبلغ الدخل الصافي، باعتبارها لا تؤلف مصادر أو استخدامات للأموال، وهي تشمل: مصاريف الاندثار، مصاريف الديون المشكوكة، حيث بلغت كلفة الاندثار السنوي (٣٠٠) ألف دينار، وكلفة الديون المشكوكة (٢٢٣) ألف دينار. ويمكن أن يعالج بالطريقة نفسها مخصص خسائر الاستثمارات.

(سادساً) يظهر كشف مصادر واستخدامات الأموال، بعد إجراء التعديلات أعلاه، كما في الكشف المطروح هنا بعد ورقة العمل مباشرة.

المصرف الوطني (ش.م)

ورقة العمل لكشف مصادر واستخدامات الأموال (كشف الأموال)

للسنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨ لأقرب (١٠٠٠) دينار

الفقـــــرة	١٩٨٨	١٩٨٧	المصادر	الاستخدامات
الموجـوادت:				
النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى				٧٣
صافي الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي				٢١٠٠
الاستثمارات قصيرة الأجل			١٢٧٥	
القـــروض				٤٨٢١
يطرح: مخصص الديون المشكوك فيها			٢٢٣	
الاستثمارات طويلة الأجل			٥٨٣٣	
الايجارة طويلة الأجل				٧٨٤
المباني والمعدات والأثاث				٤٧٣
يطرح: مخصص الاندثارات (الاستهلاكات)			٣٠٠	
الموجودات الأخرى				١٣٦٧
مجموع الموجودات				
المطلوبات وحق الملكية:				
الودائع تحت الطلب (الجارية)				٤٦٣٤
ودائع التوفير				٤٩١٤
الودائع الثابتة			٨٨٠٠	
فوائد مستحقة غير مدفوعة			٣٠٠	
ضرائب دخل مستحقة غير مدفوعة			١١٠٠	
الاقتراض قصير الأجل				٢٧٩
رأس المال المدفوع			٥٠٠	
الأرباح المنجـزة			١١١٤	
مجموع المطلوبات وحق الملكية				
مجموع المصادر = مجموع الاستخدامات			١٩٤٤٥	١٩٤٤٥

المصرف الوطني (ش.م)
كشف مصادر واستخدامات الأمول (أو كشف الأموال)
للسنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨
لأقرب (١٠٠٠) دينار

الفقـــــرة	المبلغ	المبلغ
مصادر الأموال:		
العمليات التشغيلية		
الدخل الصافي	١١١٤	
تضاف: الكلف الدفترية (الاندثار والديون المشكوك فيها)	٥٢٣	١٦٣٧
انخفاض الموجودات		
الاستثمارات قصيرة الأجل	١٢٧٥	
الاستثمارات طويلة الأجل	٥٨٣٣	٧١٠٨
الزيادة في المطلوبات		
الودائع الثابتة	٨٨٠٠	
المطلوبات المتداولة الأخرى (الضرائب والفوائد المستحقة)	١٤٠٠	١٠٢٠٠
الزيادة في رأس المال الممتلك		٥٠٠
مجموع مصادر الأموال		١٩٤٤٥
استخدامات الأموال:		
الزيادة في الموجودات		
النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى	٧٣	
صافي عمليات الاحتياطيات الفائضة	٢١٠٠	
القـــروض	٤٨٢١	
الإيجارة طويلة الأجل	٧٨٤	
المباني والمعدات والأثاث	٤٧٣	

تتمة كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال)

الفقـــــرة	المبلغ	المبلغ
الموجودات الأخرى	١٣٦٧	٩٦١٨
الانخفاض في المطلوبات		
الودائع تحت الطلب	٤٦٣٤	
ودائع التوفيـــر	٤٩١٤	
الاقراض قصير الأجل	٢٧٩	٩٨٢٧
مجموع استخدامات الأموال		١٩٤٤٥

ويظهر من دراسة كشف الأموال للمصرف الوطني (المفترض) أن المصادر من العمليات التشغيلية قد بلغت (١٦٣٦) ألف ديناراً، ومن انخفاض الموجودات (٧١٠٨) ألف ديناراً، ومن الزيادة في المطلوبات (١٠٢٠٠) ألف ديناراً كان أغلبها من حصيلة الزيادة في الودائع الثابتة (٨٨٠٠) ألف ديناراً. كما ارتفع رأس المال الممتلك بمقدار (٥٠٠) ألف ديناراً. وكان مجموع المصادر بذلك يساوي (١٩٤٤٥) ألف ديناراً.

أما استخدامات الأموال فشملت الزيادة بالموجودات (٩٦١٨) ألف ديناراً، كان حوالي نصفها متأتياً من ازدياد القروض بـ (٤٨٢١) ألف ديناراً، والانخفاض في المطلوبات (٩٨٢٧) ألف ديناراً وهي في غالبيتها انخفاض الودائع تحت الطلب وودائع التوفير وبمقادير متقاربة نوعاً ما.

و ـ التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية

يعبر عن العلاقة بين فقرة مالية، أو ائتمانية، وأخرى في الميزانية العمومية أو كشف الدخل بـ «النسبة»، وهي على نوعين: نسبة مئوية، وهي الأكثر استخداماً، وعدد مرات (مثل عدد مرات دوران الودائع). وتظهر الحاجة إلى النسب المئوية بسبب قصور البيانات المطلقة، لوحدها، عن التعبير عن العلاقات بين الفقرات المترابطة، والنسبة الواحدة لا تشير لوحدها إلى صورة متكاملة ما لم تدرس مع غيرها من

النسب، من جهة، وما لم تقارن بمعيار معين. والنسب طريقة إحصائية ملائمة من حيث قدرتها على توجيه اهتمام المحلّل أو الباحث إلى علاقات محددة لغرض دراستها ومتابعة تطورها.

ومن أهم المعايير المستخدمة في مقارنة النسب ما يأتي:

١ - التصور الذهني لدى المحلّل المالي عمّا هو اعتيادي أو ملائم، وهو مستمد من واقع خبراته الماضية ومشاهداته.
٢ - النسب المعبرة عن الأداء المتحقق بالماضي في المصرف نفسه، حيث يقاس بها الأداء اللاحق.
٣ - النسب المعبرة عن أداء المصارف المنافسة، أو المشابهة، أو الأكثر إبداعاً في خدماتها المصرفية، أو المصارف الأنداد.
٤ - النسب المستهدفة، أي المستمدة من الموازنات (التقديرية) للمستقبل.
٥ - النسب المعبرة عن أداء النشاط أو القطاع المصرفي ككل.

وهناك بعض المشكلات في حساب النسب المعيارية المشار إليها أعلاه، تنشأ من التفاوت في المعالجات المحاسبية لفقرات الميزانية العمومية وكشف الدخل بين مدة (سنة) مالية وأخرى، سواء عبر تاريخ المصرف نفسه، أو عند المقارنة بينه وبين المصارف الأخرى (وخاصة الحالة الأخيرة)، إضافة إلى التفاوت في الظروف والمواقف التي تعمل فيها المصارف، وانعكس ذلك على كشوفاتها المالية الدورية. ومن بين هذه المتغيرات ما يأتي:

١ - التفاوت بين المناطق والأقاليم.
٢ - التفاوت بين المصارف القديمة والجديدة.
٣ - أثر التخصص المصرفي في الإيرادات والكلف.
٤ - المعالجة المحاسبية للاندثار.
٥ - المعالجة المحاسبية للنفقات الإيرادية والرأسمالية.
٦ - المعالجة المحاسبية للفقرات الاستثنائية أو غير الاعتيادية على جانبي الإيراد والكلفة (وهو ما يعبر عنه بمدرسة الأداء الشامل، ومدرسة الأداء المالي)، وانعكاس ذلك على المواد كشف دخل شامل للفقرات الاعتيادية والاستثنائية معاً، أو كشف مقتصر على الفقرات الاعتيادية فقط.
٧ - سياسة امتلاك أو استئجار الموجودات الثابتة، أو الايجار طويلة الأجل.
٨ - سياسة المصرف تجاه السيولة والمخاطرة.

٩ ـ سياسة توزيع الأرباح أو احتجازها وإعادة استثمارها في المصرف، وغير ذلك من مجالات التفاوت والاختلاف التي تتبلور في الكشوفات المالية.

ومع كل ذلك، تبقى النسب المالية والائتمانية في دراسة أداء المصرف، وسيلة تحليلية مهمة، يمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء، أو تعديل الخطط والسياسات، أو الاثنين معاً.

وهناك عدة طرق إحصائية في حساب النسبة المعيارية، مهما كانت طبيعتها، من أهمها ما يأتي:

١ ـ المتوسط الحسابي، أو المعدل، حيث تجمع الأرقام في سلسلة معينة، تضم حالات متعددة، ويقسم المجموع على عدد تلك الحالات.
٢ ـ المدى، وهو الفارق بين أعلى وأدنى رقم في السلسلة: (٤٠٪) المدى بين (٨٠٪ و١٢٠٪).
٣ ـ الوسيط، وهو المبلغ الذي يقع في منتصف السلسلة الرقمية، عند تنظيم الأرقام من الأدنى إلى الأعلى.
٤ ـ المنوال، وهو القيمة الأكثر شيوعاً في سلسلة رقمية معينة.
٥ ـ الربيع، وهو يساوي ٢٥٪ من مجموع عدد الحالات في السلسلة الرقمية، المرتّبة حسب حجمها من الأدنى إلى الأكبر، وهناك الربيع الأول (أول ٢٥٪) والربيع الثاني (ثاني ٢٥٪)، والربيع الثالث، والربيع الرابع. وطبيعي أن يفصل «الوسيط» بين الربيعين الثاني والثالث.

وهناك الكثير من النسب المالية والائتمانية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء المصروف دورياً، غير أنه بالإمكان تبويبها ومعالجتها ضمن المجموعات الرئيسة الآتية:

١ ـ نسب السيولة.
٢ ـ نسب سياسات توظيف الأموال.
٣ ـ نسب هيكل التمويل والرافعة المالية.
٤ ـ نسب متانة رأس المال.
٥ ـ نسب الربحية.
٦ ـ نسب النشاط (أو إنتاجية العاملين).

وتضم كل من هذه المجموعات نسباً عديدة، بعضها يتفرع إلى نسب ثانوية، أو أن يكون للمؤشر الواحد أكثر من نسبة واحدة، وهي على الوجه الآتي:

١ ـ نسب السيولة:

وهي تشير إلى مبالغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطيات القانونية النقدية والأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية ولمقابلة متطلبات المقاصة. ويمكن قياس السيولة باستخدام ثلاثة نسب أساسية على الوجه الآتي:

(أولاً) النسبة المئوية لمتوسط النقدية إلى متوسط الودائع تحت الطلب (الجارية):

لغرض حسب متوسط النقدية، فإنه لا بدّ من طرح «صافي الأموال المقترضة من قبل المصرف» و«الاستثمارات المباعة على أساس اتفاقيات إعادة الشراء»، وذلك لاستبعاد الأموال المقترضة. اما لماذا يحسب «المتوسط»، فهو لغرض تقليل أثر أرقام نهاية المدة المحاسبية، واستخراج متوسطات شهرية، أو أسبوعية، أو حتى يومية، بدلاً من أخذ الأرقام السنوية فقط، التي تحمل آثار يوم واحد أعدت فيه قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية). وتحسب النسبة على الوجه الآتي:

$$\frac{\text{متوسط النقدية (بعد تعديله)}}{\text{متوسط الودائع تحت الطب}} = \frac{\qquad\qquad}{\qquad\qquad} = \%$$

وعلى قدر تعلق الأمر بقياس السيولة، فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسن سيولة المصرف، من حيث قدرة رصيد النقدية على مواجهة المسحوبات من الودائع تحت الطلب (الجارية).

(ثانياً) النسبة المئوية لمتوسط النقدية إلى متوسط مجموع الودائع:

ويمكن قياس السيولة باستخدام البسط نفسه في النسبة أعلاه، ولكن مع تبديل مقام النسبة ليشمل مجموع الودائع (تحت الطلب + لأجل، أي التوفير والثابتة). وفي حين يمتاز المقياس الأول أعلاه بتأشير العلاقة بين النقدية وبين الودائع الأكثر تعرضاً للسحب، فإن المقياس الحالي يمتاز بالشمول، بسبب ربط النقدية بكل الودائع، وعلى أساس المتوسطات أيضاً.

$$\frac{\text{متوسط النقدية (بعد تعديله)}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \frac{\qquad\qquad}{\qquad\qquad} = \%$$

ويعني ارتفاع النسبة تحسناً في وضعية سيولة المصرف.

(ثالثاً) النسبة المئوية لمتوسط النقدية والاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، إلى متوسط مجموع الودائع، أو متوسط الودائع تحت الطلب:

نظراً إلى أن الاستثمارات في الأوراق الحكومية قصيرة الأجل (مثل أذونات أو حوالات الخزينة) تعد سائلة لدرجة كبيرة، فإن هناك مقياساً ثالثاً للسيولة يتضمن إضافتها إلى بسط النسبة، أي جمعها مع رصيد النقدية، وعلى أساس المتوسط. أما إذا كانت هناك أوراق مالية من هذا النوع مستخدمة كضمانة مقابل الودائع الحكومية في المصرف، فإنه لا بدّ من تعديل مبلغ البسط وذلك بطرحها منه. أما المقام فهو إما متوسط مجموع الودائع، أو متوسط الودائع تحت الطلب:

$$\frac{\text{متوسط النقدية + الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{متوسط الودائع تحت الطلب}} = \frac{\text{(بعد تعديلها)}}{} = \%$$

وفي حين كان البسط في النسبتين «أولاً» و«ثانياً» أعلاه مقتصراً على الاحتياطيات الأولية، فإن البسط في النسبة الجديدة يمتد ليشمل جزءاً من الاحتياطيات الثانوية، التي يتمتع بدرجة عالية من السيولة، بهدف التوصل إلى قياس أشمل لمستوى السيولة، وذلك بتوسيع كل من البسط (على النحو الوارد بهذه النسبة) والمقام (على النحو الوارد في النسبتين الثانية والثالثة). ويشير ارتفاع النسبة إلى زيادة مستوى سيولة المصرف.

٢ ـ نسب سياسات توظيف الأموال:

يستخدم مصطلح «التوظيف» في التحليل المالي المصرفي هنا بمعناه الواسع، ليشمل كلاً من: الاحتياطيات الثانوية، والقروض، والاستثمارات، أي مجموع محفظة المصرف من الموجودات المربحة (ذات المردود). وهناك تسع نسب أو مجموعات من النسب الأساسية للدلالة على سياسات التوظيف التي ينتهجها المصرف، ومتابعة تنفيذها، إضافة إلى تأشير القابلية الإيرادية الكامنة للمصرف، وهي على الوجه الآتي:

(أولاً) النسبة المئوية لمتوسط الموجودات المربحة، إلى متوسط مجموع الموجودات:

تدل هذه النسبة على الأهمية النسبية لمتوسط الموجودات المربحة، أي تلك التي

تكسب الفوائد إلى المصرف، إلى متوسط مجموع موجودات المصرف:

$$\frac{\text{متوسط الموجودات المربحة}}{\text{متوسط مجموع الموجودات}} = \underline{\hspace{4cm}} = \%$$

ويعني ارتفاع هذه النسبة زيادة قابليَة المصرف على خلق الدخل الدوري من إدارة محفظة موجوداته.

(ثانياً) النسبة المئوية لمتوسط القروض إلى متوسط مجموع الودائع:

وهي نسبة تعبّر عن الودائع المستخدمة في القروض، وهي موجودات تعد أقل سيولة من الموجودات الأخرى ذات العائد الأعلى. وفي ضوء تجربة المصارف في كل قطر، يمكن استقراء حدّين أعلى وأدنى لحركة هذه النسبة المهمة، لغرض متابعة استخدام الودائع في القروض.

$$\frac{\text{متوسط القروض}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \underline{\hspace{4cm}} = \%$$

ويعني ارتفاع النسبة انخفاض سيولة المصرف، عموماً، وزيادة ربحيته الناشئة عن توظيف نسبة أعلى من الودائع في القروض.

(ثالثاً) النسبة المئوية لمتوسط القروض إلى متوسط مجموع الأموال المشتراة:

تعبّر هذه النسبة عن مدى اعتماد المصرف على الأموال الحساسة تجاه سعر الفائدة لأسناد محفظة قروضه. وتشمل الأموال المشتراة تلك كل الاحتياطيات الفائضة (ومنها الحساب الطليق لدى المصرف المركزي) المطروحة للبيع لآجال قصيرة، والأوراق المالية المباعة باتفاقيات إعادة الشراء:

$$\frac{\text{متوسط القروض}}{\text{متوسط مجموع الأموال المشتراة}} = \underline{\hspace{4cm}} = \%$$

(رابعاً) مزيج الأوراق المالية:

يوضح هذا المؤشر التكوين النسبي لمحفظة الأوراق المالية. فالأوراق المالية التي يستثمر المصرف أمواله هي في الغالب، التزامات الدولة، سواء الحكومة المركزية متمثلة بوزارة المالية، أو شركات/ منشآت القطاع العام، أو الحكومات المحلية

والبلديات. وقد تسمح التشريعات المصرفية أو تعليمات المصرف المركزي (في إطار السياسة النقدية) للمصارف باستثمار نسب معينة من أموالها في السندات (وأحياناً حتى الأسهم) من الدرجة الأولى التي تصدرها الشركات المساهمة العاملة في القطاعين الخاص والمختلط. وكلما اتجه المصرف في استثماراته نحو التزامات الحكومة المركزية، كلما كان ذلك مؤشراً على توجهه للتوكيد على الأمان واستقرار العائد. كما أنه في حالة إعفاء الفوائد من السندات (وخاصة المحلية والبدية) من الضرائب، فإن التوجه نحو الاستثمار فيها يعكس رغبة المصرف في تدنيه مصاريف الضرائب. ويشير وجود نسبة ملحوظة من الاستثمارات في التزامات (أو أسهم) القطاعين الخاص والمختلط إلى اهتمام المصرف بالعائد الأعلى من محفظة الاستثمارات، وهكذا.

نوع الاستثمار	متوسط المبلغ لأقرب ألف دينار	النسبة المئوية إلى المجموع ٪
أوراق الحكومة المركزية أوراق القطاع العام أوراق الحكومات المحلية والبلديات أوراق القطاع المختلط أوراق القطاع الخاص		
المجموع		٪ ١٠٠,٠

(خامساً) التوزيع النسبي للاستثمارات حسب استحقاقاتها (جدول الأعمال):

يعكس التوزيع النسبي لمحفظة الاستثمارات استراتيجية المصرف في التوكيد على السيولة، واستقرار العائد و/أو خفض مصاريف الضريبة خلال المدة المعنية. وقد يبيّن التحليل المشكلات الحالية أو المحتملة خلال تلك المدة، بسبب ارتفاع الأهمية النسبية لفقرة ما، وانخفاضها لفقرة أخرى، حسب مكونات المحفظة. ومما يلاحظ أن الجدول الحالي يتضمن الجدول الوارد بالفقرة (رابعاً) أعلاه، ويزيد عليه في تفاصيل التوزيع الاستحقاقي لمحفظة الأوراق المالية.

(سادساً) نسبة مكونات الاستثمارات، ومجموعها إلى متوسط مجموع الودائع:

كما يمكن حساب نسبة كل من مكونات الاستثمارت ومجموعها، إلى متوسط مجموع

الـودائع، لغـرض معرفـة ذلك الجـزء من الودائـع الذي تم تـوظيفـه فيهـا. وتشمـل المكونات كلاً من: أوراق الحكومة (المركزية، أو وزارة المالية)، وأوراق القطاع العام، وأوراق الحكـومات المحليـة والبلديات، والأوراق المـالية الأخـرى (القـطاع المختلط، القطاع الخاص):

$$\frac{\text{أوراق الحكومة المركزية}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \text{__________} = \%$$

$$\frac{\text{أوراق القطاع العام}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \text{__________} = \%$$

$$\frac{\text{أوراق الحكومات المحلية والبلديات}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \text{__________} = \%$$

$$\frac{\text{أوراق القطاع المختلط}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \text{__________} = \%$$

$$\frac{\text{أوراق القطاع الخاص}}{\text{متوسط مجموع الودائع}} = \text{__________} = \%$$

(سابعاً) مزيج القروض:

يوضح تحليل القروض، حسب مزيجها، التكـوين النسبي لمحفظة القـروض، تبعاً لـلأنواع الـرئيسة للقـروض التي منحها المصرف خـلال مدة زمنيـة معينة. وقـد تشـير بيـانات المـزيج إلى دور المصرف كمقـرض بالتجـزية (بـالمفرد)، أي إلى دوره في منـح القروض الاستهلاكية (و/أو العقاريـة)، أو إلى دوره كمقرض بـالجملة (بالقـطاعي)، أي في منـح القروض التجـاريـة. فـالتكـوين النسبي يعكس مجـالات تـركـز قـروض المصرف، انسجاماً مع سياسته الإقراضية، كما يقدم أداة لمتابعة كون الإقـراض الفعلي متوافقاً مع تلك السياسة. ومن بين العوامل المهمة الأخرى التي تتطلب الدراسة هنا، توجهات سياسة المصرف نحـو المخاطـرة، السيولـة الربحيـة، التنويـع أو غياب تـركز المحفظة.

نوع الاستثمار	المبلغ رصيد آخر المدة (لأقرب ألف دينار)									
	أقل من سنة واحدة		بين ١ ـ ٥ سنة		بين ٥ ـ ١٠ سنة		ما يزيد على ١٠ سنة		المجمـــوع	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
أوراق الحكومة المركزية أوراق القطاع العام أوراق الحكومات المحلية والبلديات أوراق القطاع المختلط أوراق القطاع الخاص										
المجموع		٪		٪		٪		٪		٪١٠٠,٠

نوع القروض	متوسط المبلغ (لأقرب ألف دينار)	النسبة المئوية إلى المجموع ٪
القروض التجارية القروض الاستهلاكية القروض العقارية القروض الزراعية		
المجموع		١٠٠,٠ ٪

وفي حالة تخصص المصرف بأحد أنواع هذه القروض فقط (التجارية، مثلاً) فإن نوع القرض يشمل التوزيع القطاعي للقروض التجارية، أي القروض القصيرة الأجل لتمويل رؤوس الأموال العاملة، في التجارة، الصناعة، المقاولات... أو التوزيع حسب نوع المقترض (دولة، قطاع عام، قطاع مختلط، قطاع خاص) أو أي توزيع مناسب آخر، ينسجم مع طبيعة تخصص القروض في كل مصرف.

(ثامناً) التوزيع النسبي للقروض حسب استحقاقاتها (حسب الآجال):

يقدم هذا النوع من التوزيع النسبي مؤشرات حول مدى توازن محفظة القروض، وسيولتها، ودرجة تركزها، ومدى توافق هذا التوزيع مع السياسة الإقراضية، خلال مدة زمنية معينة. ومن المفضل جداً مقارنة هذا الجدول مع كل من مزيج الودائع، والتوزيع النسبي للودائع حسب آجالها (حسبما يرد أدناه)، لغرض مقابلة توزيع القروض مع توزيع الودائع، والتوصل إلى نتائج حول حسن تلك المقابلة وانعكاساتها على قرارات توظيف الأموال المصرفية، والقرارات الخاصة بمصادر تمويل المصرف.

وفي حين يعكس الجدول أعلاه التوزيع الاستحقاقي للقروض حسب كونها تجارية، استهلاكية، عقارية، زراعية، فإنه بالإمكان كذلك توزيعها حسب آجالها لكل نوع من القروض التي يتخصص بها المصرف. فلو كان المصرف يتخصص بالقروض التجارية، مثلاً، لأمكن إعداد الجدول أعلاه على أساس توزيعها حسب القطاع المستفيد (تجارة، صناعة، مقاولات...) أو حسب نوع المقترض (دولة، قطاع عام، قطاع مختلط، قطاع خاص)، أو أي توزيع مناسب آخر.

(تاسعاً) نسبة الموجودات المربحة إلى الأموال المتاحة:

تتكوَّن الموجودات المربحة من القروض والاستثمارات (والأخيرة تضم الاحتياطيات الثانوية + الاستثمارات قصيرة وطويل الأجل). أما «الأموال المتاحة» فتساوي ما يأتي:
مجموع الودائع + (حق الملكية - الموجودات الثابتة) + الأموال المقترضة من الغير.

وتدل هذه النسبة على مدى توظيف الأموال المتاحة في الموجودات المربحة، كمؤشر إجمالي لسياسة توظيف الأموال في المصرف:

$$\frac{\text{الموجودات المربحة}}{\text{الأموال المتاحة}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

٣ ـ نسب هيكل التمويل والرافعة المالية:

تدل هذه المجموعة من النسب على مزيج الودائع، وآجالها، والعلاقة بين الأموال الممتلكة وكل من الودائع والأموال المقترضة، وعلى الوجه الآتي:

(أولاً) مزيج الودائع:

يوضح تحليل مزيج الودائع التكوين النسبي للودائع حسب كونها تحت الطلب (الجارية)، ولأجل (التوفير، الثابتة حسب مبالغها)، لغرض تحديد طبيعة التزامات المصرف تجاه المودعين والتمييز بين الودائع الأساسية (تحت الطلب) والأموال المشتراة من السوق ذات الحساسية بسعر الفائدة، وانعكاسات ذلك على سياسات توظيف الأموال المصرفية. ويمكن تبويب الودائع الثابتة بتوزيع تكراري، حسب حجم مبالغها، نظراً لأهمية هذا النوع من الودائع في استقرار مصادر تمويل المصرف بالودائع. كما أنه يمكن استخدام نفس هذا الأسلوب في تحليل ودائع التوفير. ومن جهة أخرى، فإنه بالإمكان تبويب الودائع حسب ملكيتها (خاصة، حكومية)، أو حسب كونها محلية وأجنبية، وهكذا.

نوع الاستثمار	المبلغ رصيد آخر المدة (لأقرب ألف دينار)									
	أقل من سنة واحدة		بين ١ ـ ٥ سنة		بين ٥ ـ ١٠ سنة		ما يزيد على ١٠ سنة		المجمـــوع	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
القروض التجارية القروض الاستهلاكية القروض العقارية القروض الزراعية										
المجموع										

نوع الوديعة	متوسط المبلغ لأقرب ألف دينار	النسبة المئوية إلى المجموع ٪
١ ـ الودائع تحت الطلب (الجارية) ٢ ـ ودائع التوفير ٣ ـ الودائع الثابتة: أ ـ تحت (١٠٠٠٠٠) دينار ب ـ (١٠٠٠٠٠) دينار فما فوق		
المجموع		٪

(ثانياً) التوزيع النسبي للودائع لأجل، حسب استحقاقاتها:

وإذا استثنيت الودائع تحت الطلب (باعتبارها بدون استحقاق، ولا توجد نيّة لدى المودع بإبقائها لمدة ملحوظة)، فإن الودائع لأجل يمكن تحليلها حسب كونها ودائع توفير وثابتة، ثم تحليل الأخيرة حسب آجالها وبتوزيع تكراري. ويلقي هذا التوزيع النسبي الأضواء على ما يتوفر من ودائع لآجال أطول، وبالتالي، قدرة المصرف على إطالة آجال توظيفاته لأمواله، بما يتوافق مع ذلك. كما أن الجدول يلقي أضواء إضافية على هيكل الأموال المشتراة (وهي الودائع لأجل) ذات الحساسية لسعر الفائدة، وطول الآجال التي يستعد المودعون لإبقائها في المصرف على أساس ما يدفعه لها من فوائد دورية.

(ثالثاً) نسب الرافعة (العتلة) المالية:

هناك نسبتان رئيستان لقياس الرافعة، إحداهما نسبة متوسط مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك (حق الملكية)، والثانية هي نسبة الأموال المقترضة من قبل المصرف إلى رأس المال الممتلك أيضاً. ولا بد أن تقارن النسبتان بما يقابلها من نسب محددة من قبل السلطة الرقابية (المصرف المركزي)، أو بالمعايير المصرفية السائدة لهذا النوع من العمل المصرفي، وفي مثل هذه المناطق. ويعني ارتفاع هاتين النسبتين ازدياد مخاطر سيولة المصرف، وانخفاض متانة رأسماله، ولو أن ذلك يعتمد كذلك على نمط توظيف أموال المصرف في القروض والاستثمارات.

نوع الاستثمار	المبلغ رصيد آخر المدة (لأقرب ألف دينار)									
	أقل من سنة واحدة		بين ١ ـ ٥ سنة		بين ٥ ـ ١٠ سنة		ما يزيد على ١٠ سنة		المجموع	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
ودائع التوفير الودائع الثابتة: تحت (١٠٠٠٠٠) دينار (١٠٠٠٠٠) دينار فما فوق										
المجموع										

$$\frac{\text{متوسط مجموع الودائع}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}} = \text{__________} = \text{٪، أو مرة}$$

$$\frac{\text{متوسط الأموال المقترضة}}{\text{متوسط رأس المال الممتلك}} = \text{__________} = \text{٪، أو مرة}$$

٤ ـ نسب متانة رأس المال:

وهي مجموعة نسب تستهدف تحديد العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية. وهي مؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون وما توفّره من حماية المودعين. وتحدّد بعض الدول هذه النسب بما لا يقل عن ٧٪، و/أو بين ٥ ـ ٦٪ للمصارف العاملة في المراكز المالية (المدن الكبرى).

(أولاً) النسب الإجمالية:

توجد، نسب إجمالية تستخدم كمؤشر عن العلاقة بين الموجودات ذات المخاطرة، أو أنواع محددة من الموجودات، ورأس المال الممتلك، وتظهر بعدة صيغ على الوجه الآتي:

$$\frac{\text{الموجودات ذات المخاطرة}}{\text{رأس المال الممتلك}} = \text{__________} = \text{٪}$$

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} = \text{__________} = \text{٪}$$

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات المربحة}} = \text{__________} = \text{٪}$$

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك} - \text{الموجودات الثابتة}}{\text{الموجودات المربحة}} = \text{_____} = \text{٪}$$

$$\frac{\text{فضلة رأس المال} + \text{الأرباح المحتجزة والاحتياطيات}}{\text{الموجودات المربحة}} = \text{_____} = \text{٪}$$

$$\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{رأس المال الممتلك}} = \text{————————} = \%$$

أما الموجودات ذات المخاطرة فهي = مجموع الموجودات - (النقدية بالصندوق ولدى المصارف من غير الاحتياطيات القانونية + أوراق الحكومة + القروض المضمونة من قبل الحكومة). والموجودات المربحة = القروض + الاستثمارات (بما فيها الاحتياطيات الثانوية).

(ثانياً) تبويب الموجودات حسب درجة مخاطرتها، وربطها برأس المال الممتلك:

كما تصنف الموجودات إلى مجموعات، حسب درجة مخاطرتها، حيث تحدّد لكل مجموعة منها (حسب تجربة المصارف في مجال الخسائر التشغيلية المتحققة منها في الماضي ما يتوقع لها من مستويات في المستقبل) نسبة تعبّر عن رأس المال الممتلك اللازم لإسنادها، ثم تجمع مبالغ رأس المال اللازمة لكل مجموعة من هذه الموجودات سوية، وتقارن برأس المال الممتلك الفعلي، لمعرفة الفارق بينهما: فإن كان الأخير يزيد على الأول، كان رأس المال متيناً، وفي حالة زيادة المطلوب على الفعلي فإن الأمر يتطلب زيادة الفعلي لبلوغ الحد الأدنى المطلوب، وحسب المثال الآتي:

مجموعة الموجودات	مبلغ المجموعة	النسبة المئوية من مبلغ المجموعتين كرأسمال ممتلك ٪	مبلغ رأس المال الممتلك المطلوب
المجموعة الأولى:			
احتياطيات أولية	١٠٠٠	صفر	صفر
احتياطيات ثانوية،			
واستثمارات حكومية			
متوسطة الأجل	٢٠٠٠	٠,٥	١٠
استثمارات أخرى قصيرة			
ومتوسطة الأجل من			
الدرجة الأولى	١٠٠٠	٤	٤٠
المجموعة الثانية	١٥٠٠	٥	٧٥
المجموعة الثالثة	٥٠٠٠	١٢	٦٠٠
المجموعة الرابعة	١٠٠٠	٢٠	٢٠٠
المجموعة الخامسة	٥٠٠	٥٠	٢٥٠
المجموعة السادسة	٦٠٠	١٠٠	٦٠٠
مجموع رأس المال الممتلك المطلوب			١٧٥٥
مجموع رأس المال الممتلك الفعلي			١٧٠٠
ما يجب إضافته لرأس المال الممتلك الفعلي لضمان الحد الأدنى من المتانة			٧٥

أما مواصفات مجموعات الموجودات أعلاه فهي كما يأتي:

- **المجموعة الأولى**: وتضم الاحتياطيات الأولية والثانوية (تشمل الأخيرة الاستثمارات الحكومية قصيرة الأجل، والاستثمارات الأخرى قصيرة ومتوسطة الأجل من الدرجة الأولى، وما شاكل). بينما لا تحتاج الاحتياطيات الأولية إلى رأس المال الممتلك لأسناد احتمال خسائرها التشغيلية، فإن التزامات الدولة قصيرة ومتوسطة الأجل (التي لا تزيد على خمس سنوات) تتطلب رأسمال ممتلك يساوي ٠,٥ ٪ مثلاً من

القيمة الدفترية أو السوقية أيهما أقل، وتتطلب الاستثمارات الأخرى المذكورة أعلاه بنسبة ٤٪ لتغطية الخسائر المتوقعة من تقلبات أسعارها.

- **المجموعة الثانية**: وهي الموجودات ذات المخاطرة الدنيا، التي تقل مخاطرتها عن معدل المخاطرة الائتمانية، أو الموجودات القابلة للبيع أو الرهن بكلفتها أو بخصم طفيف عن الكلفة. وهي تضم السندات الحكومية التي يزيد أجلها عن خمس سنوات، وسندات القطاع العام والحكومات المحلية والبلدية، والقروض الممنوحة لها، والقروض الموثقة برهن مثل هذه الموجودات، والأوراق التجارية من الدرجة الأولى، والقروض حين الطلب (للوسطاء في السوق النقدي). وهي تحتاج ككل إلى ما يعادل ٥٪ مثلاً من قيمتها الدفترية كرأسمال ممتلك.

- **المجموعة الثالثة**: وهي الموجودات المتوسطة أو ذات المخاطرة الاعتيادية أو النموذجية، وتضم السندات التي يزيد أجلها على خمس سنوات، والقروض غير ما جاء أعلاه التي تضم غالبية محفظة المصرف من القروض، وتحتاج إلى ١٢٪ مثلاً من قيمتها كرأسمال ممتلك.

- **المجموعة الرابعة**: وهي الموجودات تحت النموذجية أو دون الاعتيادية، التي تتضمن مخاطرة أعلى من المخاطرة الاعتيادية للمصرف، بسبب ضعف المركز الائتماني أو الضمانة، وهي تحتاج إلى ٢٠٪ مثلاً من قيمتها كرأسمال ممتلك.

- **المجموعة الخامسة**: وهي تلك الموجودات الناشئة عن التسويات كالعقارات والسندات التي يواجه المصدّر صعوبات مالية في خدمتها، والأسهم التي لا يجوز المصرف امتلاكها إلّا قضائياً، والموجودات الأخرى المستحصلة قضائياً، وتتطلب ٥٠٪ مثلاً من قيمتها كرأسمال ممتلك.

- **بناية المصرف وأثاثه**: وهي تسهيلات العمل التي يوفرها المالكون، وتتطلّب مثلاً ١٠٠٪ من قيمتها كرأسمال ممتلك. هذا رغم أن بنايات المصرف غالباً ما تكون قيمتها في السوق أعلى بكثير من قيمتها الدفترية.

أما تحديد نسب رأس المال الممتلك اللازم لاسناد أي من مجموعات الموجودات الست الواردة أعلاه فيعتمد على تجربة المصارف في القطر من حيث الخسائر التشغيلية التي تتعرض إليها في حيازتها لأي من هذه الموجودات، ثم تأطير نتائج هذه التجربة من قبل المصرف المركزي على شكل تعليمات يصدرها ويراقب تنفيذها دورياً لضمان مقارنة رؤوس أموال المصارف.

(ثالثاً) **التوزيع النسبي الكلي لهيكل رأس المال في المصرف:**

يتكوّن «هيكل رأس المال» في المصرف من: رأس المال الممتلك من الأسهم العادية والممتازة والسندات التي أصدرها المصرف. كما أن رأس المال الممتلك العادي (ما يعود للأسهم العادية)، في حالة المصرف العامل كشركة مساهمة، يجزأ عادة إلى: رأسمال مدفوع، وفضلة رأس المال، والأرباح المحتجزة (المخصصة كاحتياطيات، وغير المخصصة أو القابلة للتصرف). وتدل مكونات هيكل رأس المال على جزئيه الأساسيين: الممتلك والمقترض، ثم على الأجزاء الفرعية من كل من رأس المال على جزئيه الأساسيين: الممتلك والمقترض، وهي بالتالي مؤشر عن هيكل التمويل طويل الأجل من غير الودائع.

٥ ـ نسب الربحية:

(أولاً) **مجموعة النسب المئوية التي تربط بين اكتساب الدخل أو تحمل المصاريف، قياساً بمتوسط مجموع الموجودات:**

يؤدي حساب هذه النسب إلى تحديد الاتجاهات في العمليات المصرفية التشغيلية، ويفضل أن يقارن أداء المصارف الأنداد، أو المشابهة له في الطبيعة والحجم. ومن أهم النسب المستعملة في هذا الخصوص ما يأتي:

$$\frac{\text{الدخل من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{مصاريف الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الدخل الصافي من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{متوسط الموجودات}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الدخل من غير الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الرواتب والمنافع للعاملين}}{\text{متوسط الموجودات}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

$$\frac{\text{مصاريف إشغال المباني، والأثاث، والمعدات}}{\text{متوسط الموجودات}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

$$\frac{\text{المصاريف الأخرى من غير الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

$$\frac{\text{أرباح وخسائر الأوراق المالية}}{\text{متوسط الموجودات أو متوسط الاستثمارات}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

$$\frac{\text{مخصص الضرائب}}{\text{متوسط الموجودات}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{متوسط الموجودات}} = \underline{\qquad\qquad} = \%$$

(ثانياً) مجموعة النسب المئوية التي تربط بين اكتساب فقرات الدخل الأساسية، وتحمل فقرات المصروفات الأساسية ومتوسط الموجودات المربحة:

يطلق على الفارق بين الدخل من الفوائد، ومصاريف الفوائد بـ «الدخل الصافي من الفوائد» (أو صافي دخل الفوائد). إذا قسّم الأخير بالموجودات المربحة، فإن الحاصل يسمى «هامش الفائدة الصافي». ويدلّ انخفاض الهامش على جملة أمور محتملة منها: إن المصرف يتعامل بالجملة (مصرف جملة)، إذ قد يصل الهامش هنا إلى ٣٪ فقط. كما قد يدلّ الهامش المنخفض على أن المصرف يركز في استثماراته على الموجودات الخالية من المخاطرة الائتمانية (مثلاً، التزامات الدولة)، أو على القروض من الدرجة الأولى. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع الهامش قد يشير إلى جملة أمور محتملة أيضاً، منها أن المصرف قد يتعامل بالتجزئة (بالمفرد، أي يمنح قروضاً صغيرة

أو متوسطة الحجم)، إذ قد يصل الهامش هنا إلى ٦٪ أحياناً. كما قد يشير الهامش المرتفع إلى النسبة العالية للودائع تحت الطلب (الجارية) من مجموع الودائع، أو إلى تركيز المصرف على القروض ذات المخاطرة الأعلى نسبياً، وذات المردود الأعلى أيضاً.

ومن بين أهم النسب في هذا المجال ما يأتي:

الدخل من الفوائد / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

مصاريف الفوائد / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

الدخل الصافي من الفوائد / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

الدخل التشغيلي / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

مجموع المصاريف التشغيلية (قبل ضرائب الدخل) / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

الدخل الصافي (قبل ضريبة الدخل، وقبل الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمارات) / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

الدخل الصافي بعد ضريبة الدخل، ولكن قبل الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمارات / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

الدخل الصافي بعد ضريبة الدخل وبعد الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمارات / متوسط الموجودات المربحة = ــــــــــــ = ٪

الدخل الصافي قبل طرح الفقرات الاستثنائية = ــــــــــــ = ٪
متوسط الموجودات المربحة

الفقرات الاستثنائية = ــــــــــــ = ٪
متوسط الموجودات المربحة

(ثالثاً) النسبة المئوية للدخل الصافي من غير الفوائد إلى متوسط الموجودات:

توضح هذه النسبة الحد الأدنى من الدخل الصافي من غير الفوائد، أي الفارق بين الإيرادات من غير الفوائد والمصاريف من غير الفوائد، وربط ذلك بمتوسط الموجودات. إذ إن دخول المصارف في تقديم خدمات متنوعة متزايدة، يؤدي بها إلى الحصول على إيرادات، وتحمل مصاريف، من غير الفوائد. ولا بدّ من قياس كفاءة المصرف في هذا الخصوص:

الدخل من غير الفوائد ـ المصاريف من غير الفوائد = ــــــــــــ = ٪
متوسط الموجودات

(رابعاً) تحليل العائد:

يتكوّن تحليل العائد من مجموعة من النسب المئوية الدالة على متوسط المردود المكتسب من موجودات محددة أو معينة، أو على متوسط المصاريف التي يتحملها المصرف تجاه مطلوبات محددة أو معينة، وكما يأتي:

الفوائد والأجور المكتسبة من القروض = ــــــــــــ = ٪
متوسط إجمالي القروض

الفوائد على الالتزامات الدولة (حوالات وسندات) = ــــــــــــ = ٪
متوسط التزامات الدولة (حوالات وسندات)

الفوائد على التزامات القطاع العام = ــــــــــــ = ٪
متوسط التزامات القطاع العام

$$\frac{\text{الفوائد على التزامات الحكومات المحلية والبلديات}}{\text{متوسط التزامات الحكومات المحلية والبلدية}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد على الاستثمارات الأخرى}}{\text{متوسط الاستثمارات الأخرى}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد على الأموال الفائضة (لدى المصرف المركزي وغيره) المباعة للغير}}{\text{متوسط الأموال الفائضة (لدى المصرف المركزي وغيره) المباعة للغير}} = \text{―} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد ومقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى}}{\text{متوسط الأوراق المالية الأخرى}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد + أجور الخدمات للمقترضين + الايرادات الأخرى من القروض}}{\text{متوسط القروض}} = \text{―} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد المدفوعة على ودائع التوفير}}{\text{متوسط ودائع التوفير}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد المدفوعة على الودائع الثابتة}}{\text{متوسط الودائع الثابتة}} = \text{―――――} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد المدفوعة على الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي المشتراة}}{\text{متوسط الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي المشتراة}} = \text{―} = \%$$

$$\frac{\text{الفوائد المدفوعة على المديونية طويلة الأجل للغير}}{\text{متوسط المديونية طويلة الأجل للغير}} = \text{―――――} = \%$$

(خامساً) العلاقة النسبية بين مجموع الدخل التشغيلي ومكوناته:

على الرغم من وجود التحليل العمودي لكشف الدخل، فإنه بالإمكان حسب

النسب المئوية لمكونات الدخل التشغيلي، أو بعبارة أخرى كيفية توزيع مجموع الدخل التشغيلي على مكوناته، وبالتالي تحديد الأهمية لكل منها، وتوجيه اهتمام الإدارة نحو رفع مستوى مصادر الدخل، وخفض الكلف والمصاريف قدر المستطاع.

النسب المئوية لـ (مصادر الدخل التشغيلي ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(فقرات المصروفات التشغيلية ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(مجموع المصروفات التشغيلية ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(الدخل الصافي (قبل ضرائب الدخل وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات) ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(الدخل الصافي (بعد ضرائب الدخل وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات) ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(صافي الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(الدخل الصافي (بعد ضرائب الدخل والأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات) ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(فقرات الايرادات الاستثنائية ناقصاً الضرائب عليها ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(الفوائد + أجور الخدمات للمقترضين + الايرادات الأخرى من القروض ÷ مجموع الدخل التشغيلي) = ______ = ٪

(سادساً) مجموعة النسب المئوية المؤشرة لخسائر القروض:

تؤشر هذه النسب متانة التخصيصات لخسائر القروض، واتجاهات تحصيل القروض، وأداء المصرف بشأن إدارة محفظة القروض بكفاءة، وهي:

$$\frac{\text{مخصص القروض المشكوكة}}{\text{رصيد القروض (نهاية المدة)}} = \text{———————} = \%$$

$$\frac{\text{مخصص القروض المشكوكة}}{\text{متوسط القروض}} = \text{———————} = \%$$

$$\frac{\text{القروض المعدومة (خسائر القروض)}}{\text{متوسط القروض}} = \text{———————} = \%$$

$$\frac{\text{صافي خسائر القروض واستعادة الديون المعدومة}}{\text{متوسط القروض}} = \text{———————} = \%$$

(سابعاً) النسبة المئوية للمردود من الموجودات:

تعدّ هذه النسبة مؤشراً إجمالياً مهماً لربحية المصرف، لأنها تربط بين الدخل الصافي من عمليات المصرف إلى مجموع الموجودات العاملة. ويفضل أن يكون حساب النسبة على أساس متوسط مجموع الموجودات. وتقاس كفاءة أداء المصرف على أساس الدخل الصافي الذي حققه خلال المدة المالية الماضية على الموجودات (الموارد) التي تحمل مسؤولية إدارتها:

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{متوسط مجموع الموجودات}} = \text{———————} = \%$$

(ثامناً) النسب المئوية للمردود على رأس المال الممتلك (حق الملكية):

هذه المجموعة من النسب التي تدل على ربحية المصرف، وذلك بربط عدة مفاهيم

من الدخل الصافي من العمليات الاعتيادية والاستثنائية إلى رأس المال الممتلك (أم حق الملكية). فالجهة المالكة (سواء أكانت عامة، خاصة، أو مختلطة) هي التي تتحمل مخاطرة ملكية المصرف وإدارته، وبالتالي لا بدّ من معرفة ما تحصل عليه من مردود دوري من عمليات المصرف:

الدخل الصافي (بعد طرح ضرائب الدخل وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات)
÷ متوسط رأس المال الممتلك = ———— = ٪

الدخل الصافي (بعد طرح ضرائب الدخل وبعد الأرباح والخسائر والرأسمالية من الاستثمارات)
÷ متوسط رأس المال الممتلك = ———— = ٪

الدخل الصافي (قبل طرح الفقرات الاستثنائية صافي ضرائبها)
÷ متوسط رأس المال الممتلك = ——— = ٪

الدخل الصافي (بعد طرح الفقرات الاستثنائية صافي ضرائبها)
÷ متوسط رأس المال الممتلك = ——— = ٪

الدخل الصافي
÷ متوسط رأس المال الممتلك = ———— = ٪

(تاسعاً) النسبة المئوية لمقسوم الأرباح:

تبيّن هذه النسبة ما يدفع من «الدخل الصافي بعد الضريبة»، دورياً كمقسوم أرباح، إلى الدخل الصافي بعد الضريبة ذاته. ويتبع الكثير من المصارف سياسة الاستقرار النسبي في توزيع الأرباح، أو توزيع حد أدنى من الأرباح سنوياً، ثم إضافة نسبة أخرى له لتعبر عن السنوات الجيدة التي تزداد فيها الأرباح بشكل استثنائي.

مقسوم الأرباح النقدي
÷ الدخل الصافي بعد الضريبة = ———— = ٪

(عاشراً) النسبة المئوية لتكوين رأس المال الممتلك، أو لاحتجاز الأرباح:

وهي النسبة المتبقية من «الدخل الصافي بعد الضريبة»، إذا طرحت منها نسبة مقسوم الأرباح، كما جاء أعلاه. ونظراً لأهمية رأس المال الممتلك في المصارف، وتزايد هذه الأهمية مؤخراً، فإن السلطات الرقابية (المصرف المركزي) تنظر باهتمام كبير لبناء رأس المال الممتلك تدريجياً عن طريق احتجاز الأرباح، وقد تفرض هي نسباً لهذا الاحتجاز كحد أدنى.

$$\frac{\text{الدخل الصافي بعد الضريبة - مقسوم الأرباح النقدي}}{\text{الدخل الصافي بعد الضريبة}} = \text{———} = \%$$

٦ ـ نسب نشاط أو إنتاجية العاملين في المصرف:

توضح هذه المجموعة من المؤشرات الدورية ومدى النشاط النسبي للعاملين لكامل أوقاتهم في المصرف، وبالتالي فهي تدلّ على إنتاجيتهم النسبية. وفي حالة وجود عدد من العاملين لبعض أوقاتهم، فإنه لا بد من حساب مكافىء ذلك بعدد العاملين لكامل أوقاتهم، حتى يمكن حساب مجموع عدد العاملين على أساس الوقت الكامل. وينسب عدد العاملين لكامل الوقت إلى كل من الدخل الصافي (قبل الضرائب، وقبل طرح صافي الأرباح والخسائر الرأسمالية الناشئة عن التعامل بالأوراق المالية)، أو متوسط الموجودات أو متوسط الودائع، وعلى الوجه الآتي:

$$\frac{\text{الدخل الصافي + الضرائب + صافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات}}{\text{عدد العاملين لكامل الوقت}} = \text{——} = \%$$

$$\frac{\text{متوسط الموجودات}}{\text{عدد العاملين لكامل الوقت}} = \text{————} = \%$$

$$\frac{\text{متوسط الودائع}}{\text{عدد العاملين لكامل الوقت}} = \text{————} = \%$$

التحاليل الإضافية للكشوفات المالية ولعمليات المصرف:

بالإضافة إلى التحاليل التي طرحت في الفقرة «ثالثاً» أعلاه، المتضمنة أدوات وأساليب التحاليل المالي للمصرف، فإن هناك العديد من التحاليل الإضافية للكشوفات المالية للمصرف ولعملياته التي تسترشد بها الإدارة في دراسة الأداء دورياً، والسعي المتواصل لتحسينه وتطويره، ومعالجة ثغراته، والعمل على خفض الكلفة، والمقارنة بين الكلف والعوائد، إلى جانب إيجاد مؤشرات تعبّر عن الأداء الكلي للمصرف والاهتمام بمتابعتها.

ومن بين أهم التحاليل الإضافية التي يُشار إليها هنا ما يأتي:

أ - تحليل الأداء الكلي.
ب - تحليل تباين هامش الفائدة، وتحليل العائد.
جـ - التحليل بالمقارنة مع الأداء المستهدف في الموازنات.
د - التحليل المقارن مع المصارف المشابهة أو الأنداد، والتحليل المقارن مع النشاط المصرفي المتخصص، ومع القطاع المصرفي.
هـ - تحليل التعادل.
و - تحليل الكلفة ومحاسبةالمسؤولية.
ز - التقارير الدورية: الرقابية والإدارية، للمساهمين.
حـ - العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية.

وسوف تطرح التحاليل الإضافية أعلاه على النحو الآتي:

أ - تحليل الأداء الكلي:

يتكثف تحليل الأداء الكلي للمصرف في مقياسين أساسيين هما: المردود من الموجودات، والمردود من حق الملكية (رأس المال الممتلك). وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في حصيلة الأداء. وعليه. فإن المقياسين أعلاه يستخدمان كهدفين أساسيين عند إجراء المقارنة داخل القطاع المصرفي.

ويعدّ مقياسا المردود من الموجودات والمردود من حق الملكية أهم مؤشرين من وجهة نظر الجهة المالكة (المالكين) للمصرف. أما المودعون فهم يهتمون بشكل غير مباشر بهذين المقياسين، باعتبارهما يرتبطان بالزيادات في رأس المال الممتلك لغرض حمايتهم. وغني عن القول، إن توظيف الأموال بشكل غير سليم في القروض والاستثمارات يؤثر سلباً، وفي النهاية، بكل من السيولة، والأمان، والمردود في كل من الموجودات وحق

الملكية. ومن وجهة نظر تحليلية، فإن كلاً من هذه العوامل يجب أن يعطى الاهتمام الكافي.

ويوضح الكشف الآتي الخطوط العريضة للعوامل الأساسية القابلة لسيطرة إدارة المصرف، كما يعين المقاييس المحددة التي يمكن استعمالها لمتابعة الأداء، على قدر تعلق الأمر بكل عامل. فالعوامل القابلة للسيطرة هي: مزيج الأعمال، وكسب الدخل بما في ذلك السيطرة على المصاريف، ونوعية القروض، والأمان، والسيولة. فمزيج الأعمال يحدّد، مثلاً، مكونات هامش الفائدة، وتحدد الأخيرة، بدورها، نوعية كسب الدخل، وهكذا.

ويتطلب تحليل كسب الدخل اختباراً للمكونات الأساسية لكشف الدخل، بعد ربطها بالفقرات ذات العلاقة بالميزانية العمومية (كشف المركز المالي)، بما يفضي في النهاية إلى كيفية تحقق كل من المردود من حق الموجودات، ومن حق الملكية. كما يستعمل تحليل التباين (الانحراف) في دراسة هامش الفائدة لغرض قياس الأداء على قدر تعلق الأمر بالعوامل القابلة لسيطرة الإدارة، وهي: عوامل حجم ومزيج كل من الموجودات والودائع. أما مستويات أسعار الفائدة (وهيكلها) فهي ليست قابلة لسيطرة إدارة المصرف الواحد، باعتبارها تتقرّر في السوق. وعليه، فإن تحليل «تباين النسبة» يؤشر أداء المصرف في استجابته للتغيرات في أسعار الفائدة، والسياسات التي تضعها الإدارة بهدف تدنية الآثار السلبية الناجمة عن التعديلات التي يجريها المصرف استجابة للتغيرات المذكورة في أسعار الفائدة.

أما الخطوة الأخيرة في عملية التحليل هذه فهي اختيار متوسطات الأداء المصرفي، أو ما يسمى بـ «اختيار الانداد» لغرض المقارنة. ومن الضروري أن يمارس محلل الأداء المصرف تلك المصارف التي تقترب أو تتشابه مع المصرف موضوع التحليل. كما يمكن إجراء مقارنة من نوع ثان مع المصارف الأخرى العاملة في نفس المنطقة، أو تلك التي تتخصص عموماً بذات الأنشطة التي يركز عليها المصرف موضوع البحث، وذلك لغرض تحديد أوجه القوة والضعف قياساً بتلك المصارف المنافسة. فإذا تكشف من التحليل أوجه ضعف لدى المصارف المنافسة في السوق، فإن إدارة المصرف تستطيع استغلالها لغرض إدخال تحويرات في استراتيجية التسويق وبما يؤدي إلى تغيير في مزيج الأعمال.

ومن بين ما يهتم به المحلّل هنا، عند المقارنة مع المصارف الأخرى، تحديد طبيعة المصرف من حيث كونه يتعامل بالجملة أم بالتجزئة، وما إذا كان مصرفاً يعمل في المراكز النقدية في المدن الكبرى أم إنه مصرف يركز عملياته في المناطق والأقاليم.

وهناك مجموعات عديدة من النسب التي يمكن استخدامها في هذا التشخيص، منها مزيج كل من القروض والودائع، ومجالات التركيز على القروض التجارية، أو شهادات الايداع المصرفي، والحجم الكبير للأموال المقترضة، وفوارق أسعار الفائدة (أي الفوارق بين الأسعار المدفوعة والمقبوضة). فمثل هذه الدلائل تؤثر كون المصرف: جملة/تجزئة، يعمل في المراكز النقدية/ أو في المناطق. فمثلاً، كلما انخفض فارق الفائدة، كلما دلّ ذلك على أن المصرف هو من مصارف الجملة العاملة في المراكز النقدية الكبيرة، في حين يدل ارتفاع الفارق على أن المصرف يتوجه في عملياته نحو المستعمل (والمستهلك) الأخير لقروضه أي إنه مصرف تجزئة وإنه يعمل بشكل خاص في المناطق والأقاليم وليس في المدن الكبرى الأساسية.

ويشير الجدول أدناه إلى صياغة الهيكل الأساسي للتحليل الكلي لأداء المصرف، وذلك مع التركيز على حساب كل من المردود من الموجودات، والمردود من حق الملكية (أو رأس المال الممتلك).

ب ـ تحليل تباين هامش الفائدة:

يعد أسلوب تحليل تباين هامش الفائدة أكثر تعقيداً في مجال تحليل الدخل من الفوائد على الموجودات المربحة. ويتضمن هذا التحليل تجزئة التغيرات في هامش الفائدة بين مدتين ماليتين إلى ثلاثة عوامل: التغيرات في أسعار الفائدة، في الحجم، وفي المزيج. ويمكن أن ينظم التحليل المذكور لموجودات مربحة محددة، أو للمطلوبات ذات الفائدة، أو للمحفظة الكلية للمصرف الشاملة لموجوداته المربحة ومطلوباته ذات الفائدة.

فتباين سعر **الفائدة** يحدّد أثر تغيرات السعر على الدخل من الفوائد، ومصاريف الفوائد، بين المدة السابقة والمدة الحالية.

ويقيس **تباين الحجم** التغير في مستوى الموارد التي تم توظيفها بين المدة السابقة والمدة الحالية، ويشير إلى آثار التغيرات في الحجم على الدخل من الفوائد، ومصروفات الفوائد للمدة الحالية.

أما تباين المزيج فيشير إلى التكوين النسبي للموجودات والمطلوبات للمدة السابقة بالمقارنة مع المدة الحالية ويوضح الأثر على الدخل من الفوائد ومصاريف الفوائد للمدة الحالية. وتباين المزيج هو التباين المتبقي من النوعين الآخرين من التباين، ولذلك فهو ليس محدداً بذات دقتها. فهو حصيلة التغيرات في الحجم، كما يتأثر بتغيرات أسعار الفائدة.

تحليل الأداء الكلي للمصرف

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحاليل المحددة	المؤشرات المستقاة
أ ـ مزيج الأعمال : ١ ـ الموجودات	مكونات الموجودات الميزانية العمومية المستندة إلى الرقم القياسي	نسب توظيف الأموال	مستوى الموارد المتاحة وتوظيفها المزيج الاتجاه
٢ ـ المطلوبات وحق الملكية	مكونات المطلوبات وحق الملكية الميزانية العمومية المستندة إلى الرقم القياسي	نسب التمويل والرافعة	مستوى الموارد المتاحة وتوظيفها المزيج الاتجاه
٣ ـ هامش الفائدة	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	تحليل العائد تحليل تباين (انحراف) هامش الفائدة	العائد تباينات كل من: السعر، الحجم، المزج الاتجاه

تابع تحليل الأداء الكلي للمصارف

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤشرات المستقاة
ب ـ كسب الدخل: ١ ـ هامش الفائدة	مكونات كشف الدخل كشف الدخل والميزانية العمومية المستندان إلى الرقم القياسي	تحليل العائد مع التأكيد على فارق الفائدة تحليل تباين هامش الفائدة الهامش الصافي للفائدة	الدخل من الفائدة الخاضع للضريبة العائد تباين النسبة، الحجم، المزيج متوسط النسب المكتسبة من الموجودات، ومتوسط النسب المدفوعة على المطلوبات توليد الدخل من متوسط الموجودات المربحة
٢ ـ مخصص القروض المشكوكة (خسائر القروض)	مكونات كشف الدخل	نسب خسائر القروض، وذلك بقسمة مخصص الديون المشكوكة على متوسط القرون	تشخيص التغييرات في نوعية القروض، المؤثرة على الأرباح

تابع تحليل الأداء الكلي للمصارف

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤشرات المستقاة
٣ - المصاريف غير الفوائد	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	المقارنة مع متوسط الموجودات تحليل عائد التعادل نسب انتاجية العاملين	مستويات المصاريف المرتبطة بنوع المصرف (جملة أو تجزئة) العائد الصافي على متوسط الموجودات اللازم لتغطية المصاريف غير الفوائد. اقتصاديات الانتاج الكبير (الواسع) كما تعكسها مستويات العاملين اللازمين لأداء المهمات التشغيلية الاتجاه.
٤ - الإيرادات الأخرى	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	تحليل عائد التعادل	الدخل من أجور الخدمات المصرفية التي لا تتطلب أرصدة بالمحفظة الدخل من أجور خدمات الإيداع العائد الصافي على متوسط الموجودات اللازم لتغطية صافي المصاريف من غير الفوائد الاتجاه

تابع تحليل الأداء الكلي للمصارف

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤشرات المستقاة
الأرباح والخسائر من الأوراق المالية	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى القياسي	تحليل العائد مزيج الاستثمار في الأوراق المالية توزيع الاستثمار في الأوراق المالية حسب الاستحقاق	التغييرات الجارية في المحفظة والتغييرات المحتملة فيها الناشئة عن سياسات الاستثمار التي تستهدف تحسين العوائد أو تبديل الدخل الخاضع للضريبة.
٥ - ضرائب الدخل	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	مزيج الاستثمار في الأوراق المالية المقارنة مع نسب الضريبة المحددة بالتشريعات المقارنة بين الضرائب الحالية والضرائب المستحقة غير المدفوعة	درجة استخدام المصرف لأساليب تخطيط العبء الضريبي في مجال تدنيه أو تأجيل ضرائب الدخل

تابع تحليل الأداء الكلي للمصارف

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤشرات المستقاة
٦ ـ الدخل الصافي	مكونات كشف الدخل كشف الدخل المستند إلى الرقم القياسي	العائد على الموجودات العائد على حق الملكية (أي رأس المال الممتلك) نسبة توزيع مقسوم الأرباح نسبة تكوين رأس المال (أو احتجاز الأرباح)	الأداء الكلي امكانات النمو المردود النقدي للمالكين
جـ ـ نوعية القروض:		مزيج القروض توزيع القروض حسب الاستحقاق (أو الأجال) مخصص الديون المشكوكة (خسائر القروض) تحليل العائد	درجة تحمل القروض للمخاطر. وما إذا كانت الإضافات لمخصص الديون المشكوكة يعكس خصائص محفظة القروض وسياسات الأقراض درجة كون العوائد العالية على القروض، قياساً بالمنافسين، مما قد يعكس خسائر محتملة أكبر من القروض بسبب منح القروض ذات المخاطرة الأعلى، والعائد الأعلى.

تابع تحليل الأداء الكلي للمصارف

مجال التحليل	المقياس العام	النسب أو التحليل المحددة	المؤشرات المستقاة
د ـ الأمان والسيولة :	مكونات الميزانية العمومية الميزانية العمومية المستندة إلى الرقم القياسي	نسب السيولة نسب متانة رأس المال نسب التمويل والرافعة نسبة الموجودات المربحة	قدرة المصرف على مواجهة الطلبات غير المتوقعة على أرصدة الاحتياطيات أو لمواجهة المتطلبات المالية درجة تدنية رأس المال المتلك وذلك بالاهتمام بحيازة وإدارة الموجودات ذات النوعية العالية القدرة على خفض الموجودات غير المربحة في سبيل تعظيم امكانات الموجودات المربحة
هـ ـ التحليل المقارن مع المصارف الأنداد	مكونات الميزانية العمومية الميزانية العمومية المستندة إلى الرقم القياسي	النسب المقارنة	المركز التنافسي قياساً بالمصارف الانداد النجاح في المنافسة تجاه المصارف المشابهة، أو المصارف العاملة بنفس المنطقة التجارية.

ويمكن استخدام الرموز الآتية للتبسيط:

س = تباين سعر الفائدة

ح = تباين حجم الموجودات أو المطلوبات

م = تباين المزيج

١ = المدة الماضية

٢ = المدة الحالية

تباين السعر = $(س_٢ - س_١)ح_١ = س$

تباين الحجم = $(ح_٢ - ح_١)س_١ = ح$

تباين المزيج = $(س_٢ - س_١)(ح_٢ - ح_١) = م$

وباستخدام معلومات الجدول الآتي، يمكن حساب الأنواع الثلاثة من التباين وذلك بتطبيقها على فقرة «الاحتياطيات النقدية الفائضة» المباعة والمشتراة:

	المبلغ (دينار)	النسبة إلى مجموع التباين ٪
س = (٠,١٣٧٥ − ٠,١١٧٢) (٢٠٦٩٤) =	٤٢٠	١٩
ح = (٣٣٥١٠ − ٢٠٦٨٤) (٠,١١٧٢) =	١٥٠٢	٦٩
م = (١٣,٧٥ − ١١,٧٢) (٣٣٥١٠ − ٢٠٦٩٤) =	٢٦٠	١٢
مجموع التباين	٢١٨٢	٪١٠٠

ويوضح الجدول الآتي كيفية إجراء تحليل العائد لمجموعة من فقرات الموجودات، ولمجموعة من فقرات المطلوبات، ثم حساب الدخل الصافي، وفارق العائد، ونسبة الدخل الصافي من الفوائد إلى الموجودات المربحة، وذلك لمدتين ماليتين، (الجدول في. الصفحة التالية).

ويلخص الجدول (في الصفحة رقم ١١٣) المعلومات الأساسية الخاصة بالتغييرات في الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة، وفي الموجودات المربحة. فلو فحصنا التغيير في مجموع الموجودات المربحة، من متوسطها لسنة ١٩٨٧ البالغ (٤١٠٢٥٧) إلى متوسطها لسنة ١٩٨٨ البالغ (٤٤٤٦٨)، لوجدنا أن زيادته كانت بنسبة (٨,٣٪). وكانت نسبة الزيادة في «الاحتياطيات النقدية الفائضة» المباعة (٦١,٩٪). وفي هذه الحالة، فإن

تحليل العائد

فقرات الموجودات والمطلوبات	1988			1987		
	متوسط الرصيد (دينار)	الدخل من الفوائد أو مصاريف الفوائد	متوسط العائد أو السعر ٪	متوسط الرصيد (دينار)	الدخل من الفوائد أو مصاريف الفوائد	متوسط العائد أو السعر ٪
سندات الدولة (وزارة المالية)	٣٨٤٠٥	٤١٤٧	٪١٠,٧٩	٢٩٦٥٤	٢٥٧٣	٪٨,٦٨
سندات المحلية والبلدية	٨٩٢٠٣	٩٢٧٨	١٠,٤٠	٧٦٢٨٠	٦٩٤٩	٩,١١
السندات الأخرى	١٧٥٩	٤٤	٢,٥٠	٩٢٣٥	٣٠	٣,٤٣
المجموع	١٢٩٣٦٧	١٣٤٦٩	١٠,٤١	١٠٧١٦٩	٩٥٥٢	٨,٩١
الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة	٣٣٥١٠	٤٦٠١	١٣,٧٥	٢٠٦٩٤	٢٤٢٥	١١,٧٢
القروض (صافي الايراد غير المتحقق)	٢٨١٥٩١	٣٩٥٣٤	١٤,٠٤	٢٨٢٣٩٤	٣٤٦٦٧	١٢,٢٨
مجموع الموجودات المربحة	٤٤٤٤٦٨	٥٧٦١٢	١٢,٩٦	٤١٠٢٥٧	٤٦٦٤٤	١١,٣٧
ودائع التوفير	٧٧٧٤٠	٤٠٦٦	٥,٢٣	٨١٢٢٢	٤١٤٤	٥,١٠
الودائع الثابتة	٢٠٤١٦٢	٢١٢٠٣	١٠,٣٩	١٧٩٧١٥	١٥٢٣٢	٨,٤٨
الاحتياطيات النقدية الفائضة المشتراة	٤٦٤٢	٥٥٨	١٢,٠٢	٤٤٥٨	٤٦٩	١٠,٥٢
المديونية الأخرى قصيرة الأجل	٦٣٠١	٨٨١	١٣,٩٨	٧٩٨٥	٨٦٠	١٠,٧٧
المديونية طويلة الأجل	١٦١٢٧	١٣٩٣	٨,٦٤	١٥٥٧٥	١٣٤٩	٨,٦٦
مجموع المطلوبات ذات الفائدة	٣٠٨٩٧٢	٢٨١٠١	٠,٠٩	٢٨٨٩٥٥	٢٢٠٥٤	٧,٦٤
الدخل الصافي من الفوائد		٢٩٥١١			٢٤٥٩٠	
فارق العائد			٣,٨٧			٣,٧٤
نسبة الدخل الصافي من الفوائد إلى الموجودات المربحة			٦,٦٤			٥,٩٩

التغيير في الحجم يفسّر معظم مجموع التباين. وعليه، فإن متوسط سعر الفائدة المكتسب على الموجودات المربحة ازداد بنسبة (١٤٪)، بينما سعر الفائدة على الحسابات الطليقة المباعة بنسبة (١٧,٣٪)، وكان ذلك مسؤولاً عن (١٩٪) من مجموع التباين. أما نسبة (١٢٪) الباقية فتمثل تباين المزيج، أو الجزء المشترك من التباين الذي هو مركب من تباين السعر وتباين الحجم. غير أنه لو فحصنا نسبة الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة إلى الموجودات المربحة لوجدنا أنها كانت في سنة ١٩٨٧ نسبة (٥,٠٪) قياساً بنسبة (٧,٥٪) سنة ١٩٨٨، مما يعكس تعديلاً طفيفاً في مكونات الموجودات المربحة.

تحليل «الاحتياطيات النقدية الفائضة» المباعة، والموجودات المربحة

الفقـــــرة	١٩٨٨	١٩٨٧	التغيير النسبي ٪
سعر الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة	٪ ١٣,٧٥	٪ ١١,٧٢	٪ ١٧,٣
حجم الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة	٣٣٥١٠	٢٠٦٩٤	٦١,٩
الموجودات المربحة	٤٤٤٤٦٨	٤١٠٢٥٧	٨,٣
الدخل من الفوائد	٥٧٦١٢	٤٦٦٤٤	٢٣,٥
العائد على الموجودات المربحة	٪١٢,٩٦	٪ ١١,٣٧	١٤,٠
مصاريف الفوائد	٢٨١٠١	٢٢٠٥٤	٢٧,٤
الدخل الصافي من الفوائد	٢٩٥١١	٢٤٥٩٠	٢٠,٠
الاحتياطيات النقدية الفائضة المباعة / الموجودات المربحة	٪ ٧,٥	٪ ٥,٠	

ومن الأساليب اليسيرة التي يمكن استعمالها لتحديد التغيير في هامش الفائدة مقارنة نسبة التغيير في الدخل من الفائدة بنسبة التغيير في مصاريف الفائدة. ففي الجدول أعلاه، ازداد الدخل من الفائدة بنسبة (٢٣,٥٪) بينما ازدادت مصاريف الفائدة بنسبة (٢٧,٤٪) وازداد الدخل الصافي من الفوائد بنسبة (٢٠٪) فقط.

ومن خلال حساب نسب التغيير في كل فقرة دخل أو مصروف، فإن مقدار النمو أو الانخفاض في مبلغ الدخل أو المصروف يمكن عزله وتحليله باستخدام تباين السعر، والحجم، والمزيج، على النحو الوارد أعلاه، لغرض توضيح الأسباب وراء التغيير.

وفي التحليل أعلاه، يمكن مثلاً تحليل الأسباب وراء تخلّف نسب نمو الدخل من الفائدة قياساً بنمو نسب مصاريف الفائدة. وقد يتطلب ذلك التحليل النسبي لمكونات الموجودات والمطلوبات لغرض القيام لاحقاً بإجراء تعديلات في مكونات كل منهما.

ويمكن استخدام تحليل التباين إما بمقارنة المدة الماضية بالمدة الحالية، أو بمقارنة المدة الحالية بالمدة الماضية، وذلك بالانطلاق من إحداهما كمدة أساس. وقد استعملت في التحليل أعلاه السنة السابقة كسنة أساس. ويمكن كذلك استعمال مزيج من سني الأساس، الحالية والسابقة، ولو أنه من الضروري تحقيق التناسق في استعمال قاعدة واحدة باستمرار عند استخدام التحاليل التاريخية المقارنة.

وفي إجراء التحاليل أعلاه، لا بدّ من التوكيد على ضرورة الحصول على البيانات المقارنة عن الأداء المصرفي التي تنشرها المصارف المنافسة ذاتها أو يوحدها ويجمعها وينشرها المصرف المركزي، مع تعزيزها بأية بيانات أو دراسات دورية أخرى تساعد في صياغة الأسباب الكامنة وراء التغييرات الدورية. ومما لا شك فيه أن إجراء المقارنة الدورية مع أداء المصارف المنافسة ضروري جداً لتحديد موقف المصرف. فتحليل البيانات المقارنة يكشف عن العمليات الناجحة، وكيف استطاعت المصارف الأخرى رفع مستوى أدائها، وعن مستوى الأداء الذي حقّقه المصرف بالمقابل. كما تفيد الدراسات المقارنة في تحليل الأسواق المصرفية، وخاصة قدرة المصرف على النفاذ إلى سوقي القروض والودائع. وعلى أساس ذلك، يمكن وضع الموازنات المنطلقة من أهداف قابلة للتحقيق.

جـ ـ التحليل بالمقارنة مع الأداء المستهدف في الموازنات:

يكتسب التحليل المقارن مع الأداء المستهدف أهميته من ضرورة رقابة تنفيذ الموازنة (في إطار ممارسة وظيفة التخطيط) في المصرف. إذ يقصد به تحديد الابتعادات بين المخطط والفعلي، وتشخيص الأسباب وراءها، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إما إلى تعديل الأداء الفعلي أو المستهدف أو الاثنين معاً، تبعاً لنتائج التحليل، والظروف والمتغيرات المحيطة.

وتبعاً لدرجة التفصيل في إعداد فقرات الموازنات المصرفية، فإنه يمكن حساب جميع المؤشرات سالفة الذكر على أساسين: المخطط (الوارد في الموازنة)، والمتحقق أثناء الأداء الماضي، لمعرفة الفوارق بينهما، على النحو المطروح أعلاه. ولذلك، فلا ضرورة لإعادة طرح المؤشرات وكيفية حسابها هنا، خاصة وان الدراسة الحالية ليست منصبّة

عـلى إعداد المـوازنات بـل على التحليـل المالي لـلأداء المتحقق في الماضي، بـالـدرجـة الأولى.

د ـ التحليل المقارن مـع المصارف المشـابهة، أو الانـداد، والتحليل المقـارن مع النشاط المصرفي المتخصص، ومع القطاع المصرفي:

يكتسب هـذا النوع من التحليـل أهميته من ضرورة مقـارنة أداء المصرف مـع أداء غيره من المصارف، أو مع المجموعة المصرفية الأقرب عليه في طبيعة محفظة المـوجودات أو العاملة في نفس المناطق أو ما يقترب منها. كما أنه من المهم أن تعرف إدارة المصرف عن النتائج المتحققة دورياً بالقياس مـع مؤشرات الأداء في النشاط المصرفي المتخصص (تجاري، زراعي. . .) أو في القطاع المصرفي ككل.

ويخرج هذا النوع من التحليل إلى الـدور الذي يلعبـه المحلل الخارجي، عـلى قدر تعلق الأمـر بمتابعـة أداء المصارف الأخـرى. ولـذلـك فإن سعـة وعمق هـذا التحليـل يعتمدان أساساً على البيانات المالية والائتـمانية المتـاحة دوريـاً أو المنشورة عن الأداء في القـطاع المصرفي. بل إنـه يعتمد عـلى نظام المعلومـات، من حيث الآليـة، السرعـة، الـدقـة، التفـاصيـل، الانتـظام. . . إلى جـانب سيـاسـة السلطة النقـديـة (المصرف المركزي)، وأجهزة الدولة عموماً في مجال نشر البيانات عن الأداء المصرفي دورياً.

ويواجه هذا التحليل نفس المشكلات التي أثيرت في مقدمة الفقـرة «ثالثـاً» من هذا البحث حول الفوارق في المعالجات المحاسبية وفي الـظروف والمتغيرات المؤثـرة في عمل كل مصرف، وهي مشكلات تثـار دائماً عنـدما يقـارن أداء المصرف الواحـد بالمعـايير القطاعية، أو معايير النشاط المتخصص الذي يركز فيه المصرف عملياته.

ويتطلب التحليل المقارن من هذا القبيل وعياً وتفهماً من قبل المحـلل المالي وإدارة المصرف، إذن، عند المقارنة مع المصـارف الأخرى، بسبب الفـوارق معها. ولـذلك، فقد أخذ يبرز في الآونة الأخيرة توجه واضح نحـو التوكيـد على المقـارنة مـع المصارف الانـداد أكثر من المقـارنة مـع مجمل الأداء في القـطاع المصرفي ككل، لغـرض استفادة الإدارة من تجـارب المصارف الأخـرى الأقرب عليهـا في الحجم، ومجموعـة العمـلاء، والعمل على أساس الجملة والمفرد والقطاعات المقترضة، ومناطق عملها، وسياساتهـا. صحيح انه من الصعب إيجاد مصرف، أو مصارف مطابقة أو مشابهة بالكامـل، ولكن هناك إمكانية المقارنـة مع أقـرب الانداد في سبيـل التأكـد من تطور حصـة المصرف في

السوق، ونمو الايرادات، وحركة الكلف، ومؤشرات المردود الكلي، ولفترات أساسية من محفظة الموجودات.

هـ ـ تحليل التعادل:

يستعمل تحليل التعادل (أو تحليل «الكلفة/ الحجم/ الربح) في تحليل أداء الخدمات المصرفية التي يتناقص متوسط كلفتها بزيادة حجمها. إذ إن هناك عدداً من الخدمات المصرفية التي يمكن حساب الكلفة/ الحجم/ الربح في أدائها، باستخدام المعادلة الأساسية الآتية للتعادل (أي تعادل الربح والخسارة، أو كون الربح صفراً):

الربح = (السعر − الكلفة المتغيرة للمعاملة الواحد) × الحجم − الكلفة الثابتة

فلو كانت هناك خدمة مصرفية ما، يتوقع أن يزداد حجمها، فإنه لا بد ربحيتها الحالية ومقارنتها بربحيتها بعد اقتراض تحقق الزيادة المتوقعة أو المرغوبة في حجمها. إذ إنه لأية زيادة مخططة في حجم تلك الخدمة، لا بد من التأكد من المحافظة على مستوى الربحية الحالية في الأقل، ثم الطموح بزيادتها.

افرض، على سبيل المثال، ما يأتي لمصرف تجاري ما:

المتغير	المبلغ (دينار)		
	حالياً	المتوقع	الفارق
الربح	٢٣٠٠٠	؟	؟
السعر للمعاملة الواحدة	٠,٥٠	٠,٤٠	− ١٠ز٠
الكلفة المتغيرة للمعاملة الواحدة	٠,١٥	٠,١٥	صفر
الكلفة الثابتة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	صفر
الحجم (عدد المعاملات)	١٠٠٠٠٠ معاملة	١٥٠٠٠٠ معاملة	+ ٥٠٠٠٠ معاملة

أي إن خفض سعر خدمة المعاملة الواحدة من (٠,٥٠) دينار إلى (٠,٤٠) دينار، وزيادة عدد المعاملات من (١٠٠ ٠٠٠) معاملة إلى (١٥٠ ٠٠٠) معاملة سيؤدي إلى تحقيق ربح (٢٥٥٠٠) دينار، أي بزيادة (٢٥٠٠) دينار عن مستوى الربحية السابق البالغ (٢٣٠٠٠) دينار فقط:

الربح = (٠,٤٠ − ٠,١٥) × ١٥٠٠٠٠ − ١٢٠٠٠

= (٠,٢٥) × ١٥٠٠٠٠ − ١٢٠٠٠

= ٣٧٥٠٠ − ١٢٠٠٠ = ٢٥٥٠٠ دينار

وقد تطرح هذه المسألة بشكل آخر، حسب المعاليم والمجاهيل، وعلى النحو الآتي: لو تم خفض سعر خدمة المعاملة الواحدة من (٠,٥٠) دينار إلى (٠,٤٠) دينـار، مع المحافظة على مستوى ربـح (٢٣٠٠٠) دينار كـما هو حـالياً، فـما هو حجم المعـاملات اللازم؟

الحجم اللازم = (الكثافة الثابتة + الربح الحالي) ÷ (السعر الجديد للمعاملة − الكلفة المتغيرة للمعاملة)

= (١٢٠٠٠ + ٢٣٠٠٠) ÷ (٠,٤٠ − ٠,١٥)

= ٣٥٠٠٠ ÷ ٠,٢٥ = ١٤٠٠٠٠ معاملة

أمـا الحجم اللازم للتعـادل، أي بدون ربـح أو خسارة، بـالوضـع الجديـد لسعـر المعاملة فهو (حسب المعاملة الأساسية للتعادل):

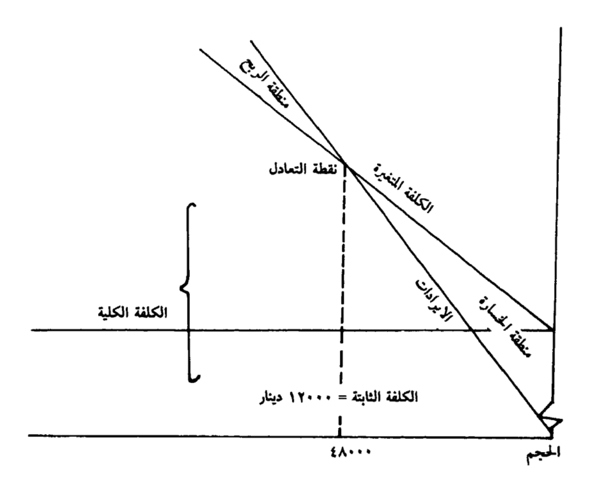
= الكلفة الثابتة ÷ (السعر الجديد للمعاملة − الكلفة المتغيرة للمعاملة)

= ١٢٠٠٠ ÷ (٠,٤٠ − ٠,١٥) = ١٢٠٠٠ ÷ ٠,٢٥ = ٤٨٠٠٠ معاملة

وإذا استطاع المصرف تحقيق حجم (١٥٠٠٠٠) معاملة بـدون تغيير هيكـل الكلفة أعلاه، فإن مستوى الربحية (٢٥٥٠٠) دينار الجـديد يمكن تحقيقـه كذلـك. كما يمكن تحقيق مستوى الربحية الحالي (٢٣٠٠٠) دينار، بحجم (١٤٠٠٠٠) معاملة، إذا بقي هيكـل الكلفة أعـلاه. ومن المعروف أن العـوامل المؤثـرة في قدرة المصرف عـلى تحقيق

حجم معين من المعاملات يعتمد على ردود فعل العملاء وعلى المنافسة في السوق. فقد يؤدي الحجم الأكبر من المعاملات إلى انتظام العملاء في خطوط انتظار أو تحملهم وقت انتظار مضاف لإنجاز معاملاتهم مما قد ينعكس في عدم رضاهم عن كيفية أداء المصرف للخدمة. وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخدمة المقدمة، أي انخفاض حجم المعاملات. فلو أدى عدم رضى العملاء إلى تخفيض الحجم إلى (١٣٠٠٠٠) معاملة فقط، فإن الربح المستهدف سيكون بعيداً عن التحقق. وعليه، فإن توجه إدارة المصرف نحو التنبؤ بأحجام الخدمات المقدمة للعملاء بحيث ان يستجيب لاتجاهاتهم عند مستوى حجم معين.

ويمكن تصوير العلاقات الرياضية في حساب التعادل بشكل بياني على النحو الآتي:



و ـ تحليل الكلفة ومحاسبة المسؤولية:

من التوجهات الحديثة في تحليل الأداء المصرفي دورياً استعمال نظم محاسبة الكلفة، وكذلك انتهاج نظم محاسبة المسؤولية. والهدف من ذلك هو تمكين إدارة المصرف من

تحقيق المردود الأعلى من الأموال المستثمرة، لصالح المالكين، وتقديم الخدمات المصرفية للمستفيدين منها بكفاءة.

لقد تزايدت أهمية محاسبة الكلفة في المصارف لعدة أسباب منها:

١ ـ انخفاض الفوارق بين كلفة الحصول على الأموال، والمردود من توظيفها،
٢ ـ المنافسة المحتدمة للحصول على الودائع، مما يتطلب القيام بإجراءات للتسعير السليم لخدماتها،
٣ ـ تزايد قيام المصارف بخدمات خارج إدارة الأموال، مثل الخدمات باستعمال الحاسب الآلي،
٤ ـ التوجه نحو دفع الفوائد على الودائع الجارية.

ومن إيجابيات نظام محاسبة الكلفة في المصارف ما يأتي:

١ ـ القدرة على تحديد مراكز كلفة ذات أهداف محددة وخاضعة للتقييم لغرض تقييم الأداء،
٢ ـ تقديم المعلومات اللازمة لتحسين الخدمات المصرفية، وتسعيرها، وفي انتهاج السياسات التسويقية المستندة إلى حسابات الكلفة،
٣ ـ تدعيم القدرة على وضع نظم فعالة للرقابة، تستهدف زيادة انتاجية العاملين، وتشخيص المشكلات في مجرى العمل، وتحسين الإدارة، بوجه عام، في جميع المجالات والأنشطة،
٤ ـ تشخيص المشكلات المحتملة في مجال الرقابة الداخلية على العمليات،
٥ ـ تمكين الإدارة من معرفة آثار قراراتها الإدارية والمالية على مراكز الكلفة فيه، إذ قد يؤدي التوجه نحو تحسين الكفاءة في مركز كلفة ما إلى خفضها في مركز آخر،
٦ ـ حساب الكلف الصافية للأنشطة، وبالتالي تمكين الإدارة من حساب المردود من مكونات محفظة الأموال التي تمّ توظيفها.

ولغرض إنجاز أهداف الإدارة في زيادة المردود ورفع مستوى كفاءة خدمات المصرف، مع الاستفادة من نظم محاسبة الكلفة، فإن هناك سعياً متواصلاً في المصارف المعاصرة لانتهاج أسلوب «محاسبة المسؤولية» في الأداء المصرفي، حيث تحدد ايرادات وكلف كل تقسيم، ويراقب اداؤه دورياً، باعتباره يقع ضمن مسؤول محدد. وبموجب هذا النظام، تحدد مستويات الموجودات (الأصول)، والإيرادات والكلف، حسب أقسام المصرف. ويعرّف مركز محاسبة المسؤولية على أنه ذلك المجال الذي يكون فيه

مدير معين مسؤولاً عن تحقيق الأهداف المخططة. ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على القدرة في تجزئة الموجودات (الأصول)، وتخصيص الإيرادات والكلفة، حسب أقسام المسؤولية.

ويتطلب تنفيذ نظام محاسبة المسؤولية، إذن، إعادة النظر في النظام المحاسبي لغرض تمكينه من تقديم البيانات المالية والكلفوية الدورية، ليس على أساس مجمل أداء المصرف، وإنما حسب أقسامه الرئيسة. أي إنه من المطلوب تفاعل وتناسب النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمصرف. كما يتطلب ذلك ترميز الموجودات، والمطلوبات (إذا كان ذلك ممكناً) والايرادات والكلف، بما يعكس هيكلتها وظيفياً، وحسب تقسيمات المصرف.

ومما لا شك فيه أن نظام محاسبة المسؤولية وثيق الصلة بأسلوب الإدارة بالأهداف حيث يشارك العاملون في المصرف، حسب مستوياته التنظيمية، في صياغة الأهداف الرئيسة والثانوية والفرعية، في شبكة من الأهداف والوسائل، لغرض تحقيق رسالة المصرف بفاعلية وكفاءة، وبمسؤوليات محددة.

ز ـ التقارير الدورية، الرقابية والإدارية وللمساهمين:

سبقت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الكشوفات المالية الدورية، وخاصة الميزانية العمومية وكشف الدخل، هناك مجموعة من التقارير الدورية التي تتطلبها السلطات الرقابية (وخاصة المصرف المركزي)، ومجلس الإدارة والمساهمون، الهدف منها متابعة أعمال المصرف بشكل منتظم، ورصد وتشخيص المشكلات والابتعادات، والتأكد من أن المصرف سليم في السيولة، والملائمة، وتنسجم عملياته مع متطلبات السياسة النقدية، ومع قرارات مجلس الإدارة، ومصالح المالكين (أو المساهمين).

فالسلطات الرقابية غالباً ما تطلب تقارير أسبوعية، وشهرية، وفصلية، وسنوية، وبموجب نماذج خاصّة، تفصح عن البيانات المطلوبة، وحسب الهدف المحدّد من الحصول عليها. وحتى الميزانية العمومية وكشف الدخل، فإنهما يقدمان للسلطات الرقابية بفقرات معروضة بشكل خاص، لا يتشابه مع الكشوفات المنشورة دورياً. وتحسب من هذه التقارير مؤشرات عديدة على شكل نسب مالية وائتمانية، تتطلبها السلطات الرقابية.

أما مجلس الإدارة فيطلب مجموعة متعددة من التقارير، إلى جانب الميزانية العمومية وكشف الدخل، وبشكل مقارن لعدد من السنوات. ومن بين التقارير الإدارية

المطلوبة هنا: تحليل صافي الدخل من الفوائد، وكشف حق الملكية، وكشف التغييرات في المركز المالي (الميزانية العمومية) وجدول الاستثمارات حسب الاستحقاق والعائد، وجدول القروض حسب الاستحقاق والعائد، وكشف القروض المتأخرة والمشكوكة، وكشف الخسائر المتحققة من القروض، وجدول متوسط الودائع، إلى جانب الكثير من النسب المالية والائتمانية التي تم عرضها في هذا البحث.

كما تتطلب الجهة المالكة، أو المساهمون (حسب الحال) تقريراً دورياً، موجهاً لهم، ومعتمداً من قبل مراقب الحسابات الخارجي، مدعماً بالملاحظات والهوامش التوضيحية، وبآراء المراقب الخارجي. ويعزز هذا التقرير الدوري بفقرات مفصلة عن واقع نشاطات المصرف، ومجالاتها، وتوسع المصرف، ومشكلاته وطموحاته المستقبلية، والخطط لآجال مختلفة. ومن المعتاد أن تكون هذه التقارير معززة بالأشكال الإحصائية التي تزيد من وضوح الاتجاهات المطروحة للمالكين، وتوجه انتباههم نحو أهم المتغيرات في مسيرة المصرف.

ح ـ العرض الإحصائي للمعلومات المالية والائتمانية:

على الرغم من أن التحليل المالي يظهر أساساً على شكل جداول، وكشوفات، ونسب مالية، إلّا أن هناك طرقاً إحصائية كثيرة يفضل استعمالها في عرض المؤشرات المالية والائتمانية، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها الإيضاحية، ويسهّل على القارىء متابعتها، واستخلاص النتائج منها. وليس هذه الورقة مخصصة للدخول بشكل مفصل في طرح الطرق الإحصائية، ولكن مجموعة منها ستطرح أدناه، على سبيل المثال فقط، لا الحصر:

١ ـ **الأعمدة**، حيث يخصص عمود مثلاً لكل سنة، أو أن تكون كل الأعمدة لسنة واحدة ولكن لأنواع مختلفة من الفقرة المطروحة: مثلاً عمود للودائع تحت الطلب، وآخر للتوفير، وثالث للثابتة، وآخر للحكومية... كما يمكن عرض مجموعات من الأعمدة لأنواع متعددة من ذات الفقرة لكل سنة، مثل عرض أنواع الودائع أعلاه بمجموعة من الأعمدة المتلاصقة، لكل سنة، عبر سلسلة زمنية.

٢ ـ **الدائرة**، حيث تطرح مكونات مبلغ معين على شكل قطاعات ضمن الدائرة الواحدة. فالتكوين النسبي للقروض (نسب مئوية من القروض التجارية، والزراعية، والصناعية... إلى مجموع القروض) يمكن أن يطرح بدائرة (٣٦٠

درجة) بعد ضرب النسب بـ (٣٦٠) وتقسيمها على (١٠٠) وإدخالها ضمن قطاعات الدائرة (١٥/١٠٠ × ١٠٠ = ٠,٥٤)

٣ ـ **المنحنيات**، حيث يرسم منحنى للودائع مثلاً يوضح نموها عبر الوقت، حيث يشكل محوره العمودي المبالغ، ومحوره الأفقي السنوات. ويمكن أن يظهر أكثر من منحنى واحد بالشكل نفسه، مثل منحنيات أنواع الودائع، أو منحنى للودائع، وآخر للقروض، ويفضل استخدام خطوط منقطة، أو متقطعة، أو غير ذلك للتمييز بين المنحنيات في حالة تعددها.

٤ ـ **المضلع التكراري**، حيث يرسم منحنى من منتصف رأس كل عمود، في سلسلة من الأعمدة، وتحويل الأعمدة بالتالي إلى منحنى يعكس التوزيع التكراري لمجموعة من المبالغ، كالتوزيع التكراري للودائع حسب أحجامها.

وغني عن البيان أن الأشكال الإحصائية هذه غالباً ما تظهر ملوَّنة، خاصة إذا كان هناك أكثر من منحنى أو عمود في الشكل الواحد. كما تلوّن قطاعات الدائرة، وغيرها من الأشكال الإحصائية، للمزيد من الإيضاح ولجذب القارىء لمراجعتها بسهولة.

الباب الثالث

البيانات المصرفية والاقتصادية

التي يمكن أن يفيد المصرف من تحليلها وتقييمها

المقدمة

من المهم جداً للمدراء في المصارف أن يتمكنوا من قراءة البيانات والمعلومات المصرفية والمالية والاقتصادية، وتفسيرها وفهمها، ليس فقط على مستوى المصرف الواحد الذي يعملون فيه (كما ذهبت الورقة الأولى) بل كذلك على مستوى الإحصاءات المجمعة التي تعدها السلطة النقدية، والمؤسسات والأجهزة المالية والاقتصادية، سواء ما يعمل منها داخل القطر، أو في الوطن العربي، أو في العالم. وهناك سيل متنوع ومتزايد من البيانات والمعلومات من هذا القبيل، تنشر دورياً، أو على شكل دراسات متخصصة تعالج جانباً أو أكثر من العمليات المصرفية، أو من النشاط المالي، أو من الاقتصاد الوطني، والعربي، والدولي. وقد غدا كل ذلك جزءاً أساسياً من الثقافة المصرفية والمالية والاقتصادية للمدير في المصارف، يترتب عليه تحديثها وتوسيع آفاقها وتعميق مجالاتها باستمرار.

وقد قسمت هذه الورقة المتواضعة إلى ثلاثة أجزاء أساسية، أولها تحليل البيانات المصرفية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف، سواء أكانت صادرة عن المصرف المركزي (وقد احتل هذا الجانب أهمية خاصة في الورقة) أو غيره من المصارف والمؤسسات المشابهة في القطر، وعربياً، وخاصة ما ينشره صندوق النقد العربي، ودولياً، وخاصة ما ينشره صندوق النقد الدولي، إلى جانب مجموعة مختارة من الدوريات.

أما الجزء الثاني، فقد خصص لتحليل البيانات المالية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف، سواء القطرية منها (وخاصة موازنة الدولة، أو العربية منها (وخاصة الصناديق العربية المشتركة) أو دولياً (وخاصة المصرف الدولي). كما سوف يشار إلى البيانات التي تنشرها مجموعة منتقاة من الدوريات والنشرات بهذا الخصوص.

وخصص الجزء الثالث والأخير، لتحليل البيانات الاقتصادية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف، قطرياً (وخاصة خطط التنمية) وعربياً، (وخاصة ما تنشره جامعة الدول العربية)، ودولياً ما يصدر عن الوكالات والتكتلات والمنظمات الاقتصادية والدولية الأساسية.

إن ورقة صغيرة بهذا الحجم لا يمكن أن تفي بمتطلبات هيكل واسع للبحث كالمطروح أعلاه، ولكنها محاولة لعلها تكون قد وفقت في الوفاء بالهدف والقصد منها، والله ولي التوفيق.

أولاً ـ تحليل البيانات المصرفية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

يهتم العاملون في المصارف، وخاصة من يشغل منهم المواقع الإدارية في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للمصرف، بمتابعة الحصول على البيانات المصرفية، وتحليلها، لغرض تقييم نتائجها والإفادة منها في توجيه العمليات المصرفية لتحقيق أهداف المصرف.

وليس من السهل تبويب البيانات المصرفية المتاحة أمام الإدارات المصرفية العربية، غير أنه بالإمكان تصنيفها، بوجه عام، إلى مجموعتين رئيستين: داخلية (أي داخل القطر الواحد)، وخارجية. كما يمكن تصنيف الخارجية إلى مجموعتين فرعيتين هما: الوطن العربي، والمؤسسات الدولية والعالم.

أ ـ البيانات المصرفية الداخلية (أو القطرية)

على الرغم من تنوع البيانات المصرفية الداخلية، فإنه بالمستطاع تصنيفها إلى ثلاثة أنواع من حيث مصدرها هي: البيانات التي يعدها المصرف المركزي، والبيانات التي تصدرها المصارف التجارية والمتخصصة، والبيانات التي تصدرها الأجهزة الأخرى، إضافة إلى الدوريات العلمية المصرفية المتخصصة، وعلى الوجه الآتي:

١ ـ البيانات التي يعدها وينشرها المصرف المركزي:

(أولاً) دورية البيانات، وأصالتها، ومحتواها العام:

يحتل المصرف المركزي (أو من يقوم مقامه كسلطة نقدية، مثل مؤسسة النقد) موقعاً

متميزاً في النظام المصرفي، بصفته السلطة النقدية، المسؤول عن وضع السياسة النقدية، وإصدار العملة والعمل على استقرارها، ورقابة المصارف والتحويل الخارجي (النقد الأجنبي) والرقابة على أسعار الصرف، والمنفّذ لاتفاقيات الدفع والمديونية/ الدائنية الخارجية، ومصرف الدولة، ومستشارها النقدي والمصرفي، ومصرف المصارف، وغير ذلك من المهمات الأساسية التي يضطلع بها. ولذلك، فالبيانات التي يعدّها وينشرها (أو لا ينشرها) تمتاز بشمول عمليات القطاع المصرفي بوجه خاص، إلى جانب الكثير من البيانات المالية والاقتصادية والقانونية. وتلعب مديريات الإحصاء والبحوث دوراً كبيراً في عملية إعداد ونشر البيانات في المصارف المركزية.

(أ) ومن حيث دورية البيانات التي يعدها المصرف المركزي فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين، نشرات دورية منتظمة، ودراسات وبحوث إضافية منشورة وغير منشورة. ومن بين أهم ما تصدره المصارف المركزية العربية من نشرات دورية: النشرة الفصلية، والتقرير السنوي. غير أن الكثير من المصارف المركزية العربية تصدر مجموعة متنوعة من الدوريات الأخرى وتعد دراسات متنوعة باستمرار، نذكر منها، على سبيل العينة لا الحصر، دوريات ودراسات المصارف الآتية:

- **البنك المركزي الكويتي**: النشرة النقدية الشهرية، الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام، دراسات اقتصادية متنوعة.
- **البنك المركزي المصري**: المجلة الاقتصادية، التطورات المصرفية والائتمانية، دراسات اقتصادية متنوعة.
- **البنك المركزي الأردني**: النشرة الإحصائية الشهرية، دراسات اقتصادية متنوعة.
- **البنك المركزي العراقي**: التقرير الاقتصادي الشهري الداخلي، التقرير الاقتصادي الدولي، دراسات اقتصادية متنوعة.
- **بنك السودان**: خلاصة إحصاءات التجارة الخارجية، دراسات اقتصادية متنوعة.
- **مصرف ليبيا المركزي**: ميزان المدفوعات، النشرة الاقتصادية، دراسات اقتصادية متنوعة.

(ب) أما من حيث الأصالة في إعداد البيانات، فإن المصرف المركزي يعد الأصيل في إعداد البيانات النقدية والمصرفية وأسعار الصرف، ثم في إعداد ميزان المدفوعات (من حصيلة بيانات من المصرف ذاته ومن جهات عديدة خارجية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصرف المركزي يقوم بعمليات أساسية لتكثيف البيانات وتوجيه مؤشراتها ونشرها، كما سيوضح أدناه.

(جـ) وأما من حيث المحتوى العام للبيانات المنشورة من قبل المصرف المركزي، فإنها تشمل، إلى جانب الإحصاءات النقدية والمصرفية، وأسعار الصرف، وموازين المدفوعات، البيانات الملخصة الآتية: الحسابات القومية، المالية العامة، التجارة الخارجية، المؤسسات المالية الوسيطة، التطورات المصرفية والمالية والاقتصادية العربية والدولية، والتشريعات والقرارات ذات العلاقة. ويعزز المصرف المركزي هذه الإحصاءات بشرح وتعليقات واستنتاجات، بحيث يستطيع من يتابعها استخلاص أهم المؤشرات المصرفية، والمؤشرات المالية والاقتصادية المهمة.

(ثانياً) أنواع البيانات والمعلومات التي ينشرها المصرف المركزي، وتحليلها وتفسيرها وفهمها:

يمكن تبويب البيانات والمعلومات التي ينشرها المصرف المركزي إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: البيانات النقدية والمصرفية، وميزان المدفوعات، وأسعار الصرف. وسوف لا تذكر هنا البيانات المالية والاقتصادية الأخرى، حيث سترد بهذه الورقة في فقرات أخرى.

(أ) البيانات والمعلومات النقدية والمصرفية:

تلعب النقود دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد الوطني، مما يعني ضرورة أن تكون معدلات النمو فيها متناسقة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي. ومن هنا تنبع أهمية وضرورة توفير البيانات والمعلومات (الإحصاءات) النقدية والمصرفية الحديثة والدقيقة والمبوبة تبويباً واضحاً يبرز التغييرات في حجم السيولة المحلية أو عرض النقد، أياً كان تعريفه، ومصادر هذه التغييرات، حتى تتمكن السلطة النقدية والأجهزة المسؤولة من رسم السياسات المالية والاقتصادية ومن اتخاذ الإجراءات والسياسات الملائمة وبالتوقيت المناسب. هذا إلى جانب ضرورة معرفة الإدارات المصرفية (التجارية والمتخصصة) بنتائج هذه الإحصاءات وانعكاساتها على عملياتها، بل ومدى إسهامها هي في خلق المتغيرات النقدية والمصرفية.

(١) التقسيم القطاعي للاقتصاد الوطني:

يقسم الاقتصاد الوطني، لأغراض الإحصاءات النقدية والمالية، إلى قطاعات، وفق عدة قواعد في التصنيف. فمن حيث الوحدات، يقسم الاقتصاد الوطني إلى ست

مجموعات أساسية هي: (أ) الشركات المساهمة وشبه المساهمة غير المالية، (ب) المؤسسات المالية، (جـ) الحكومة العامة، (د) المؤسسات الخاصة التي لا تعمل من أجل الربح والتي تخدم قطاع الأسر، (هـ) الأسر (القطاع العائلي)، (و) القطاع الخارجي غير المقيم.

وتغطي الإحصاءات النقدية والمصرفية نشاط المؤسسات المالية ومعاملاتها مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد، والتي تشكل المتعاملين مع تلك المؤسسات. ويقسم المتعاملون مع المؤسسات المالية إلى قسمين: مقيمون وغير مقيمين (باستخدام نفس معيار الإقامة في إحصاءات ميزان المدفوعات، حسب قواعد صندوق النقد الدولي). وتقسم القطاعات المقيمة (المقيمون) إلى سبعة مجموعات: (أ) الحكومة المركزية (ب) الحكومات المحلية والإقليمية (جـ) المؤسسات العامة غير المالية (د) المؤسسات المالية غير النقدية (هـ) المؤسسات الأخرى شبه المصرفية (و) المؤسسات المالية غير المصرفية (ز) القطاع الخاص (متبقي).

تصنف المؤسسات المالية حسب الوظيفة التي تؤديها وطبيعة التزاماتها والأثر الذي تحدثه على السيولة في الاقتصاد، إلى مجموعتين هما: (أ) المؤسسات المالية النقدية، (ب) المؤسسات المالية غير النقدية. وتضم المؤسسات المالية النقدية السلطة النقدية ومصارف الودائع النقدية. فللسلطة النقدية (المصرف المركزي) مهمات سبق تعدادها أعلاه. أما مصارف الودائع النقدية فتقوم بخلق الودائع النقدية التي يتم صرفها بالشيكات، وتشكل الودائع هذه جزءاً مهماً من إجمالي التزاماتها. وبسبب التطور الكبير والسريع في عمل المؤسسات المالية، أصبحت الحدود الفاصلة أقل وضوحاً بين مصارف الودائع النقدية وغيرها من المؤسسات المالية. ويتم توحيد ميزانية السلطات النقدية مع الميزانية الموحدة لمصارف الودائع النقدية للحصول على «المسح النقدي»، كما سيشار إلى ذلك فيما بعد. أما المؤسسات المالية غير النقدية فلا تقبل التزاماتها أو ودائعها كوسيلة مباشرة للدفع، أي أنه ليس من وظائفها الأساسية تحمّل التزامات نقدية، أو أن هذه الالتزامات تشكل نسبة غير مهمة من إجمالي التزاماتها. وهي بدورها تقسم إلى قسمين فرعيين هما: (١) المؤسسات الأخرى شبه المصرفية، (٢) المؤسسات المالية غير المصرفية. فالأولى تقوم بقبول الودائع، بخلاف الودائع الجارية، وتصدر التزامات بديلة للنقد، ويتم توحيد حسابات هذه المؤسسات مع «المسح النقدي» أعلاه للحصول على «المسح المصرفي» الذي يعطي معياراً أوسع للسيولة المحلية. أما المؤسسات الثانية فتقوم بجمع المدخرات ولكن طبيعة التزاماتها

ليست محـددة من حيث السيولـة أو العائـد (مثل شركـات التأمـين على الحيـاة)، ويتم توحيد حساباتها مع «المسح المصرفي» للحصول على «المسح المالي».

(٢) الإطـار العام لتـوحيد الحسـابات أو البيـانـات النقـديـة والمصرفيـة والمالية:

يتميز النظام المعـاصر للإحصـاءات النقديـة والمصرفية والمـالية بـالشمول والـدقة، وتوحيد تعـريف البنود والمصـطلحات المستخـدمة، لتيسـير المقارنـة عبر الـوقت، وبين الـدول، وخدمـة أغراض التحليـل الاقتصادي وإبـراز العوامـل المؤثـرة عـلى تكـوين وتطورات السيولة المحلية. ومن أهم الأسس المستخـدمة في هـذا الخصوص مـا يأتي: (أ) التمييز بين معاملات المؤسسات المالية مع القطاع المحلي ومعاملاتهـا مع بقيـة العالم (القطاع غير المقيم)، (ب) إبراز المعاملات مع الحكومة المركزية، داخل القطاع المالي، بصـورة منفصلة لغـرض الـتركيـز عـلى دور الحكـومـة في خلق السيـولـة (صـافي دور الحكومة، أي خصم ودائـع الحكومـة من الاستحقاقـات عليها)، (جـ) التمييـز داخل بقية القطاع المحلي بين كل من: الحكومات المحلية والإقليمية، المؤسسات العامة غـير المالية، المؤسسات الأخرى، القطاع الخاص، (د) التصنيف في جـانب المطلوبـات على أساس سيولة الأدوات المالية (مدى قبـول الوسيلة كـوسيلة للدفع، مـدة استحقاقهـا، قابليتها للتداول، أي إمكانية مبادلة الأداة المالية، بدون كلفة، بأيـة أداة ماليـة أخرى أو بسلع أو خـدمـات)، (هـ) تصنيف الأدوات المـاليـة حسب سيـولتهـا إلى: النقـود (الورقية والمعدنية)، والودائع تحت الطلب، والالتزامات شبه النقدية (ودائـع التوفـير، والثـابتة، والـودائع بـالعملات الأجنبيـة، والأوراق المـاليـة كـالأذونـات والسنـدات، والـودائع المقيـدة، كودائـع الاستيراد، مثـلاً، (و) كما تصنف الأدوات المـاليـة حسب الـوحدات الحـائزة لهـا: المؤسسات العـامة، المؤسسـات الماليـة الأخـرى. . . القـطاع الخاص.

(٣) المستـوى التجميعي الأول للبيانـات والمعلومات المصرفيـة: عـرض الحسابات الموحدة للسلطة النقـدية (المصرف المـركزي)، والميـزانية الموحدة للمصارف التجارية:

أولاً ـ ميزانية السلطة النقدية:

تتـألف الموجـودات (الأصول) في ميـزانية السلطة النقـدية من الفقـرات الـرئيسيـة الآتيـة: (١) الأصول الأجنبيـة (أو الخارجيـة)، وتشمل الـذهب والعمـلات (النقـد)

الأجنبية، ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والممتلكات من ح س خ (حقوق السحب الخاصة) والودائع لدى المصارف الأجنبية والاستثمارات الأجنبية. (٢) المستحقات (الاستحقاقات) على الحكومة، وتشمل القروض والسلفيات لها، وأذونات (حوالات) الخزينة، والسندات الحكومية، والأوراق المخصومة أو المضمونة من قبل الحكومة. (٣) المستحقات على المؤسسات (الهيئات) العامة. (٤) المستحقات على المصارف التجارية، وتشمل أوراقاً معاداً خصمها، وقروضاً وسلفيات، وودائع المصرف المركزي. (٥) المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية. (٦) المستحقات على القطاع الخاص. (٧) الموجودات غير المصنفة، وتشمل الموجودات الثابتة للمصرف المركزي و«أخرى».

أما المطلوبات وحق الملكية (الخصوم) في ميزانية السلطة النقدية فتتكون من الفقرات الآتية: (١) النقود الاحتياطية (أو القاعدة النقدية)، وتشمل العملة المتداولة (لدى الجمهور، ولدى المصارف)، والودائع من المصارف التجارية، والودائع من المؤسسات (الهيئات) العامة، ومن المؤسسات المالية الأخرى، ومن القطاع الخاص. (٢) الودائع لأجل والإدخارية. (٣) ودائع الاستيراد. (٤) الالتزامات الخارجية. (٥) ودائع الحكومة. (٦) الأموال المقابلة. (٧) أموال الإقراض الحكومي. (٨) رأس المال المتملك، ويشمل رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والمخصصات، ومقابل تخصيصات (ح س خ). (٩) المطلوبات غير المصنفة، وتشمل الحسابات المعلقة، والكمبيالات مستحقة الدفع، و«أخرى».

وتتغير القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) بسبب حركة المتغيرات الآتية، التي كانت (في الأردن على سبيل المثال، في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٣) وكما مبين في الجدول رقم (١).

وبعبارة أخرى، فإن التغيير في القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) كان حصيلة:

RM	NFA + NDCG + COE + CCB + OIN
النقد الاحتياطي	العناصر المقابلة

ومع ثبات العوامل الأخرى، يزداد النقد الاحتياطي عند: (١) زيادة صافي الأصول الخارجية، و/أو. (٢) زيادة صافي الاقتراض الحكومي، إما من خلال زيادة المطلوبات الحكومية إزاء السلطة النقدية، أو النقص في الودائع الحكومية و/أو، (٣) زيادة صافي مستحقات السلطة النقدية على المصارف التجارية، و/أو، (٤) زيادة

جدول رقم (١)

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في الأردن (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)

ت	الفقـــــرة	الرمز بالانكليزية	نهاية كانون الثاني (مليون دينار)		
			١٩٧٩	١٩٨٣	التغير
١.	صافي الموجودات (الأصول) الخارجية	NFA	٣٦٧,٦	٣٨٠,٠	١٢,٤
٢.	صافي المستحقات المحلية على الحكومة	NDCG	٢٨,٨	١٦٠,١	١٣١,١
	أ ـ مستحقات على الحكومة (مع التقريب)	DCG	٦٠,٣	٢٠٠,٤	١٤٠,١
	ب ـ ودائع الحكومة	GD	(٣١,٥)	(٤٠,٣)	(٨,٨)
٣.	مستحقات على الهيئات الرسمية	COE	٩,٢	٩١,٦	٨٢,٤
٤.	مستحقات على المصارف التجارية	CCB	٧,٢	١١,٩	٤,٧
٥.	بنود (فقرات) أخرى (صافي)	OIN	(٣٢,٤)	٢٠,٠	٥٢,٤
	القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي)	RM	٣٨٠,٣	٦٦٢,٦	٢٨٢,٣

المستحقات على الهيئات الرسمية، و/أو، (٥) حدوث نقص في البنود الأخرى (صافي).

ويمكن اعتبار سنة ١٩٧٩ سنة أساس، وقياس نسبة نمو كل من العناصر المكونة للتغيير في قاعدة النقد، كنسب نمو مئوية قياساً بها، في السنوات اللاحقة. فمثلاً، كانت النسب المئوية للنمو سنة ١٩٨٠ قياساً بسنة ١٩٧٩، وكما مبين في الجدول رقم (٢).

وتتابع إدارات المصارف إسهام كل من العناصر أعلاه بالقاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) لأنها تؤثر بشكل مباشر في العملة في التداول والودائع المصرفية (على جانب المطلوبات). ويمكن تفسير التغيير في العناصر المذكورة كما يأتي:

— **حيازات صافي الموجودات (الاحتياطيات أو الأصول) الأجنبية (الخارجية أو الدولية) لدى السلطة النقدية:** فالتغييرات في صافي الموجودات الأجنبية هي انعكاس للتطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات. إذ أن الإجمالي في ميزان

جدول رقم (٢)

نمو العناصر المؤثرة في النقد الاحتياطي في الأردن (١٩٧٩ - ١٩٨٠)

ت	الفقـــــرة	أرقام سنة ١٩٨٠ قياساً بسنة الأساس ١٩٧٩			
		المبلغ (مليون دينار)		النسبة المئوية للنمو	
١.	النمو في النقد الاحتياطي		٨٧,٠		٪٢٢
٢.	أسهم في تحقيق هذا النمو كل من العناصر الآتية:				
	أ - صافي الموجودات (الأصول) الأجنبية	٤٩,٠		٪١٢,٩	
	ب - صافي المستحقات على الحكومة	٤٦,٩		١٢,٣	
	جـ - المستحقات على المصارف التجارية	(٧,٢)		-١,٩	
	د - المستحقات على الهيئات الرسمية	١٢,٢		٣,٢	
	هـ - البنود الأخرى (صافي)	(١٣,٩)		-٣,٦	

المدفوعات، مثلاً، يخفض حيازات السلطة النقدية من الموجـودات الخارجية، وقد يؤدي، عنـد ثبات العـوامـل الأخـرى، إلى انخفـاض النقـد الاحتيـاطي (القـوي الاثر)، وفي نهاية الأمـر إلى انخفـاض العـرض النقـدي. وبـالعكس، إذا توفر فائض في ميزان المدفوعات ازدادت الموجودات الخارجية وقد تتزايـد أيضاً القـاعدة النقـدية. غير أنه إذا لم يسمح للتغييرات الكبـيرة في حيازات السلطة النقـدية من المـوجودات الخارجية بأن تنتقل إلى القاعدة النقدية، فإن التغيير في الموجودات (الاحتيـاطيات) الأجنبية (الدولية) تكون قد عقمت. ففي دولة الإمـارات العربيـة المتحدة تحصـل الدولة على عائدات النفط المصدر ولن تنعكس الزيادة في الاحتيـاطيات الـدولية في القاعدة النقدية إلا إذا قامت الدولة بخفض السيولـة في الاقتصاد الـوطني. أي أن الـزيادة في الفقـرة (٢ - أ) من الجدول رقم (٢) أعـلاه، سيـواجههـا انخفـاض في الفقـرة (٢ - ب) منه، أي في «صـافي المستحقات عـلى الحكـومـة» (وهي بـدورهـا تساوي المستحقات على الحكومة ناقصاً الودائع الحكومية، فالودائع الحكومية لـدى السلطة النقـديـة تـزداد بسبب زيـادة عـائـدات النفط ممـا يؤدي إلى تخفيض صـافي المستحق على الحكومة).

- **صافي المستحق على الحكومة**: اقتراض الحكومة من السلطة النقدية سبب شائع لزيادة القاعدة. وتنفق الحكومات في الكثير من الدول النامية أكثر بكثير من قدرتها على التمويل (بواسطة الضرائب والاقتراض من السوق). وتضطر السلطة النقدية إلى توفير التمويل الذي تحتاجه الحكومة، وتتكيف، عموماً بشكل سلبي إلى الوضع الخاص بموازنة الدولة.
- **ائتمان السلطة النقدية للمصارف التجارية**: تؤثر التغيرات في الائتمان المقدم من السلطة النقدية للمصارف التجارية (مثل القروض والخصومات والسلف) على حجم القاعدة النقدية. وأهم ائتمان تقليدي يقدم للمصارف التجارية هو إعادة الخصم، وهي أداة في السياسة النقدية يمكن زيادة كلفتها أو تخفيض المتاح منها للمصارف التجارية إذا أرادت السلطة النقدية خفض القاعدة النقدية (والعكس صحيح)، غير أن ذلك يعتمد على كون المصارف مدينة للسلطة النقدية بمبالغ كبيرة.
- **المستحقات على الهيئات الحكومية**: تقدم السلطة النقدية الائتمان للعديد من الهيئات العامة أو تشتري سنداتها. وهذا بالتالي، يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية (ويحصل العكس في حالة تسديدها).
- **البنود الأخرى (صافي)**: تتضمن هذه الفئة من المتغيرات المطلوبات (الخصوم) غير الاحتياطية على السلطة النقدية، وقد تشمل رأسمال السلطة النقدية، والفائض المتوفر لديها، أو تأمينات (ودائع) الاستيراد المدفوعة سلفاً، أو أية خصوم لا تعد نقداً احتياطياً، وقد تفرض السلطة النقدية عليها قيوداً تنظيمية.

وعلى جانب المطلوبات وحق الملكية (الخصوم)، فإن الانتباه يتوجه نحو المجموعات الأساسية المكونة لها، وهي:

- **النقود الاحتياطية (كما سبق تعدادها) والتي تسمى أيضاً «القاعدة النقدية»**: وهي أهم البنود في جانب الخصوم، إذ عن طريقها تستطيع السلطة النقدية التأثير في سيولة المصارف التجارية وفي قدرتها على خلق الودائع النقدية عند خلقها للائتمان. وتؤلف العملة المتداولة بيد الجمهور الجزء الأعظم من النقود الاحتياطية في الدول النامية، تليها في ذلك العملة لدى المصارف التجارية، ثم بقية الفقرات التي سبق الإشارة إليها.
- **الالتزامات شبه النقدية**: وتتكوّن من الودائع الإدخارية ولأجل وهي الودائع ذات الفوائد لدى السلطة النقدية. كما تضم ودائع المقيمين، بخلاف الحكومة،

بالعملات الأجنبية، والمدفوعات المسبقة للمصارف التجارية مقابل فتح خطابات الاعتماد وخطابات الضمان، ولا تشمل ودائع الاستيراد بالعملة المحلية.

- **الخصوم الأجنبية**: وتشمل التزامات السلطة النقدية تجاه غير المقيمين (بالعملة المحلية أو الأجنبية)، والاقتراض من المصارف بالخارج، وودائع غير المقيمين، ومتأخرات الدفع، وصافي التسهيلات للدولة من صندوق النقد الدولي.
- **الودائع الحكومية**: وتشمل جميع الإيداعات التي تحتفظ بها وحدات الحكومة المركزية لدى السلطة النقدية.
- **الأموال المقابلة**: وهي المبالغ المتحصلة من بيع الواردات من المعونة السلعية بالعملة المحلية للميقيمين في الاقتصاد المتلقي بهذا العون.
- **حسابات رأس المال**: تتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطيات العامة والخاصة، والمخصصات الأخرى، والمقابل لمخصصات ح س خ.
- **خصوم أخرى غير مصنفة**: مثل الحسابات المعلقة، والكمبيالات مستحقة الدفع، والدخل المقبوض سلفاً، والعملة التذكارية.

ثانياً ـ الميزانية الموحدة للمصارف التجارية:

تظهر بيانات المصارف التجارية في نشرات المصرف المركزي على شكل ميزانية موحدة لمصارف الودائع النقدية. وتقوم المصارف التجارية بصورة جماعية بخلق الودائع النقدية في الاقتصاد، وبالتالي، فإن الودائع النقدية أو التجارية تشكل جزءاً مهماً من إجمالي التزاماتها. وهي تقوم بخلق الودائع النقدية من خلال تقديم الائتمان إلى القطاعات غير المالية في الاقتصاد، وفقاً لأوضاع السيولة لديها، والتي تنعكس عادة في الودائع التي تضعها لدى السلطة النقدية.

ويمكن إيجاز مجموعات الموجودات (الأصول) في الميزانية الموحدة المذكورة كما يأتي:

- **الاحتياطيات**: وتشمل النقد، والودائع الجارية لدى المصرف المركزي بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي والاحتياطي الحر.
- **الموجودات الأجنبية**: تلعب المصارف التجارية دوراً مهم في تمويل التجارية الخارجية، ولذلك، فإنها غالباً ما تحتفظ بأصول خارجية لغرض تسوية الحسابات مع المصارف المراسلة وكذلك كاستثمارات. وتشمل هذه المجموعة الودائع لدى المصارف بالخارج، وكمبيالات التصدير، والأوراق المالية التي يصدرها غير المقيمين والقروض والسلف لغير المقيمين.

- **الاستحقاقات على الحكومة**: وتضم القروض والسلف المقدمة لوحدات الحكومة المركزية وكذلك حيازات المصارف التجارية من الأوراق المالية التي تصدرها هذه الوحدات (السندات وأذونات الخزينة) سواء أكانت إلزامية أم حرة.
- **الاستحقاقات على بقية الاقتصاد المحلي**: حيث تصنف حسب القطاع المدين، وهي الاستحقاقات على الحكومات المحلية والإقليمية، والمؤسسات والمنشآت العامة غير المالية، والاستحقاقات على القطاع الخاص والمؤسسات المالية الأخرى.
- **موجودات غير مصنفة**: مثل الأصول الثابتة والكمبيالات قيد التحصيل.

أما على جانب المطلوبات وحق الملكية، فإن أهم المجموعات في الميزانية الموحدة هي:

- **الودائع النقدية وشبه النقدية**: وهي تشمل الودائع تحت الطلب (وهي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها المتعاملون المقيمون خلاف الحكومة المركزية والقابلة للاستخدام بشكل مباشر كوسيلة للدفع)، والودائع لأجل، والادخارية، والودائع بالنقد الأجنبي للمقيمين.
- **المطلوبات الأجنبية**: وتشمل التزامات المصارف التجارية لغير المقيمين، كالأرصدة للعملاء الأجانب، وودائع غير المقيمين.
- **الودائع الحكومية**: وتشمل الأرصدة التشغيلية والأموال المشابهة التي تضعها وحدات الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية.
- **الائتمان المقدم من المصرف المركزي**: على شكل إعادة خصم وسلف وغيرها.
- **الالتزامات الأخرى غير المبوّبة**: وتضم ودائع الاستيراد والاقتراض طويل الأجل من الخارج والأموال المقابلة للمنح من الخارج، والاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى، وحساب رأس المال.
- **خصوم أخرى**: مثل العمليات المصرفية قيد التسوية، والالتزامات مستحقة الدفع غير المسددة، وتخصيصات صندوق التقاعد.

(٤) المستوى التجميعي الثاني لميزانيات المؤسسات المالية: المسح النقدي:

يعتمد تحليل البيانات والمعلومات النقدية إلى درجة كبيرة على تفهم الأوضاع المالية السائدة لتسهيل عملية تقييم الخيارات المتاحة أمام السلطة النقدية، وكذلك لتمكين المصارف التجارية من معرفة التوجهات العامة للسياسة النقدية، سواء ما تحقق منها،

أو ما هو مرتقب، في ظل تلك الظروف. ونظراً إلى أن معظم أدوات السياسة النقدية يهدف إلى إحداث آثار اقتصادية كلية، فإن هذا الهدف يتطلب تجميع حسابات النظام المالي في المستوى الذي تتضح فيه الاتجاهات العامة، واتجاهات الاقتصاد الكلي، وتنظم المعلومات المفيدة في دراسة تفاصيل السيولة، ونمط توزيع الائتمان بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وهكذا، فالمسح النقدي يهدف بصورة أساسية إلى المساعدة في تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بسياسات السلطة النقدية، والتي تؤثر بدورها في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. كما يقوم أيضاً، بإظهار العلاقة المالية بين المؤسسات النقدية التي توفر وسائل الدفع في الاقتصاد، وبين بقية القطاعات الأخرى للمتعاملين، بما في ذلك القطاع الخارجي. وللحصول على «المسح النقدي»، يتم توحيد حسابات السلطة النقدية مع الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (مصارف الإيداع النقدي)، وإزالة المعاملات البينية داخل النظام (بين المصارف التجارية والسلطة النقدية). كما أن تبويب المسح النقدي يعكس أهم المؤشرات التي تساعد على التحليل النقدي ورسم السياسة النقدية واتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المرتبطة بهذه السياسة.

وهناك معادلة للمسح النقدي تقوم على نظرية القيد المزدوج في المحاسبة، أي أن الموجودات (أو الأصول) تساوي المطلوبات وحق الملكية (أو الخصوم). وبالنسبة للنظام المصرفي، فإن هذه المعادلة هي ذات فائدة كبيرة في وضع البرامج المالية وتحديد

جدول رقم (٣)

المسح النقدي

ت	الموجودات (الأصول)	ت	المطلوبات وحق الملكية (الخصوم)
١.	موجودات أجنبية (صافي)	١.	النقد
٢.	الائتمان المحلي	٢.	شبه النقد
٣.	الاستحقاقات على الحكومة (صافي)	٣.	ودائع الاستيراد
٤.	الاستحقاقات على المؤسسات العامة	٤.	أموال مقابلة
٥.	الاستحقاقات على القطاع الخاص	٥.	بنود أخرى (صافي)

العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، وبالتالي التعرّف على أدوات السياسة النقدية المطلوبة لمعالجة الوضع. وخلاصة معادلة المسح النقدي هي:

صافي الأصول الأجنبية + الائتمان المحلي

= (النقد + شبه النقد) + صافي البنود الأخرى

ونظراً إلى أن السيولة المحلية = (النقد + شبه النقد)، فإن المعادلة تكون: السيولة المحلية = صافي الأصول الأجنبية + الائتمان المحلي ± صافي البنود الأخرى وعليه، فإن «التغيير» في السيولة المحلية، يساوي التغيير في الفقرات المقابلة لها.

أما أهم البنود في المسح النقدي (ميزانية السلطة النقدية + الميزانية لمصارف الإيداع النقدي) فهي تضم على جانب الموجودات (الأصول) ما يأتي:

- **الأصول الأجنبية (صافي):** وتشمل الأصول الأجنبية للسلطة النقدية ولمصارف الإيداع النقدي، مطروحاً منها الالتزامات الخارجية للسلطة النقدية ولمصارف الايداع النقدي.
- **الائتمان المحلي:** ويشمل استحقاقات السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي على الحكومة، مطروحاً منها ودائع الحكومة لدى السلطة النقدية ولدى مصارف الايداع النقدي.
- الاستحقاقات على المؤسسات العامة من قبل السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي.
- الاستحقاقات على القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير النقدية، من قبل السلطة النقدية ومصارف الإيداع النقدي.

أما على جانب الخصوم، فإن أهم فقراته هي:

- **النقود:** وتشمل العملة المتداولة خارج المصارف، وودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة لدى السلطة النقدية، والودائع تحت الطلب لدى مصارف الايداع النقدي.
- **شبه النقود:** وتضم ودائع الادخار لأجل لدى السلطة النقدية ولدى مصارف الإيداع النقدي، وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية لدى السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي.
- ودائع الاستيراد.
- الأموال المقابلة.

- بنود أخرى (صافي): وتشمل حسابات رأس المال لكل من السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي، وبنود أخرى (صافي) للسلطة النقدية والمصارف المذكورة، والتزامات المصارف التجارية تجاه السلطة النقدية، وائتمان السلطة النقدية إلى مصارف الايداع النقدي، مطروحاً منها احتياطيات مصارف الايداع النقدي، والاستحقاقات عليه من السلطة النقدية.

وعليه، فإن العوامل المؤثرة في السيولة المحلية يمكن إجمالها بالتغيير في: (١) صافي الأصول الأجنبية، (٢) الائتمان المقدم للحكومة (صافي)، (٣) الائتمان المقدم للمؤسسات العامة، (٤) الائتمان المقدم للقطاع الخاص، (٥) صافي البنود الأخرى.

(٥) المستوى التجميعي الثالث لميزانيات المؤسسات المالية: المسح المالي:

على الرغم من أن السلطة النقدية ومصارف الايداع النقدي يشكلان معاً عصب النظام المالي، إلا أن هناك مؤسسات مالية غير نقدية تؤدي دوراً في تجميع مدخرات الجمهور، وفي منح الائتمان إلى الاقتصاد، من جهة أخرى. وتقدم بعض هذه المؤسسات عدداً كبيراً من الخدمات المالية التي تقدمها مصارف الإيداع النقدي ولكنها لا تتحمل التزامات مالية تأخذ شكل الودائع القابلة للسحب بشيكات. كما أن بعضها (شركات التأمين، وصناديق التقاعد) يقدم خدمات مالية مختلفة. ولذلك، تقسم هذه المؤسسات إلى مجموعتين هما: المؤسسات المالية شبه المصرفية، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وتشمل المؤسسات المالية الأخرى شبه المصرفية ما يأتي:

- المؤسسات التي تقبل الودائع من الجمهور ولكنها لا توفر تسهيلات الودائع القابلة للتحويل، وهي مصارف الادخار وصناديق توفير البريد.
- مصارف التنمية، وتستمد أموالها من الحكومة والمؤسسات المالية الأخرى والاستدانة من الخارج (من وكالات التنمية) وهي عادة لا تتحمل التزامات تجاه الجمهور.
- الوحدات المصرفية الخارجية، التي تعمل في بعض الأقطار (البحرين، مثلاً) ويسمح لها بالتعامل مع غير المقيمين، وببعض المعاملات مع المقيمين، حيث تدخل الأخيرة في الاحصاءات النقدية والمصرفية.

أما المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية، فتشمل شركات التأمين المختلفة، وصناديق التقاعد (المعاشات) والضمان الاجتماعي. ولا يمكن تحليل خدماتها المالية على

أساس السيولة والعائد (المصرفية) لأن الأدوات المالية التي تصدرها ذات سيولة غير محددة، كما أن عائدها يتوقف على أوضاع طارئة.

ويمكن تجميع الحسابات الموحدة للمؤسسات المالية الأخرى غير النقدية، من حيث الأصول والخصوم كما يأتي:

- **الأصول**: تشمل النقد في الصندوق والأصول الأجنبية، والاستحقاقات على الحكومة، والاستحقاقات على المؤسسات العامة والاستحقاقات على القطاع الخاص، والاستحقاقات على المصارف التجارية.
- **الخصوم**: تشمل الودائع النقدية، الودائع الإدخارية ولأجل، الأسهم والسندات، الالتزامات الأجنبية، الاقتراض من الحكومة، الاقتراض من البنك المركزي، الاقتراض من مصارف الايداع النقدي، حساب رأس المال، بنود أخرى (صافي).

و«المسح المالي»، باعتباره تجميعاً وتوحيداً لكل مؤسسات «القطاع المالي»، هو أفضل من المسح النقدي كمصدر للمعلومات عن التمويل المشترك بين القطاعات. ونظراً إلى أنه بجمع حسابات المؤسسات المالية النقدية وغير النقدية، فإنه يوفّر بالضرورة صورة أكثر اكتمالاً عن التطورات في استحقاقات متعاملين آخرين. غير أنه يعاني، كمسح، من عدم تجانس المؤسسات المكونة له، من حيث أنماط سلوكها، والمهمات التي تؤديها، واستجابتها للحوافز المتشابهة. وهذا يظهر بشكل خاص في اختلاف سلوك المؤسسات المالية النقدية عن المؤسسات المالية غير النقدية، وداخل المجموعة الأخيرة بين المؤسسات شبه المصرفية وغير المصرفية.

وبسبب اختلاف المؤسسات المالية غير المصرفية عن غيرها (المسح النقدي + المؤسسات المالية غير النقدية ولكن شبه المصرفية)، فقد أخذ الاهتمام يتركز مؤخراً على «المسح المصرفي» وذلك بضم المؤسسات المصرفية سوية، أي باستبعاد المؤسسات المالية غير المصرفية عن المجموعة.

(٦) عيّنة من المؤشرات النقدية والمصرفية الأساسية التي تستخدمها السلطة النقدية، وتنشرها دورياً:

تتضمن البيانات والمعلومات الدورية التي ينشرها المصرف المركزي في نشراته وتقاريره عدداً كبيراً من المؤشرات الأساسية، ولا يمكن لورقة بهذا الحجم أن تجمع وتحلل كل هذه المؤشرات، ولا سبيل إلا الانتقاء على أساس «الأكثر أهمية»، من وجهة نظر الباحث. وفي البداية، لا بد من الإشارة إلى المجموعة الكبيرة المتنوعة من النسب

والتحاليل المالية والائتمانية (التي أشير إليها في الورقة الأولى عن التحليل المالي لأداء المصارف) والتي يمكن استخدام الكثير من مؤشراتها، بعد تجميعها للقطاع المصرفي ككل، من قبل المصرف المركزي. بل إن الأخير يعمل، في الدول المتقدمة على استخراج معدلات الأداء للقطاع المصرفي ككل، أو لمجموعات منه وللإجمالي، لغرض تمكين إدارات المصارف من مقارنة أدائها بأداء القطاع ككل، وبالتالي تطوير أو إعادة النظر بسياستها ومسيرتها وعملياتها.

غير أن هناك إلى جانب النسب والتحاليل المالية والائتمانية آنفة الذكر مجموعة من المؤشرات الأساسية الدورية التي يستخدمها المصرف المركزي لرقابة النظام المصرفي، ولصياغة أدوات سياسته النقدية في ظل الظروف والمتغيرات. ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

(أولاً) المؤشرات الدالة على تغيير الودائع:

وهي مجموعة من المؤشرات المهمة، التي يمكن اختيار ما يأتي منها:

(أ) سرعة تداول الودائع:

تعد سرعة تغيير الودائع عنصراً أساسياً في متابعة تطور النشاط الاقتصادي، ومتابعة كفاءة استخدام الودائع (الجارية) كواسطة في التبادل التجاري. إذ ترتفع سرعة التداول، عموماً، بزيادة النشاط الاقتصادي مشيرة بذلك إلى زيادة عدد مرات سحب وايداع الودائع في المصارف أثناء اتمام المعاملات. وفي الدول التي تنتشر فيها العادة المصرفية في نطاق واسع، بحيث تعد الودائع (الجارية) أهم مكونات القاعدة النقدية (العملة + الودائع الجارية)، فإن هذا المقياس يعتبر مقارباً لسرعة تداول القاعدة النقدية. وغني عن البيان أن معادلة «فشر Fisher» الأساسية:

$$MV = PT$$

أي أن (القاعدة النقدية × سرعة التداول = مستوى الأسعار × حجم التبادل)

وهناك مقياسان أساسيان لسرعة التداول، أولهما «سرعة التداول على أساس المعاملات»، والثاني «سرعة التداول على أساس الناتج القومي القائم (GNP) بالأسعار الجارية». وتحسب النسبة الأولى كما يأتي:

$$\frac{\text{مجموع المسحوبات من الودائع الجارية خلال السنة}}{\text{رصيد الودائع الجارية آخر السنة}}$$

مثلاً: $\frac{\text{٩٢٥,٨ بليون درهم}}{\text{٦٤,٣ بليون درهم}}$ = ١٤,٤ مرة

بينما يحسب المقياس الثاني على الوجه الآتي:

$$\frac{\text{الناتج القومي القائم بالأسعار الجارية}}{\text{القاعدة النقدية (أي العملة المتداولة + الودائع الجارية)}} =$$

$$\frac{\text{١١٠٣,٣ بليون درهم}}{\text{(١٧٩,٦ + ٤٧,٥) بليون درهم}} = \frac{\text{١١٠٣,٣}}{\text{٢٢٧,١}} = \text{٤,٩ مرة}$$

وثمة ملاحظات حول احتساب المقياسين أعلاه. فالمقصود بالودائع هنا، تقليدياً، الودائع غير الحكومية (أو الأهلية) على أساس أن الودائع الحكومية تخضع لمؤثرات إدارية وسياسية تربك الاستفادة منها كمؤشر اقتصادي. كما أن الاتجاه الشائع يحدد هذه الودائع بالودائع الجارية (تحت الطلب) فقط، لأنها هي التي تستخدم واسطة في التبادل جنباً إلى جنب مع العملة، في حين أن ودائع التوفير والثابتة تستخدم عموماً كأداة للإدخار ولا تسحب في الأحوال الاعتيادية لإتمام المعاملات التجارية الجارية. غير أن اتساع القطاع العام في الكثير من الدول النامية (والعربية منها) وشموله للكثير من المنشآت ذات الإنتاج المباشر يجعل من المناسب أخذ ودائعه بنظر الاعتبار عند حساب سرعة التداول. كما أن هناك من يرى بأن نسبة معينة (تستقرأ بالتجربة) من ودائع التوفير تتحرك سنوياً كالودائع الجارية حيث يعمد أصحابها إلى سحبها لإتمام المعاملات التجارية، وبالتالي فإنه من المفضل إضافتها إلى الودائع الجارية. وثمة ملاحظة ثالثة، هي أنه من الأفضل إحصائياً أخذ المتوسط الشهري للودائع (مهما كانت) في حسب السنتين أعلاه، بدلاً من أخذ مبلغها في نهاية الشهر الأخير من السنة فقط، لتفادي التركيز على أثر الشهر الأخير من السنة في الحساب.

(ب) خلق الودائع (خلق الائتمان):

تعمل المصارف التجارية على أساس «الاحتياطيات الجزئية»، أي أن المصرف يستبقي جزءاً مما يتسلمه من ودائع، ويوظف الباقي في القروض والاستثمارات (أي أنه لا يتبع، كمنشأة أعمال، سياسة الاحتفاظ بالاحتياطيات الكلية، أو ١٠٠٪ من الودائع نقداً). وأساس خلق الودائع هو احتفاظ النظام المصرفي باحتياطيات فائضة، إذ بدونها لا يستطيع أي مصرف زيادة قروضه واستثماراته. فلو كان حجم

الاحتياطيات الفائضة (١٠٠٠) مليون درهم، وكانت نسبة الاحتياطيات الجزئية (للوفاء بالاحتياطي القانوني النقدي) والاحتياجات اليومية لعمليات المصرف تساوي (٢٠٪)، فإن النظام المصرفي يستطيع، ضمن شروط وضوابط، أن يخلق (٥٠٠٠) درهم، على أساس المعادلة الآتية:

$$١٠٠٠ + ٨٠٠ + ٦٤٠ + ٠٠٠ = ١٠٠٠ \left[١ + \frac{٤}{٥} + \left(\frac{٤}{٥}\right)^{٢} + \left(\frac{٤}{٥}\right)^{٣} + \dots \right]$$

$$= ١٠٠٠ \left(\frac{١}{\frac{٤}{٥}} \right) = ١٠٠٠ \left(\frac{١}{\frac{١}{٥}} \right) =$$

= ٥٠٠٠ مليون درهم.

أي أن مضاعف الودائع هو (٥) أو $\left(\frac{٥٠٠٠}{١٠٠٠} \right)$، وهو متأت من نسبة (٢٠٪) من احتياطيات جزئية. غير أنه لغرض انجاز هذه العملية، لا بد من عودة الأموال المقرضة والمستثمرة إلى النظام المصرفي باستمرار (عدم وجود نضوح خارجي)، واستعمال الشيكات في التعامل، وعدم تبديل نسبة الاحتياطيات الجزئية، ووجود استعداد لدى الجمهور للاقتراض أو طرح الاستثمارات، بما يخلق الفرص أمام المصارف لتوظيف أموالها لإكمال الدورة.

وهناك معادلات أخرى تتضمن استخدام مضاعف النقود (المضاعف النقدي) بأشكال متعددة، حسب شمول مكونات الودائع (أهلية فقط، جارية فقط... أم توسيع القاعدة لتشمل مكونات أخرى)، ولكن لا مجال للتوسع بها بهذه الورقة.

(جـ) التكوين النسبي للقاعدة النقدية (النقد الاحتياطي، أو النقد قوي الأثر):

نظراً إلى أن القاعدة النقدية تتألف من عنصرين أساسيين هما: العملة في التداول والودائع الجارية، فإنه من الضروري حساب نسبة كل منها إلى مجموع القاعدة النقدية سنوياً: مثلاً، أن العملة في التداول = ٧٢,١٪، مقابل ٢٧,٩٪ للودائع الجارية. وفي الدول التي لم تتطور فيها العادة المصرفية بعد، فإن الجزء الأكبر من القاعدة النقدية يتألف من العملة في التداول. ويتحرك التكوين موضوع البحث ببطء عبر عملية التنمية، ليؤشر المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكثيرة والمتشابكة التي تؤثر في انتشار العادة المصرفية.

(د) التكوين النسبي للودائع:

يوجد عدد من المؤشرات الإجمالية الدالة على التكوين النسبي للودائع (أي أن مجموع أو متوسط مجموع الودائع يساوي ١٠٠٪، وتنسب أنواع الودائع إليه) على النحو الآتي:

- الودائع الجارية، التوفير، الثابتة (حسب آجالها).
- الودائع المقيمة، غير المقيمة.
- الودائع بالعملة المحلية، بالعملات الأجنبية.
- الودائع الأهلية (الخاصة) والحكومية، والقطاع العام.
- الودائع من القطاع العائلي، من قطاع الأعمال (خاص وعام)، ومن الحكومة (المركزية)، والحكومات المحلية والإقليمية.

هـ - سرعة نمو مجموع (أو متوسط مجموع) الودائع سنوياً، وسرعة نمو كل من مكونات الودائع أعلاه.

و - أسعار الفائدة المدفوعة على ودائع التوفير، والثابتة، والمقيمة وغير المقيمة، وبالعملة المحلية، والعملات الأجنبية.

(ثانياً) المؤشرات الدالة على متانة رؤوس أموال المصارف التجارية:

وقد سبقت الإشارة إلى هذه المؤشرات من حيث العلاقة بين رؤوس الأموال الممتلكة والودائع (عدد مرات الودائع قياساً برؤوس الأموال الممتلكة)، والعلاقة بين كل من الودائع (كمجموع) والموجودات، القروض، الاستثمارات، الموجودات المربحة، الموجودات ذات المخاطرة.

(ثالثاً) المؤشرات الدالة على وضعية الاحتياطيات:

يستعمل مصطلح «الاحتياطيات» بشكل واسع في الحياة المصرفية، وهناك عدد من المؤشرات المهمة التي تعدها وتنشرها السلطة النقدية عن سلوك مجموعة من الاحتياطيات، حيث إن لكل منها أهميته المتأتية من مكوناته أو كيفية حسابها:

أ - الاحتياطيات العاملة، وتحسب كما يأتي:

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندق + الودائع لدى المصارف الأجنبية +

الـودائع النقـدية لـدى المصرف المركـزي – الاحتيـاطيـات القانونية النقدية لدى المصرف المركزي.

حيث تحذف فقرتا الودائع لدى المصارف المحلية، والشيكات برسم التحصيل، لأنها تمثل معاملات بينية داخل النظام المصرفي التجاري.

ب ـ الاحتياطيات الفائضة، وتحسب كما يأتي:

الاحتياطيات الفائضة = نقد في الصندوق + الودائع النقدية لدى المصارف الأجنبية + الودائع النقدية لدى المصرف المركزي – (الاحتياطيات القانونية النقدية المجمدة لدى المصرف المركزي + الاحتياطيات القانونية النقدية المجمدة في صناديق المصارف التجارية).

إذن، فالفارق بين الاحتياطيات العاملة والفائضة هو طرح الاحتياطيات القانونية النقدية (المجمدة في المصرف المركزي وفي صناديق المصارف التجارية) من مجموع الاحتياطيات.

جـ ـ الاحتياطيات الحرة، وتحسب كما يأتي:

الاحتياطيات الحرة = الاحتياطيات الفائضة – (القطع المكرر أي إعادة الخصم) + (السلف من المصرف المركزي للمصارف التجارية).

وفي حين أن الاحتياطيات العاملة والفائضة يجب أن تكون موجبة، فإن الاحتياطيات الحرة يمكن أن تكون سالبة كذلك. ويتحقق ذلك عندما تكون المصارف التجارية في ضائقة من السيولة، بحيث إن القطع المكرر والسلف من المصرف المركزي تفوق كل ما لديها من احتياطيات فائضة. ولذلك، فهذا المؤشر يعد حساساً جداً للوضع العام لسيولة المصارف، وبالتالي تستفيد منه السلطة النقدية والإدارات المصرفية معاً في تقييم موقف السيولة في القطر.

(رابعاً) التكوين القطاعي وحسب الأجل والضمانة للقروض المصرفية:

كما أن من المؤشرات الأساسية لكل من السلطة النقدية والإدارات المصرفية توزيع القروض المصرفية حسب القطاعات: تجارة، صناعة، زراعة، مقاولات. . .، وإلى إنتاجية واستهلاكية، ثم التوزيع الفرعي داخل مجموعات القروض حسب أجل القرض، والضمانة. فمن بين أهم ما تعنى به السياسة النقدية توزيع القروض

المصرفية قطاعياً بما ينسجم ويتوافق مع متطلبات التنمية، وأسبقيات توزيع الموارد النقدية. ومن المعروف في الأقطار العربية أن القروض المصرفية تتركز في قطاع التجارة (الداخلية والخارجية)، ثم تمويل المقاولات ورؤوس أموال التشغيل للصناعة، بينما تنحسر عن القطاعات الأخرى، وخاصة عن القروض الأطول أجلاً للقطاعات الأساسية في التنمية. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الضمانة هي ليست العنصر الأساس في تحصيل القروض لاحقاً، فإن السلطة النقدية تحرص على سلامة استخدام الأموال المصرفية في قروض مضمونة، أو سليمة قدر المستطاع.

(خامساً) التكوين النسبي للقروض المصرفية حسب أشكالها:

وتبوّب القروض المصرفية كذلك حسب كونها: سحب على المكشوف، خصم (قطع)، وسلف، هذا إلى جانب خطابات الضمان (الكفالات) التي هي ليست قروضاً وإنما تسهيلاً مصرفياً، يدفع المستفيد نسبة مئوية من مبلغها عند إصدارها.

(سادساً) التكوين النسبي لمحفظة الاستثمارات:

سبقت الإشارة، في التحليل المالي لميزانيات المصارف (بورقة أخرى)، إلى ضرورة حساب التكوين النسبي لمحفظة الاستثمار، على الأقل في ثلاثة جوانب: أولها تحليل مكونات المحفظة حسب الجهة المصدرة (حكومة مركزية، حكومات محلية، قطاع خاص. . .)، وحسب الأجل (عدد السنين المتبقية للاستحقاق)، ثم حسب الأداة (حوالة خزنية، سند، سهم. . .). فكلما مالت المحفظة نحو الاستثمار في أوراق الحكومة المركزية ولآجال أقصر كلما زادت السيولة وقل العائد والعكس صحيح. وتشترط السلطة النقدية ضوابط خاصة تحكم قدرة إدارة المصرف على التحرك، مما يعني ضرورة معرفتها والعمل بموجبها.

(سابعاً) هيكل أسعار الفائدة:

تعنى السلطة النقدية بهيكل أسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل النظام المصرفي، وبالفوارق بينها، قطاعياً، وحسب الأجل، والأداة، . . لأن ذلك يعد من وسائل السياسة النقدية. كما أن الإدارات المصرفية تهتم بهيكل أسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة، سواء تلك التي تتقرر في السوق، أو السقوف التي تحددها السلطة النقدية، لأن هيكل إيرادات وكلف المصارف يعتمد أساساً على هيكل أسعار الفائدة.

والفائدة المقبوضة هي تلك التي يحصل عليها المصرف من توظيف أمواله في

القـروض والاستثمارات والاحتيـاطيات الفـائضة المبـاعة. ونـظراً إلى تفـاوت تـوزيـع القروض قطاعياً (تجارة، صناعة. . .)، وحسـب الأجـل، والضمانـة، والمخاطـرة، بل وحسب المركز الائتماني للمقترض، وتفاعل عـرض الأموال مـع طلبها في السـوق. . . فإن هناك هيكلاً لأسعار الفائدة المقبـوضة يعكس مثـل هذه المتغـيرات، ويبقى متبدلاً مستجيباً لتقلبات السوق، وللسياسة النقدية.

أمـا الفائـدة المدفـوعة فهي التي تـدفع للمـودعين بـوجه خـاص، (ودائع التـوفير، والثابتة، حسب آجالها)، ثم الفائدة المـدفوعـة على الاحتيـاطيات الفـائضة المشـتراة، وعلى الديون طويلة الأجل. وهناك هيكـل خـاص بها كذلك، يعكس وضع السيولة في القطر، والحوافز الممنوحة للمودعين ومرونة استجابتهم لهـا، ورغبة مجهـزي الأموال في إطالة آجالها مقابل مردود أعلى من المصارف.

ويعد الفارق «في سعر الفائدة على الأموال (الاحتياطيات) الفائضة المشتراة والمبـاعة يومياً بالسوق مؤشراً حساساً جداً يعكس مدى وفـرة الأموال المصرفيـة الفائضـة. كما أن هناك مؤشراً حساساً آخر هو سعر الفائدة على «الودائع بين المصارف».

وعلى صعيد التعـامل المصرفي الـدولي، لا بد أن يشـار إلى سعر الـلايبور (Libor) وهو (London Interbank Offered Rate) أي سعر الفائدة التي تستعد المصارف على أساسه لمنح قروضها في الأسواق الدولية لما بين المصارف في لندن. ويقـابل ذلـك سعر الليبيد (Libid)، وهـو (London Interbank Bid Rate)، أي سعر الفـائـدة الـذي تـرغب المصارف أن تـدفعه عـلى الأموال التي تقـترضها في الأسـواق الـدوليـة لمـا بـين المصارف في لندن. وهناك أسعار فائدة أخرى قاعدية كثـيرة، في مناخ مصرفي ومـالي، محلي ودولي، يشجع عـلى استخدام أسعـار الفائـدة المتغيرة (أو المتقلبـة) وذلك بـاتفاق الدائن والمدين على سعر فائدة يعدّل على أساس سعر قاعدي (مثل سعر الفـائدة عـلى حوالات الخزينة الأميركية، كقاعدة. . .).

ب ـ بيانات ميزانية المدفوعات:

بالإضافة إلى البيانات والمعلومات النقـدية والمصرفيـة التي يعدهـا وينشرها المصرف المركزي دورياً، فإنه يقوم كذلك بتجميع مكونات ميزان المـدفوعـات، من إحصاءات التجـارة الخارجيـة، والمدفـوعات الأخـرى، ويعد الجهـة المسؤولة عن تـرتيب فقرات الميزان، ونشره، ومتابعة تطوراته.

(١) التعريف وأسس التجميع:

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة، يشمل: (١) المعاملات السلعية والخدمات وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، (٢) تغييرات الملكية وكذلك التغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والمستحقات على المطلوبات من العالم الخارجي لذلك الاقتصاد، (٣) التحويلات بدون مقابل، والقيود المقابلة المطلوبة لغرض الموازنة في المفهوم المحاسبي، وأية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو تغييرات لم يجر قيد مقابل لها.

ويستند إعداد الميزان إلى خمسة أسس هي:

- **نوعية البيانات المقصودة**: وهي بيانات عن التدفقات وليس عن المخزون، وهي تتعلق بالمبادلات بين اقتصاد ما وبقية أنحاء العالم.
- **نظام القيد المزدوج**: فهناك جانبان لكل معادلة تسجل بالميزان دائن (وإشارته موجبة) ومدين (وإشارته سالبة)، ويتساوى الجانبان الدائن والمدين. وعلى ذلك، فإن الاقتصاد يسجل قيوداً دائنة: (١) للموارد الحقيقية التي ترمز للصادرات، (٢) للبنود المالية التي تعكس إما تخفيضاً في الموجودات الأجنبية، أو زيادة في المطلوبات الأجنبية للاقتصاد. ومن الناحية الأخرى، فإن الاقتصاد الذي يعد البيان يسجل قيوداً مدينة: (١) للموارد الحقيقية التي ترمز إلى الواردات و (٢) للبنود المالية التي تعكس إما زيادة في الموجودات أو نقصاً في المطلوبات. وبعبارة أخرى، فإنه بالنسبة للموجودات (سواء كانت حقيقية أو مالية) فإن الرقم الموجب (الدائن) يمثل انخفاضاً في الحيازات، بينما يمثل الرقم السالب (المدين) زيادة فيها، وعلى العكس من ذلك فإنه بالنسبة للمطلوبات فإن الرقم الموجب يظهر زيادة والسالب يظهر نقصاً. أما التحويلات بدون مقابل، والقيود المقابلة، فإنها تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل لها مدينة، ومدينة عندما تكون هذه القيود دائنة.
- **طبيعة المعاملات المشمولة**: تتم أغلب المعاملات بين اقتصادات مختلفة، حيث تقدم جهة واحدة فيها قيمة اقتصادية لجهة أخرى وتحصل في المقابل على قيمة مساوية لها. وطرفا هذه المبادلات هم من المقيمين، والأشياء التي يتم تبادلها هي إما موارد حقيقية (سلع وخدمات ودخل) أو موارد مالية. وهناك إلى جانب ذلك الهبات التي تسجل مقابل قيمة «تحويل بدون مقابل».
- **مفهوم الاقتصاد**: يتكوّن الاقتصاد من الهيئات الاقتصادية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بحدود أراضٍ إقليمية لدولة معينة أكثر منه مع أراضٍ إقليمية لدولة أخرى. ويسجل ميزان المدفوعات إما معاملات هيئة معينة مع العالم الخارجي (إذا اعتبرت مقيمة في الاقتصاد) أو معاملات هيئة معينة مع هذا الاقتصاد (إذا اعتبرت غير مقيمة).

- **المقيمون في الاقتصاد**: ويشمل ذلك الحكومة العامة، الأفراد، الأجهزة الخاصة غير الهادفة للربح، والمؤسسات والمنشآت، وتشمل وكالات الحكومة العامة المقيمة جميع الإدارات، المنشآت، الأجهزة المركزية والمحلية الواقعة في الأراضي الإقليمية، وكذلك السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات التابعة للحكومة والمقيمة في مكان آخر. وتتحدد الإقامة بما لا يقل عن سنة واحدة في الاقتصاد.

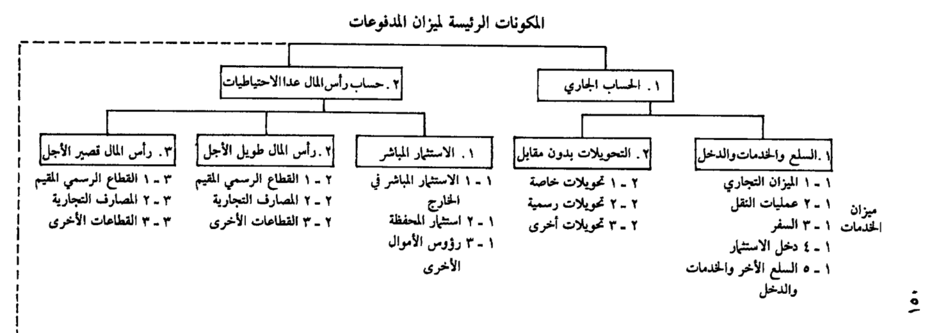
(٢) المكونات الأساسية لميزان المدفوعات:

يتكوّن ميزان المدفوعات من ثلاث مجموعات أساسية من الحسابات هي: الحساب الجاري، وحساب رأس المال (عدا الاحتياطات)، وحساب الاحتياطيات، وعلى النحو الآتي (وكما في الشكل المرفق).

(أولاً) الحساب الجاري: ويتكوّن من مجموعتين أساسيتين هما: السلع والخدمات والدخل، والتحويلات بدون مقابل:

- **السلع والخدمات والدخل**: وهي تضم الميزان التجاري، وميزان الخدمات. فالميزان التجاري يغطي الصادرات والواردات من السلع، وهي تمثل قيمة السلع والخدمات المقدمة لها حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر (أي القيمة F.O.B.). وتقسم السلع إلى مجموعات نفطية وغير نفطية (وهو تبويب مهم في الأقطار العربية). كما تبوب المجموعة السلع غير النفطية إلى سلع استهلاكية (الجارية، والدائمة)، وسلع رأسمالية (مكائن ومعدات، قطع غيار، سلع وسيطة، مواد أولية وشبه مصنعة)، وسلع أخرى. وقد تقسم سلع الاستهلاك الجاري إلى زراعية (أو غذائية) وصناعية... وهكذا.

وتقيم السلع بسعر السوق في تاريخ تغير (انتقال) الملكية. أما الخدمات فتشمل عمليات النقل (أجور نقل البضائع، والتأمين عليها، والخدمات الأخرى المقدمة لها، وخدمات المسافرين، وخدمات الموانىء)، والسفر (العمل، الدراسة، أغراض أخرى)، ودخل الاستثمار (الأرباح، الفوائد، والعائدات الأخرى)، والسلع الأخرى والخدمات والدخل (متنوعة).


المكونات الرئيسة لميزان المدفوعات
١ . الحساب الجاري
٢ . حساب رأس المال عدا الاحتياطيات
١ . السلع والخدمات والدخل
١ - ١ الميزان التجاري
١ - ٢ عمليات النقل
١ - ٣ السفر
١ - ٤ دخل الاستثمار
١ - ٥ السلع الأخر والخدمات والدخل
ميزان الخدمات
٢ . التحويلات بدون مقابل
٢ - ١ تحويلات خاصة
٢ - ٢ تحويلات رسمية
٢ - ٣ تحويلات أخرى
١ . الاستثمار المباشر
١ - ١ الاستثمار المباشر في الخارج
١ - ٢ استثمار المحفظة
١ - ٣ رؤوس الأموال الأخرى
٢ . رأس المال طويل الأجل
٢ - ١ القطاع الرسمي المقيم
٢ - ٢ المصارف التجارية
٢ - ٣ القطاعات الأخرى
٣ . رأس المال قصير الأجل
٣ - ١ القطاع الرسمي المقيم
٣ - ٢ المصارف التجارية
٣ - ٣ القطاعات الأخرى
المعاملات فوق الخط
المعاملات تحت الخط
٣ . الاحتياطيات
٣ - ١ الذهب النقدي
٣ - ٢ حقوق السحب الخاصة
٣ - ٣ وضع الاحتياطي في الصندوق
٣ - ٤ الموجودات عن العملات الأجنبية
٣ - ٥ المستحقات الأخرى
٣ - ٦ استخدام ائتمان الصندوق

- **التحويلات بدون مقابل**: وتشمل التحويلات بدون مقابل خاصة (تحويلات المهاجرين والعمال والأخرى)، والتحويلات بدون مقابل الرسمية (المعاملات من هذا النوع بين القطاع الرسمي وغير المقيمين من القطاع الخاص)، والتحويلات الأخرى (بين الحكومات الأجنبية والقطاع الخاص المقيم).

(ثانياً): حساب رأس المال (عدا الاحتياطيات): يشمل هذا الحساب الموجودات والمطلوبات الأجنبية للاقتصاد. وتشمل الموجودات المالية الأجنبية الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والمستحقات على غير المقيمين. أما المطلوبات الأجنبية فتشمل المديونية تجاه غير المقيمين. وتبوب البنود المالية في ميزان المدفوعات من أجل تمييز الفئات التي تظهر طابعاً سلوكياً مختلفاً. فالتغيرات في البنود المالية التي تسجل في ميزان المدفوعات تأتي نتيجة لعدة عوامل، منها تسوية اختلالات فعلية أو متوقعة ناجمة عن معاملات تلقائية، والرغبة في التأثير على أسعار الصرف، والحصول على أرباح رأسمالية (أو تجنب خسائر) جراء التقييم بالماضي أو بالمستقبل، أو الاستفادة من فروق أسعار الفائدة.

ومن الصيغ المتبعة في تبويب البنود المالية تبويب رأس المال المباشر إلى ثلاثة أنواع (الاستثمار المباشر في الخارج، واستثمار المحفظة، ورؤوس الأموال الأخرى)، وحسب الأجل إلى نوعين أيضاً (رأسمال طويل الأجل، وقصير الأجل).

- **الاستثمار المباشر**: ويشير إلى الاستثمار الذي يتم في الخارج للحصول على فائدة مستديمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، ويكون غرض المستثمر الحصول على صوت فعال في إدارة المؤسسة. ويعتبر الاستثمار المباشر كموجودات بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر وكمطلوبات بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. أما استثمارات المحفظة (الحافظة) فهي السندات طويلة الأجل والأسهم (عدا المشمولة بالاستثمار المباشر والاحتياطيات)، بما فيها شهادات الإيداع، والأسهم الممتازة والسندات الإذنية القابلة للتسويق. أما رؤوس الأموال الأخرى فهي الفئة المتبقية غير المشمولة بالاستثمار المباشر واستثمار المحفظة.
- **رأس المال طويل وقصير الأجل: يستند التمييز بينهما إلى المعيار الرسمي لأجل الاستحقاق المتعاقد عليه، والأجل الطويل هو ما زاد على سنة أو غير محدد الاستحقاق (كالأسهم). أما قصير الأجل فهو القابل للدفع عند الطلب أو خلال مدة استحقاق تعاقدية لسنة أو أقل.**

(ثالثاً) الاحتياطيات: تعامل الاحتياطيات كفئة مستقلة لأنها تشمل نوعاً من

رأس المال يمكن له القيام بوظيفة متميزة ومهمة في إطار المعاملات الدولية للاقتصاد المعني. وتشمل هذه الفئة الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، ووضع الاحتياطي في الصندوق، واستخدام ائتمان ذلك الصندوق، والمستحقات القائمة على غير المقيمين والمتاحة لدى السلطات المركزية، إما لتمويل مدفوعات الاختلالات مباشرة، أو للتحكم في حجم مثل هذه الاختلالات بالتدخل للتأثير على أسعار التبادل للعملة المحلية.

وعلى الرغم من أهمية الاحتياطيات فهي ليست الوسيلة الوحيدة المتاحة للسلطات المركزية لمواجهة الاختلالات. فهذه السلطات يمكنها تصفية أو زيادة المطلوبات بالإضافة إلى استخدام الائتمان الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، كما يمكنها أن تشجع القطاعات الاقتصادية الأخرى على المشاركة في الاقتراض الأجنبي. ومع ذلك، فإن السيولة الدولية (التي تقدمها احتياطيات الدول عامة) تعد العنصر الرئيس في مجمل عملية التسويات الدولية. ويرتكز تمييز الاحتياطيات كفئة من الموجودات لدى السلطات المركزية على مدى وقوعها تحت تصرف السلطات، ومدى إتاحتها لاستخدام السلطات من بين الموجودات الأخرى الخاضعة لإشرافها.

(٣) العرض التحليلي لميزان المدفوعات:

يتضمن الغرض التحليلي لميزان المدفوعات تصنيف المكونات الأساسية له في عدة فئات. ومعروف أن صافي مجموع جميع المكونات الأساسية للميزانية (الدائنة والمدينة) يساوي صفراً. ولذلك، فإنه إذا قسمت المكونات إلى فئتين تحليليتين، فإن صافي مجموع كل منهما هو مساوٍ للأخرى، إلا أن إحداهما ستكون دائنة والأخرى مدينة. وصافي المجموع لكل فئة يسمى «ميزان» أو «ميزان فرعي»، ويكون موقف ذلك الميزان فائضاً إذا كان دائناً، أو عجزاً إذا كان مديناً.

ومن الأهداف الرئيسية لحسابات ميزان المدفوعات هي أن تكون جزءاً مؤشراً للحاجة إلى تبني سياسات التصحيح اللازمة لمواجهة الاختلال الخارجي. إلا أن نظام القيد المزدوج المتبع في تسجيل أرقام ميزان المدفوعات يحتم على الميزان أن يكون في حالة توازن. ويستدعي وجود العجز أو الفائض معالجة موازين فرعية والتمييز فيما بينهما. وترتكز عملية التمييز بين الموازين المختلفة، أو أية فئات أخرى على نظرة معيارية حول الفئة التي يعتقد أنها تمثل بصورة أفضل الحاجة إلى تصحيح.

ومن أساليب التمييز تبويب المعاملات المختلفة على أنها تقع فوق أو تحت خط

وهمي تم التعارف عليه، ولكن لا يوجد اتفاق حول تحديد مكانه. فالبعض يرى أن المعاملات التي تجري فوق الخط هي تلك التي يتم التعامل بها لذاتها تلقائياً، وان التي تأتي تحت الخط هي تلك التي تم التعامل بها للتعويض عن تلك المعاملات التلقائية. ويرى البعض الآخر أن يكون التصنيف بين المعاملات التي ترد فوق الخط أو تحته حسب استمراريتها، فتأتي تحت الخط بموجب ذلك جميع المعاملات غير المستقرة. ومع ذلك يمكن طرح أربع فئات رئيسية هي: الميزان التجاري، والحساب الجاري، والميزان الأساسي، والميزان الكلي، على الوجه الآتي:

- فالميزان التجاري: هو أضيق تعريف للموازين الفرعية، وهو الفرق ما بين الصادرات والواردات من السلع فقط إذ أنه لا يشمل الخدمات.
- والحساب الجاري: هو ميزان السلع والخدمات والدخل ويكون بذلك مقياساً لصافي التحويلات من الموارد الحقيقية ما بين الاقتصاد المعني وبقية العالم. وقد يضم الحساب الجاري التحويلات أيضاً (كما طرح أعلاه). فيكون عند ذلك الميزان للسلع والخدمات والدخل والتحويلات، وعندها يمثل المعاملات التي تضيق أو تنقص من المخزون لدى الاقتصاد المعني من البنود المالية الأجنبية. ولذلك، يعد الحساب الجاري من أهم الموازين الفرعية لميزان المدفوعات. وهو يشمل على معاملات غير قابلة للنقض بخلاف المعاملات التي ينجم عنها الحصول على مستحقات أو مطلوبات قابلة للنقض حتى في الأجل القصير. ولذلك فإن محاولة التنبؤ بآثارها، أو بالتغييرات الاقتصادية، هي أكثر جدوى فيما يتعلق بالحساب الجاري عن بقية الموازين الفرعية.
- وأما الميزان الأساسي: فهو يسعى لتوفير مؤشر لموقف ميزان المدفوعات في المدى البعيد، عن طريق وضع جميع المعاملات القابلة للنقض في المدى القصير تحت الخط. وفي المقابل، ترد فوق الخط التدفقات من رأس المال طويل الأجل، وذلك بالإضافة إلى جميع بنود الحساب الجاري.
- وأما الميزان الكلي: فيضم جميع المعاملات، وترد تحت الخط بموجبه التغييرات في الاحتياطيات من الأصول والخصوم التي تعمل على تمويل الاختلال الكلي في الميزان (كما في الشكل).

وفي أدناه عينة لميزان المدفوعات.

(٤) مدعل التبادل التجاري:

ثمة مؤشر مرتبط بالميزان التجاري (السلعي) يستخدم كثيراً في نشرات المصارف المركزية، ألا وهو «معدل التبادل التجاري» وهو رقم يقيس سعر الصادرات بالنسبة إلى سعر الواردات، على أن يقاس السعران بنفس العملة:

$$T = \frac{Px}{Pm}$$

وفي عالم الواقع، تتم المتاجرة بالعديد من السلع، ولذلك فإن (Px و Pm) هما مؤشران قياسيان لأسعار الصادرات والواردات، على الشكل التالي:

$$Px = x_i\, Px_i$$

$$Pm = m_i\, Pm_i$$

حيث تمثل x_i و m_i، على التوالي، حصة كل سلعة في قيمة الصادرات الكلية والواردات الكلية في سنة الأساس، وحيث تمثل Px_i و Pm، على التوالي، نسبة سعر الصادرات والواردات للسلعة في السنة الجارية إلى السعر في سنة الأساس، ويعني حدوث زيادة في المؤشر T بمرور الزمن أنه على أساس العلاقات السعرية فقط، فإن حجماً معيناً من الصادرات سيحل محل حجم أكبر مما كان عليه سابقاً من الواردات. أو بدلاً من ذلك، يمكن للقطر المعني الآن أن يصدر كمية أقل ليحصل على المقدار نفسه من الواردات. وفي كلتا الحالتين يكون الدخل الحقيقي للقطر قد ازداد بأسرع من زيادة الإنتاج، نظراً لارتفاع القوة الشرائية لصادراته.

(جـ) أسعار الصرف:

تواجه الحكومات سؤالين أساسيين فيما يتعلق بأسعار الصرف:

أ - ما هو النظام الملائم لسعر الصرف للقطر المعني؟
ب - ما هو المستوى الملائم لسعر صرف عملته؟

(١) النظام الملائم لسعر الصرف:

منذ انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف في مطلع السبعينات، والسماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق صرف العملات، اتبعت الأقطار عدداً متنوعاً من أسعار الصرف. وبعد تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي، أصبح بإمكان كل قطر اختيار نظام سعر الصرف الخاص به. ويشمل القرار الأساسي فيما إذا كانت العملة تعوم

أساساً أو ترتبط بقيمة خارجية بشكل أو بآخر. وعلى القطر الذي يختار التعويم أن يتخذ قراراً آخر فيما إذا كان يرغب في أن يترك عملته معومة بشكل مستقل، أو في شكل تعويم جماعي (مثل نظام النقد الأوروبي)، أو أن يتركها متحركة وفقاً لمجموعة من المؤشرات. وترتبط القيمة الخارجية للعملة المتحركة، تقليدياً، بواحد أو أكثر من المؤشرات المحلية، مثل معدل التضخم. ويجب على القطر الذي يرغب في ربط عملته أن يختار بين الربط بعملة أجنبية مفردة أو بـ «سلّة» من العملات الأجنبية. فإذا اختار الربط بعملة مفردة، يجب عليه أن يختار العملة المرغوبة (مثل الدولار الأمريكي). ويمكن للقطر الذي يختار ربط عملته بسلة من العملات أن يختار من بين السلات المتاحة، مثل سلة وحدة حق السحب الخاص، وسلات العملات الأخرى التي تستند عادة إلى أهم الشركاء التجاريين للقطر. وفي منتصف عام ١٩٨٧ كان هناك من بين (١٥٠) قطراً، عضواً في الصندوق، (٥٢) قطراً ممن يربط عملته بعملة مفردة، و (١٠) أقطار تربط عملتها بسلة وحدة حق السحب الخاص، و (٢٨) قطراً ممن يربط عملته بسلة من العملات، و (٦) أقطار تعدل عملتها وفقاً لمجموعة من المؤشرات، و (٨) أقطار تحتفظ بترتيبات تعاونية للصرف داخل نظام النقد الأوروبي، و (٤٦) قطراً تحتفظ بترتيبات «أخرى» للصرف تنطوي على قدر أكبر من المرونة.

ويمكن النظر إلى التشكيلة أعلاه على اعتبارها جزءاً من عملية مستمرة لممارسات سعر الصرف يتراوح بين طرفي الربط الجامد والتعويم الحر. وتوجد أحياناً مشكلة خطيرة في تحديد ما إذا كانت العملة أساساً معومة أو مربوطة، فبعض الأقطار التي تربط عملتها رسمياً تسمح لنفسها بهوامش عريضة نسبياً حول الربط، أو تقوم بتعديل الربط من حين لآخر، بحيث تصبح شبيهة بالأقطار التي تعوم عملتها، بينما نجد أن بعض العملات المعومة موجهة رسمياً (أي تخضع لتدخلات سوق النقد الأجنبي) بدرجة لا تجعلها تختلف كثيراً عن العملات المربوطة رسمياً. فعملات نظام النقد الأوروبي تشبه العملات المربوطة والمعومة معاً، فهي تحافظ على هوامش ضيقة لسعر الصرف (فهي مربوطة)، إزاء الأعضاء الآخرين في المجموعة، فيما هي معومة، كمجموعة، مقابل جميع العملات الأخرى. كما أن أقطار العملات المتحركة، التي تعدل قيم عملاتها من حين لآخر، وفقاً لمجموعة من المؤشرات تشبه الأقطار التي تربط عملتها من حيث إن السلطات النقدية تتدخل فيها باستمرار في أسواق النقد الأجنبي. ثم إنها قريبة من أقطار التعويم الحر من حيث إن قيمة عملاتها تتغير بشكل مستمر. ويمكن أن تعتبر العملات المربوطة بعملات أخرى معومة وكأنها مزيج من خصائص الإثنين.

يعتبر اختيار النظام الملائم لسعر الصرف من القرارات المتشابكة التي يجب أن تستند إلى عدد كبير من العوامل ذات العلاقة. وتميل البحوث الاقتصادية إلى تأييد اتباع نظام لسعر الصرف الثابت في بلد نامٍ تقليدي، لأن تقلبات سعر الصرف قد تزداد خطورة وحدّة، إذا كان سوق العملة المعنية محدوداً، ولأن آثار صدمات العرض المؤقتة وسوء المحصول (مثلاً) تكون أقل وطأة باستخدام الاحتياطيات في ظل نظام لسعر الصرف الثابت. ومن بين الخصائص الاقتصادية ذات الأثر في اختيار نظام سعر الصرف: حجم القطر، مدى انفتاحه الاقتصادي، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجارة الخارجية. فالأقطار التي تسمح لعملاتها بالتعويم المستقل هي الأقطار ذات الحجم الاقتصادي الكبير، التي تحتل التجارة الخارجية فيها قطاعاً صغيراً نسبياً، ودرجة عالية من الترابط المالي الدولي، ومعدل للتضخم يختلف عن المتوسط العالمي، ونمط متنوع للغاية من التجارة الخارجية. وتقترن الخصائص المعاكسة بأقطار الربط. أما بالنسبة لاختيار الربط الملائم، فقد ظهر أن أنصبة التجارة بالغة الأهمية. فالأقطار التي تتاجر مع الولايات المتحدة تميل إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو بحق السحب الخاص. وهناك مزايا ومساوىء عديدة للربط بالعملة المفردة، أو بسلة من العملات، لا مجال لطرحها هنا بالتفصيل.

(٢) أساليب تقييم مدى ملاءمة سعر الصرف:

تحدّد أسعار الصرف أساساً في أسواق العملات الأجنبية حيث تلعب، في غياب الضوابط، دور موازنة الطلب الخارجي على الأصول المالية المصدرة محلياً، والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية. وهناك عوامل عديدة تؤثر على أسعار الصرف في الأجل القصير، مثل توقعات المشاركين في السوق بشأن أسعار الصرف الفورية بالمستقبل وفروق أسعار الفائدة، وميزان الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، ودرجة تدخل المصرف المركزي. وقد حدثت في الآونة الأخيرة تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية. وهناك شواهد على أن بعض التحركات كانت غير مستقرة، بمعنى أنها لم تكن مدفوعة دائماً بتغيرات في تنافسية السعر أو في عوامل رئيسية أخرى لها أثر دائم على ميزان المدفوعات. وتتطلب أية محاولة للحكم على ملاءمة مستوى سعر صرف عملة ما وحساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي، ودراسة اتجاه هذه المؤشرات لمعرفة مدى تحسن أو تدهور تنافسية أسعار قطر ما مع شركائه التجاريين.

وهناك مفهومان أساسيان لسعر الصرف الفعلي، أولهما تقليدي يعبر عن سعر صرف

ثنائي معدل ليعكس مختلف أثر التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية مثل التعريفات الكمركية، الرسوم، الحوافز والإعانات المالية. ويعني سعر الصرف هنا عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة (مثلاً، عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً من الصادرات EER_x). وعليه، فإن نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات (EER_x) إلى سعر الصرف الفعلي للواردات (EER_m) تعبر عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد. أما سعر الصرف الفعلي الثاني فهو يقوم على مفهوم متعدد الأطراف للعلاقة بين عملة معينة وجميع العملات الأخرى، وتعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية، والذي اكتسب مزيداً من الاهتمام في السبعينات. فسعر الصرف هنا هو سعر الصرف بين عملتين ويجب أن يعكس في حالة التوازن القوة الشرائية النسبية لهما في أسواق السلع لدى الشركاء التجاريين، وهو يصحح تدريجياً خلال الأجل الطويل. وهناك صيغة منه أكثر شيوعاً هي متوسط مرجح لأسعار الصرف، محسوب بالنسبة لفترة أساس، لغرض التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى القطر المحلي.

وقد تلجأ الأقطار إلى تخفيض السعر الرسمي لصرف عملتها لغرض تشجيع صادراتها، خاصة إذا كانت الكلفة النسبية لمنتوجاتها غير منافسة في الأسواق العالمية. وقد يكون هذا الإجراء سهلاً على قطر نامٍ، قياساً بالتدابير الحكومية الأخرى، ولكنه يحمل خطر الضغوط التضخمية للحصول على دخل أكبر مما سيرفع الكلف ويزيد من احتمال حدوث توسع نقدي للتوائم مع زيادة الطلب.

٢ ـ البيانات التي تعدها وتنشرها المصارف التجارية والمتخصصة وجهاز الاحصاء المركزي، وما تنشره الدوريات المصرفية في القطر:

بالإضافة إلى ما تنشره السلطة النقدية (المصرف المركزي) من بيانات ومعلومات نقدية ومصرفية مجمعة (وخاصة المسوحات النقدية والمصرفية، وموازين المدفوعات، وأسعار الصرف) فإن المصارف التجارية والمتخصصة وجهاز الإحصاء المركزي تعدّ وتنشر دورياً البيانات والمعلومات المصرفية التي تحتاج أن يتولاها المدراء في المصارف بالتحليل والتفسير. هذا إلى جانب العديد من الدوريات المصرفية المتخصصة والاقتصادية التي يتزايد صدورها قطرياً في الوطن العربي بسبب الاهتمام المتزايد بالمصارف.

(أولاً) المصارف التجارية والمتخصصة:

تقوم المصارف التجارية والمتخصصة بإعداد ونشر مجموعة متنامية ومتنوعة من البيانات والمعلومات عن عملياتها، سواء أكان ذلك دورياً، أم على شكل دراسات متخصصة، ويعد النشر عن أعمال المصرف دورياً إلزامياً من الناحية القانونية، وعلى الأقل فيما يتعلق بنشر الميزانية العمومية وكشف الدخل (الأرباح والخسائر). وقد أخذت المصارف العربية تولي مسألة النشر الدوري اهتماماً كبيراً، فقام الكثير منها بتطوير تقاريره السنوية (لمجلس الإدارة وللمساهمين) بشكل جعلها تضم الكثير من الإحصاءات المصرفية، مبوبة ومطروحة بأشكال إحصائية واضحة. وإذا كان المصرف منشأة أعمال، فإن على المدراء فيه مواكبة ودراسة ما تنشره المصارف الأخرى دورياً لغرض متابعة أدائها وخاصة في المجالات الآتية:

- مركزها المالي (الميزانية العمومية) والتغييرات الأساسية التي طرأت فيه.
- كشف الدخل (الأرباح والخسائر)، وتطور فقراته، وخاصة العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم علاقة النتيجة بالموجودات وحق الملكية.
- أوجه العمليات الجديدة التي دخلت فيها المصارف، مثل قيامها بتقديم خدمة جديدة، أو فتح فصيلة جديدة من الائتمان، أو تقديم مشجعات معينة للموادعين.
- التوسع في شبكة الفروع، وخاصة تلك الفروع التي فتحت مجدداً في المناطق أو المدن نفسها التي تعمل فيها فروع المصرف المعني.
- أسعار خدماتها المصرفية، سواء على جانب جلب الودائع (الجارية والإدخارية) أو على جانب توظيف الأمول.
- التغييرات في كياناتها (الاندماج، الانشطار، بيع الملكية. . .) وانعكاسات ذلك على قدرتها التنافسية.
- حصتها في السوق، عموماً، وفي السوق الذي يتخصص به المصرف المعني.
- نمو حجمها النسبي، ومدى صلاحيتها في المستقبل للمقارنة ضمن مجموعته «المصارف الأنداد».
- دخول مصارف جديدة للسوق، وحجمها، وتخصصها.

هذه عينة فقط من المؤشرات الأساسية التي يجب أن يهتم بها المدراء في المصارف عند متابعتهم أداء المصارف الأخرى.

(ثانياً) جهاز الإحصاء المركزي:

على الرغم من أن المصرف المركزي يعد وينشر البيانات النقدية والمصرفية ويعد أصيلاً في ذلك، حيث يقدمها للجهاز المركزي للإحصاء (أو دائرة الإحصاء) لنشرها، فإن الجهاز يقدم بيانات إضافية دورية مفيدة للإدارات المصرفية. فمثلاً، لو أراد المصرف فتح فرع له في منطقة فإنه بحاجة إلى إحصاءات عنها، من بين ذلك مثلاً عدد سكانها. ولو أراد المصرف معرفة كثافة السكان قياساً بعدد الفروع المصرفية، فإنه بحاجة إلى إحصائية عن عدد الودائع المصرفية وعدد السكان في المنطقة. وإذا أراد المصرف استكمال مثل هذه الدراسة فإن عليه دراسة اقتصادية المنطقة، ووضعها الاجتماعي، وتطور نظامها الثقافي، واهتمام الدولة بها، ومستقبل وضعها المالي والمصرفي، فإن عليه العودة إلى الإحصائية السنوية العامة، والإحصاءات المساعدة لاستخراج هذه البيانات.

وليست العودة إلى نشرات الجهاز المركزي للإحصاء مقتصرة على فتح الفروع المصرفية الجديدة، وإنما أريد بالمثال أعلاه طرح الإمكانات المعلوماتية الكثيرة التي تحويها نشراته ودورها المرجعي إلى مدير المصرف.

(ثالثاً) الدوريات المصرفية والاقتصادية القطرية:

يتزايد إصدار الدوريات العلمية، سواء المتخصصة منها بالنقود والمصارف، أو التي تعني بهذا النشاط ضمن الاهتمام بالبحوث والدراسات الاقتصادية. وتصدر مثل هذه الدوريات إما عن مصرف معين (مثل النشرات الاقتصادية للمصارف الكبيرة في مصر: الاسكندرية، البنك الأهلي، بنك مصر، ونشرة مصرف الرافدين في العراق) أو عن جمعية المصارف في القطر أو جهة متخصصة بالتحرير والنشر. وقد تكون هذه النشرات اقتصادية ذات اهتمامات مصرفية (الأهرام الاقتصادي) أو اقتصادية عامة (تنمية الرافدين في العراق). وليس المقصود هنا، أن يطرح جرد متكامل بالدوريات العلمية (المصرفية، المالية، .الاقتصادية) التي تصدر قطرياً، وإنما الهدف توكيد ضرورة اهتمام المدير المصرفي بها، ومتابعة ما ينشر فيها، وأن يتفادى تكريس خبراته القديمة وعدم تجديدها. ومع ذلك، فسوف يشار إلى عدد من هذه الدوريات المهمة في نهاية الفقرة (ب) التالية، بسبب أهميتها وأفقها العربي الدولي.

ب ـ البيانات والمعلومات المصرفية الخارجية، العربية والدولية

سبقت الإشارة إلى أن البيانات والمعلومات المصرفية تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين: قطرية، وخارجية (عربية ودولية). وسوف تقسم البيانات والمعلومات المصرفية إلى مجموعتين فرعيتين هما: العربية، والدولية.

١ ـ البيانات والمعلومات المصرفية العربية، ذات الأفق القومي:

(أولاً) صندوق النقد العربي:

أسس الصندوق سنة ١٩٧٦ ومقره أبو ظبي، على غرار صندوق النقد الدولي، وفي إطار التعاون النقدي والمصرفي العربي. ويقدم الصندوق خمسة أنواع من التسهيلات، تتميز بالتيسير وتتفاوت في الآجال، ولمساعدة الدول الأعضاء على معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تنعكس على شكل عجز في موازين مدفوعاتها، وعلى النحو الآتي:

(أ) القرض التلقائي:

وهو يقدم في حدود ثلاثة أرباع حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل بآجال ثلاث سنوات، لدعم ميزان مدفوعات الدولة العضو في الأحوال العادية.

(ب) القرض العادي:

وهو يقدم إذا ازدادت حاجة الدولة للتمويل، وفي ظل برنامج مالي يتفق عليه معها، يهدف إلى مساعدة الدولة على معالجة أسباب الاختلال، ويمتد أجله لفترة خمس سنوات.

(جـ) القرض الممتد:

وإذا كان اقتصاد الدولة يعاني من خلل هيكلي نجم عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات، فإن الصندوق يقدم لها القرض الممتد، في ظل برنامج مالي واقتصادي يهدف إلى الإسهام في تصحيح الخلل ولا يتجاوز أجله سبع سنوات.

(د) القرض التعويضي:

وفي حالة حدوث هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات، أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتوجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل والتي تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، فإن الصندوق يقدم القرض التعويضي الذي يمتد أجله إلى ثلاث سنوات.

(هـ) تسهيل تشجيع التبادل التجاري:

إذ بالإضافة إلى تلك القروض الأربعة، يقدم الصندوق قروضاً ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها، ويمتد أجل هذا القرض إلى أربع سنوات.

وبالنظر إلى مستوى الطلب على موارد الصندوق، الذي يرتبط بعدد الدول المقترضة والمرشحة للاقتراض ونصيبها النسبي في رأسمال الصندوق، ولتحقيق العدالة بين الأعضاء في استخدام موارد الصندوق، فقد قرّر مجلس المديرين التنفيذيين سنة ١٩٨٣ أن يكون الحد الأقصى للقروض المقدمة من الموارد الذاتية للصندوق إلى الدولة العضو مثلي ونصف حصتها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، باستثناء القرض التعويضي الذي أصبح الحد الأقصى للاقتراض بموجبه يعادل نصف حصة العضو المدفوعة. وبذلك أصبح الحد الأقصى لجملة التسهيلات يعادل ثلاثة أمثال الحصة المدفوعة، كل ذلك ضمن الحدود القصوى التي تضمنها اتفاقية الصندوق. هذا إلى جانب إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى لتمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.

وفي ضوء الخلل في موازين المدفوعات بين الدول الأعضاء، استمر الصندوق في تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للمساعدة في تمويل العجز. وفي سنة ١٩٨٧ قرر مجلس المحافظين أعضاء الدول الأعضاء من دفع أربعة أخماس الزيادة في رأس المال التي كان قد أقرها عام ١٩٨٣. كما قام الصندوق بمراجعة سياسته الإقراضية واستمر في سعيه لتطوير الأسواق المالية العربية المحلية، كما كثف نشاطه في مجال تنمية الأسواق المالية العربية، وفي تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء، والتعاون مع المصارف المركزية العربية، ساعياً إلى تقديم خدمات مماثلة مستقبلاً لما يقوم به مصرف التسويات الدولية في جنيف.

ويصـدر الصندوق مجموعات كبيرة من النشرات والدراسـات، إضـافـة لنشـاطـه التدريبي المتزايد، ومن بين ذلك ما يأتي:

١ ـ التقرير السنوي، وتقارير اجتماعات مجلس محافظي الصندوق.
٢ ـ مجموعة الدراسات الدورية وحسب الحاجة للبحوث الهادفة، ومن بين ذلك:
— التقـرير الاقتصـادي العربي الموحد، بـالتعاون مـع جامعـة الدول العـربية، والأوابك، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
— المجموعة القانونية والإجرائية.
— الإحصاءات: عن النقد والائتمان، والحسابـات القوميـة، وأسعار الصرف، ومـوازين المـدفـوعـات، والتجـارة الخـارجيـة، والـتركيب السلعي للتجـارة الخارجية، ودراسات عن الصندوق وأهدافه وعملياته.
— الدراسات والنـدوات، ومنها عن التكـامل النقـدي العربي، وتنسيق أسعـار الصرف، وآفـاق التـطورات المستقبليـة للتعـاون النقـدي العـربي، والتـطور التـاريخي للأنـظمة النقـدية العـربية، ومفهـوم التنمية الـعـربيـة ومتطلباتهـا، واتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الأقطار العربية، وأسواق المال في الدول العربية، ورغم نشاط الصندوق، والإطار الأساسي لنظام التسويـات الدوليـة وانتقـال القوة العـاملة بين الأقـطار العـربيـة، ودليـل ميـزان المـدفـوعـات، والتصحيح والتنمية في البلدان العربية... إلخ.

وفي إطار السعي الحثيث لتحقيق التكامل المصرفي والنقدي العربي في المستقبل، فإن المدير المصرفي لا بد أن يكون على تماس مباشر بنشرات الصندوق، الدورية منهـا التي تعكس حصول الدول الأعضاء على القروض المختلفة من الصنـدوق في ضوء مـوازين مدفوعاتها، والدراسات المتخصصة التي تلبي حاجة المدير المصرفي لمعرفة نشاط مصرفي متخصص، أو اقتصادي متخصص مما يقع ضمن اهتمامات الصندوق. كما أنه يتمكن من متابعة قيام الدولة المقترضة بتصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها المتعاقبة.

(ثانياً) نشرات المصـارف العـربيـة المشـتركـة، والمصـارف العـربيـة الإقليمية:

أدت الزيادة الكبيرة في العائدات النفطية، وخاصة منذ بدء الحقبة النفـطية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وحتى قبيل انحسارهـا، إلى توجـه العديـد من المصارف العـربية، والـدول العـربية (النفـطية منهـا بوجـه خاص)، إلى التعـاون فيما بينهـا ومع المصـارف الأجنبية

المعروفة (سواء بمبادرة من الأخيرة أو بمبادرة عربية) لتأسيس مصارف عربية مشتركة، كانت مقرات بعضها داخل الدول العربية، في حين استقرت الأخرى في الأسواق النقدية والمالية المعروفة. وتقوم هذه المصارف بدور مهم في «إعادة تدوير» الفوائض المالية العربية باتجاه الحكومات والقطاع العام في الأقطار العربية، وبشكل خاص عن طريق «القروض المشتركة». وتنقسم تسهيلات الإقراض إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، كما تعددت الأغراض من تمويل التنمية، إلى تمويل الإنفاق العام (تمويل العجز بالموازنة)، إلى تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات.

وإلى جانب ذلك، أُنشئت مصارف إقليمية لتمويل التنمية، تقترب في نشاطاتها كثيراً من نشاطات الصناديق، بحيث يصعب في الغالب تمييزها عنها. ومن بين هذه: البنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (وسيشار إلى نشاط الصناديق العربية والإقليمية في الفقرة الثانية من هذه الورقة المتعلقة بالبيانات المالية). ومن ناحية أخرى، برزت مصارف قطرية في نشاطات قومية، أو إقليمية، مثل المصرف العربي الليبي الخارجي. كما أنشئت مؤسسات مصرفية عربية، إثنان منها كبيرة الحجم، هما المؤسسة المصرفية العربية، وبنك الخليج الدولي.

والمدير المصرفي يعيش هذا النشاط المصرفي العربي والدولي المشترك، الذي أخذ يؤثر، بشكل ملحوظ، في الاقتصادات القطرية، وفي تحقيق التكامل المصرفي والمالي والاقتصادي العربي. فالتسهيلات المصرفية خرجت من التركيز على إطارها القطري إلى دائرة إطارها القومي، في إطار انفتاح دولي متزايد، وتحرير للقيود النقدية والمصرفية، وخطى حثيثة لتحقيق التكامل والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية.

وتقوم هذه المصارف، بأنواعها أعلاه، بإصدار تقارير سنوية ونشرات ودراسات، توضح مصادر تمويلها (العربية وغير العربية) وأوجه استخدام أموالها (العربية وغير العربية كذلك). ومن بين أهم المؤشرات التي يعنى بها المدير المصرفي توزيع الائتمان داخل القطاعات الاقتصادية، ودرجة التكامل بين النشاط المصرفي المحلي والعربي والدولي، وحركة رؤوس الأموال، وهيكل أسعار الفائدة التي بموجبها تتحرك الأموال العربية والدولية في الدخول إلى القطر المعني أو الخروج منه، والشروط الأخرى لتقديم القروض. وإذا ما أخذت المؤشرات مع ما ورد أعلاه من بيانات السلطة النقدية المحلية، فإن صورة أكثر تكاملا تبرز أمام المدير المصرفي في تقديره لمجمل التطورات النقدية والمصرفية، وآفاق التنمية.

(ثالثاً) الدوريات المصرفية و(الاقتصادية) العربية:

وعلى الصعيد القومي، هناك الآن مجموعة جيدة من الدوريات المصرفية (الاقتصادية التي تعنى بالمصارف) التي تنشر البحوث والدراسات العلمية في القطاع المصرفي، وتعنى بعلاقات هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وتخصص لقاءات علمية لبحث مشكلة أو موضوع مصرفي معين. ومن بين أهم هذه الدوريات المتاحة أمام المدير المصرفي في الوطن العربي:

- المصارف العربية، التي يصدرها اتحاد المصارف العربية.
- البنوك، التي تصدر بالعربية عن شركة مدل إيست برس (باريس - بيروت).
- الاقتصاد والأعمال، تصدر في باريس.
- دليل المصارف العربية.

هذا إلى جانب دوريات باللغة الإنكليزية تعني بالمصارف العربية، منها:

- Arab Banker (Arab Bankers Asoociation, London).
- Arab Banking and Finance (Falcon, Bahrain)

ويكاد أن يكون القطاع المصرفي أوفر حظاً من غيره في مجال الدوريات العلمية المتخصصة، ينافسه في ذلك فقط قطاع النفط. ولذلك، فإن المدير المصرفي يجد وفرة من البيانات المصرفية الدورية والاستثنائية التي يستطيع متابعتها لاستخلاص الاتجاهات النقدية والمصرفية العامة، العربية والدولية.

٢ - البيانات والمعلومات المصرفية الدولية:

(أولاً) صندوق النقد الدولي:

أسس الصندوق سنة ١٩٤٦ بموجب اتفاقية برتن وودز، وهو يتخصص بتمويل العجز في موازين المدفوعات وتصحيح الاختلالات فيها. والأقطار العربية أعضاء في الصندوق، لكل منها حصة، تدفع بنسبة (٢٥٪) ذهب أو عملات قابلة للتحويل، و(٧٥٪) بالعملة الوطنية على شكل سندات تصدرها الدولة بدون فائدة لصالح الصندوق. ويجري الصندوق دورياً عملية إعادة تقييم لحصص الأعضاء في ضوء مؤشرات معينة، ويمكن زيادة الحصة (بالتصويت) في ضوء ذلك. وتمنح اتفاقية الصندوق حقوقاً للسحب عن طريق شراء العملات القابلة للتحويل مقابل العملة

الوطنية. وعدلت هذه الحقوق مرات عديدة باتجاه إتاحة نسب أعلى من السحب، وتغطية العجز الناشيء في موازين المدفوعات. ويمكن للأقطار العربية الاستفادة من حقوق السحب كما يأتي:

(أ) الشريحة الاحتياطي، وهو السحب الذي يجريه العضو بما يجعل الصندوق يمسك من عملته إلى حد الحصة الأصلية، بدون أن يتضمن ذلك ائتماناً مقدماً من الصندوق للعضو، وبإنجاز السحب يكون الصندوق قد أمسك (١٠٠٪) من حصة العضو (كحد أقصى) بالعملة الوطنية.

(ب) شريحة الائتمان، وتأتي بحدين، حد الائتمان الأول وبموجبه يستطيع العضو سحب (٢٥٪) من مجموع حصته بالصندوق بما يجعل مجموع سحوباته (١٢٥٪) من الحصة، ثم للعضو بعد ذلك سحب «الائتمان المهيأ»، بما يعادل (٧٥٪) من حصته الأصلية. وبسحب الأخير تكون موجودات الصندوق من عملة العضو قد بلغت (٢٠٠٪).

(جـ) شريحة التمويل التعويضي، استحدثت منذ سنة ١٩٦٣، حيث يقدم الصندوق تسهيلات إضافية للدولة المصدرة للمواد الأولية لتتمكن بموجبه من شراء العملات الأجنبية اللازمة لتمويل موازين مدفوعاتها، ولحد (٢٥٪) من الحصة.

(د) التسهيلات الممتدة، بدأ العمل بها منذ سنة ١٩٧٤، وبموجبها يقدم الصندوق تسهيلات إضافية لآجال متوسطة لتمكين العضو من مواجهة اختلالات هيكلية أساسية في ميزان المدفوعات.

(هـ) التسهيلات التكميلية، لحدود تتراوح بين (٩٥ ـ ١١٥٪) من الحصة وبحدود (٢٨٠ ـ ٣٤٥٪) خلال كل ثلاث سنوات وبما يجعل المتراكم لا يزيد عن (٤٠٨ ـ ٤٥٠٪) من الحصة.

(و) تسهيلات المخزون السلعي الأمان، وتمنح لمصدري السلع الأساسية كالمطاط والسكر.

(ز) تسهيلات النفط، وتمنح للعضو لتمكينه من تغطية استيرادات النفط خاصة بسبب زيادة الأسعار.

(ح) تسهيلات التصحيح الهيكلي، استحدث منذ سنة ١٩٨٦ لتقديم عون لميزان المدفوعات في الأقطار منخفضة الدخل.

أما أهم النشرات التي يصدرها الصندوق فيمكن تبويبها بالمجموعات الآتية:

- الإحصاءات المالية الدولية (IFS) تصدر شهرياً، وسنوياً، ولها ملاحق دورية، منها الملحق الخاص بمالية الدولة، والملحق الخاص بالأسعار، والسيولة الدولية، والمدخلات والمخرجات.
- إحصاءات موازين المدفوعات، سنوية، وشهرية.
- إحصاءات اتجاه التجارة، سنوية، وشهرية.
- إحصاءات مالية الدولة، سنوية وشهرية.
- التقرير السنوي للصندوق، وخلاصة الدراسات السنوية للتقرير السنوي.
- ترتيبات التحويل الخارجي وقيود التحويل الخارجي، سنوية.

كما يصدر الصندوق دراسات دورية عديدة، على رأسها:

فصلية - Staff Papers

- Finance and Development

وتصدر كذلك بالعربية باسم التمويل والتنمية.

- كما يصدر الصندوق، لوحده، أو بالاشتراك مع المصرف الدولي وغيره، دراسات عديدة لمعالجة مشكلات محددة، أو تغطية موضوعات نقدية ومصرفية معينة. هذا إلى جانب الندوات واللقاءات الدورية، التي تنشر حصيلتها باستمرار.
- ومن الأوراق المهمة التي يصدرها الصندوق «الاستشارات» القطرية، وهي تمثل حصيلة الاجتماعات السنوية التي يعقد المثلون عنه مع المسؤولين في المصارف المركزية للدول الأعضاء، لدراسة التطورات السنوية الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية، ووضعها على شكل تقرير سنوي لكل عضو.

والاحصاءات المالية الدولية (IFS) على سبيل المثال، تتقدمها إحصاءات إجمالية عن السيولة الدولية، وأسعار الصرف، والمركز تجاه الصندوق، والصيرفة الدولية، وأسعار الفائدة، ومقارنة الكلف والأسعار، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، وقيم وحدة الصادرات، والواردات، وأسعار السلع. ثم تخصص صفحتان أو أكثر لكل عضو، حسب الألفباء. ومثل ذلك، إحصاءات مالية الدولة (GFS)، مع مراعاة تخصصها، وهكذا.

ويمكن للمدير المصرفي متابعة البيانات والمعلومات النقدية والمصرفية والمالية عن بلده وعن الأقطار الأخرى شهرياً وسنوياً، إضافة لمتابعته للإجماليات المالية والاقتصادية. وتعد إحصاءات الصندوق الأساس للكثير من الإحصاءات العربية التي تصدر لاحقاً مع إعادة تنظيمها، أو بدون ذلك.

(ثانياً) الدوريات النقدية والمصرفية القطرية والدولية المتخصصة:

هناك الكثير من الدوريات النقدية والمصرفية التي تصدر في العالم، التي يمكن للمدير المصرفي متابعتها ومن ذلك:

تصدر في لندن	- The Banker
تصدر في لندن	- The Banking World
تصدر في لندن شهرياً	- Euromoney Bank Report
تصدر في لندن فصلياً	- Journal of International Money and Finance
تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية	- Journal of Monetary Economics

هذا إلى جانب نشرات كل من النظام الاحتياطي الأمريكي وخاصة النشرة الفصلية (Federal Reserve Bulletin) والنشرة الفصلية لبنك انكلترا (Quarterly Bulletin) وهي وثيقة نقدية ومصرفية مهمة. وتصدر إلى جانب التقرير السنوي.

كما يصدر مصرف التسويات الدولية (جنيف) (BIS) تقريراً سنوياً غنياً بالبيانات المصرفية الدولية، ويعزز المصرف ذلك بسلسلة من الدراسات.

ثانياً ـ تحليل البيانات المالية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

البيانات المالية تكمل البيانات النقدية والمصرفية، في إطار تكوين صورة أشمل عن القطاع المالي، الذي يضم إلى جانب المصارف، الأجهزة والمؤسسات المالية الكثيرة، وعلى رأسها وزارات المالية ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية، بما فيها المصرف الدولي. ويمكن تبويب هذه البيانات إلى مجموعتين أساسيتين هما: البيانات والمعلومات المالية القطرية، والبيانات والمعلومات المالية الخارجية، العربية والدولية.

أ ـ البيانات والمعلومات المالية القطرية

وهي تقسم بدورها إلى: موازنة (مالية) الدولة، والبيانات والمعلومات المالية الأخرى.

١ ـ موازنة (مالية) الدولة:

(أولاً) طبيعة البيانات وتعريف الحكومة إحصائياً:

تؤثر الحكومة على الاقتصاد الوطني من خلال عدد متنوع من معاملاتها: المشتريات

والمدفوعات للسلع والخدمات، والمتحصلات من الضرائب والمبيعات، والمدفوعات التحويلية، ومعاملات الإقراض والاقتراض. ومن أجل تقديم بيانات تخدم أغراض التحليل المالي والاقتصادي عن أنشطة الحكومة، تجمع هذه المعاملات على شكل إحصاءات مالية الحكومة. ولغرض التبويب، تعرّف الحكومة على أنها تغطي جميع الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية، أي تنفيذ السياسة العامة من خلال تقديم الخدمات المختلفة، وتحويل للدخل مدعومة بشكل أساسي بالجبايات الإجبارية على القطاعات الأخرى.

(ثانياً) بعض المؤشرات عن المالية العامة للدولة:

(أ) العجز أو الفائض في الموازنة:

يعادل العجز (أو الفائض) الكلي المقابلة بين عنصرين هما: العنصر الأول هو الايرادات زائداً المنح، والعنصر الثاني هو النفقات زائداً الإقراض ناقصاً السداد:

العجز/الفائض الكلي = (الإيرادات + المنح) − (النفقات + القروض ناقصاً السداد).

وفي حين أن النفقات الحكومية تضيف إلى الطلب الكلي، بينما تنقص الضرائب والرسوم الأخرى منه. وعليه، فإن تأثير عمليات الموازنة على الطلب الكلي يكون أكبر كلما ارتفع مستوى النفقات وقل مستوى الايرادات الحكومية. وهذا يستدعي استخدام العجز/ الفائض الكلي بالموازنة كمقياس مختصر لموقف السياسة المالية. غير أن هناك نقطتي ضعف رئيسيتين في هذا المقياس، أولاهما أنه يعكس كلا من أثر الموازنة على الاقتصاد، وأثر الاقتصاد على الموازنة في الوقت نفسه. أي أن العجز المالي هو نتيجة لإجراءات السياسة المالية بقدر ما هو انعكاس لوضع الاقتصاد. وبالتالي، فإن العجز/ الفائض الكلي يمكن أن يمثل مقياساً غير صحيح لموقف السياسة المالية. وباعتباره كذلك فهو مقياس يعطي إشارات مضللة أمام الذين يحاولون اختيار الإجراء المناسب للسياسة المالية. كما أن استخدام الميزان الكلي كمؤشر للتأثير المالي يفترض ضمناً أن كل أنواع الإيرادات والنفقات تمارس أثراً متعادلاً على الطلب الكلي، وهذا قد لا يكون صحيحاً (اثر مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من الخارج على الطلب الكلي يختلف عن مشترياتها المحلية). وعلى صعيد الضرائب، فإن التأثير على الطلب قد يختلف ويتنوع لأن بعض تدابير الايراد تؤثر بدرجة أكبر على الاستهلاك والاستثمار، بينما يؤثر البعض الآخر أساساً على المدخرات.

(ب) تمويل العجز (الدين العام):

ينبغي، بالضرورة، تمويل العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من الداخل، أو من الخارج، أو بمزيج من الإثنين. أما المصادر المحلية لتمويل الموازنة فهي السلطة النقدية، ومصارف الايداع النقدي، والقطاع غير المصرفي. ويمكن لنمط تمويل عجز معين في الموازنة أن يمارس أثراً كبيراً على تأثير السياسة المالية. فأثر السيولة على اقتصاد يعاني من عجز مالي يختلف باختلاف وسيلة تمويل العجز، التي قد تتمثل في بيع سندات الحكومة للجمهور، أو للمصارف أو للسلطة النقدية. فمبيعات السندات إلى الأفراد قد تغير من تكوين ثرواتهم ولكن دون تغيير مستوى هذه الثروات بالضرورة. أما الاقتراض من المصادر فقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تقليل طلب القطاع الخاص على الائتمان، أو حدوث تزاحم بين الحكومة والقطاع الخاص بخصوص الطلب على الائتمان. ولكن ذلك سيشكل عنصراً يعمل على موازنة الأثر التوسعي للعجز المالي جزئياً. أما الاقتراض من السلطة النقدية فهو أكثر الوسائل توسيعاً لأنه يؤدي إلى زيادة النقد الاحتياطي ثم إلى زيادة الرصيد النقدي.

والنمط السائد لمسك الدين العام في الأقطار العربية هو حيازته من قبل السلطة النقدية بالدرجة الأولى، تأتي بعدها في الأهمية مصارف الإيداع النقدي. وهكذا يكون النظام المصرفي هو الماسك الأعظم للدين العام. أما بالنسبة المتبقية من الدين المحلي، فإنه ممسوك من قبل المؤسسات المالية الوسيطة (شركات التأمين، وصناديق التقاعد والضمان، وصناديق توفير البريد. . .)، والقطاع العام غير المالي. إما القطاع العائلي والأعمال الخاصة فلا يمسك إلا نسبة ضئيلة منه. وقد يكون مسك مصارف الايداع لجزء ملحوظ من الدين العام أما بسبب الزامها من قبل السلطة النقدية أو بسبب شحة الاستثمارات المقبولة البديلة.

ويتوقف اثر تمويل العجز من مصادر خارجية على الطلب الكلي على طريقة استخدام هذا التمويل. فإذا ارتبط الاقتراض الخارجي بالنفقات الخارجية (كما هو الحال بالنسبة لمعظم مساعدات التنمية الرسمية)، فلن يكون لذلك أثر مباشر على الطلب المحلي. ومع ذلك يمكن أن يضع القطاع الخاص في توقعاته بأن الزيادة في خدمة الدين الخارجي ستؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية الخارجية المستقبلية، وتخفيض الدخل المتاح المتوقع في المستقبل. ويمكن لهذا بدوره أن يقلّل من النفقات الحالية للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يكون للاقتراض الخارجي المستخدم لتمويل الانفاق المحلي أثر توسعي على الاقتصاد المحلي.

(جـ) التمييز في البيانات المالية بين الانفاق الجاري والاستثماري (الرأسمالي):

ومن المؤشرات المالية المهمة مقدار ما تخصصه الدولة في موازنتها الموحدة (شاملاً خطة التنمية) من أموال لتمويل الانفاق الجاري قياساً بما تخصصه لتمويل الانفاق الرأسمالي الذي يمتد في أثره لسنوات عديدة. فالنفقات الرأسمالية تشمل حيازة أصول يتوقع استخدامها لأكثر من عام في عملية الإنتاج (بناء معمل، أو جسر، أو سد، أو مستشفى. . .). ومن المعروف أن توجيه قدر متزايد من الأموال نحو الاستثمار سيؤدي تدريجياً إلى توسيع قاعدة وسائل الإنتاج، وبالتالي العمالة والدخل والإنتاج ثم الإدخار الموجه للاستثمار في مرحلة لاحقة.

ومن البيانات المهمة هنا الفائض/ العجز في الميزان الجاري لموازنة الدولة، أي الفارق بين الإيرادات والنفقات الجارية. ويمكن استعمال الفائض المذكور كمقياس للإدخار الحكومي، وبالتالي قدرة الدولة على تمويل جزء من النمو الاقتصادي من فائض الميزان الجاري لموازنتها.

غير أن هناك مشكلات في التمييز بين الانفاق الجاري والاستثماري لا مجال لذكرها بالتفصيل، مثل اعتبار الصيانة الرئيسية انفاقاً جارياً، والتمييز بين فقرات التحويلات الموجهة للمؤسسات العامة غير المالية. ومن جهة أخرى، هناك مشكلات في تفسير الأثر الإيجابي للإدخار الحكومي في الميزان الجاري، إذ قد تؤدي زيادة الضرائب إلى انكماش ادخار القطاع الخاص وبالتالي مقابلة الأثر الايجابي للادخار الحكومي.

(د) تبويب الانفاق الحكومي حسب القطاع، وحسب بنود الانفاق الرئيسية:

كما تبوب بيانات الانفاق الحكومي قطاعياً، وحسب بنود الانفاق، مما يعكس توجهات الدولة في الانفاق، وبالتالي تأشير المجالات المتاحة للعمليات المصرفية. والتبويب القطاعي يأخذ تقريباً، في الموازنة، شكل الاعتمادات المخصصة للوزارات والأجهزة الأخرى غير الوزارية (الزراعة، الصناعة، النقل، التربية. . .)، ويمكن متابعة تركز الانفاق الحكومي على مجموعة قطاعية معينة لغرض استنباط الفرص المتاحة أمام المصارف للاستفادة من القوة الشرائية أو تمويل المشروعات (بما فيها الجارية والاستثمارية). كما تبوب النفقات العامة نوعياً إلى: الرواتب والأجور ومنافع العاملين

والتقاعد، ثم إلى المشتريات المحلية من المستلزمات السلعية والخدمية، ثم إلى التحويلات (الفوائد، الدعم، المنح . . .).

(هـ) تبويب بيانات الايرادات الحكومية:

تبوب الايرادات الحكومية في مجموعات رئيسية هي: الضرائب المباشرة والرسوم (ضرائب الدخل، والأرباح الرأسمالية، والشركات، ورسم الطابع . . .)، وضرائب غير مباشرة (الكمارك والمكوس)، وايرادات من المؤسسات العامة، وغيرها. وتتابع المصارف تطور العبء الضريبي، ليس فقط لأنها كمنشآت أعمال تخضع له، وإنما لمعرفة مدى ما تستقطعه الدولة من الدخول وما تبقيه كدخول متاحة للانفاق العائلي والخاص، أو انفاق القطاع العام. فتخفيض العبء الضريبي يشجع الاستثمار، ولو أن جزءاً من الاستثمار (للأفراد، والمنشآت) يكون مصدره التخفيض الضريبي ذاته. كما أن خفض الرسوم الكمركية والمكسية يدفع بمنشآت الأعمال إلى التوسع في خططها الاستثمارية، وبالتالي خلق الفرص الاقتصادية الجديدة أمام المصارف. وفي أحيان أخرى، قد تؤدي زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى شحة السيولة واضطرار المنشآت للاقتراض من المصارف، ولو أن مثل ذلك الحال لا يدعو المصارف إلى التوسع بمنح الائتمان، لها، إذا ما التزمت بالمعايير السليمة لتقدير المركز الائتماني.

(ثالثاً) تجميع البيانات المالية العامة لغرض التحليل:

يتطلب عرض إحصاءات مالية الحكومة تجميع إحصاءات مكونات الحكومة من وزارات ووحدات ووكالات تابعة. ومن خلال فحص وتبويب جميع معاملات مكونات الحكومة في الحسابات المفصلة (الذي تجريه الجهات المسؤولة عن موازنة، وحسابات الدولة بوزارة المالية)، يتم التعرف على العمليات الداخلية الواجب استبعادها في سبيل إعطاء صورة موحدة لإحصاءات مالية الحكومة. والهدف من ذلك هو الحيلولة، دون وجود ازدواج في احتساب المعاملات الحكومية. وتقاس ايرادات الحكومة ونفقاتها على أساس إجمالي من أجل إعطاء صورة عن الحجم الكلي للمعاملات الحكومية. ولذلك، فلا تجرى عمليات تسوية بين الإيرادات والنفقات للوحدات الحكومية، ويظهر بالكامل حجم كل من الإيراد والانفاق. كما تقيد المعاملات الحكومية على الأساس النقدي وليس التراكمي في المحاسبة.

ويلقي التحليل المالي لإجماليات الايراد والانفاق الحكومي الأضواء على المشاكل

المتعددة لإدارة مالية الدولة، والهادفة نحو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والنمو الاقتصادي المنظم. كما يساعد في تقييم حجم الاختلال المالي في الاقتصاد، والتعرف على القطاع الذي شهد ذلك الاختلال أو تسبب فيه، وأخيراً مدى التناسق بين السياستين المالية والنقدية.

وفي هذا التجميع، تعرف الحكومة المركزية «على أنها جميع الوزارات والإدارات الحكومية والمكاتب والهيئات وصناديق الضمان الاجتماعي التي تعد بمثابة وكالات أو أدوات للسلطة المركزية. وتستثنى من ذلك المؤسسات العامة التي تقوم بتوفير سلع وخدمات على أساس تجاري وبغرض تحقيق الربح من نشاطها، لأنها تدخل في تبويب «القطاع العام غير المالي».

٢ ـ الصناديق القطرية للتمويل، وجهاز الإحصاء المركزي:

وبالإضافة إلى البيانات المالية التي تعدها وتنشرها وزارة المالية (الخزانة) هناك عدد متزايد من الصناديق القطرية التي تعنى بتمويل المشروعات العربية، والتي تستهدف الدولة منها تقديم القروض والمساعدات للأقطار العربية وغيرها من الأقطار النامية. ومن بين النماذج لذلك: صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والشركة العربية للبيئة والاستثمارات الخارجية. وتقوم «أمانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية» (والتي مقرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الكويت) بتجميع البيانات الدورية عن عمليات كل من الصناديق القطرية (الوطنية) والصناديق العربية المشتركة (التي سيشار إليها لاحقاً) وتنشرها فصلياً في «ملخص العمليات التمويلية الممنوحة للدول النامية». هذا عدا ما تنشره الصناديق ذاتها من تقارير ودراسات دورية.

وسواء أكانت عودة المدير المصرفي إلى «ملخص العمليات. . .» أعلاه أم إلى التقارير الدورية المفصلة للصناديق، فإن هناك معلومات غنية عن توزيع التمويل العربي، الموجه قطرياً، إلى أقطار أخرى. وقد تكون هناك فرص كثيرة لاستكمال التمويل وذلك بتمويل محلي لغرض إكمال المشروعات التي ينصب عليها التمويل. هذا إلى جانب ما تخلقه هذه الصناديق، بسبب تمويلها للمشروعات، من فرص جديدة للدخل والعمالة والادخار في الأقطار المستفيدة.

وإلى جانب ذلك، هناك الإحصاءات الدورية التي ينشرها دورياً الجهاز المركزي

للإحصاء (أو دائرة الاحصاء) عن مالية الدولة، بشكل مؤشرات أساسية عن مصادر الإيرادات الحكومية، ونفقاتها، مبوبة بأشكال مختلفة، والعجز/ الفائض، مع تفاصيل لفقرات كل من هذه المجموعات المعلوماتية الأساسية.

ب ـ البيانات المالية الخارجية (العربية والدولية)

كما أشير أعلاه، فإنه يمكن تقسيم البيانات المالية الخارجية إلى مجموعتين فرعتين هما: العربية، وغير العربية.

١ ـ البيانات المالية الخارجية العربية:

تضم هذه المجموعة البيانات المالية التي ينشرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصناديق العربية المشتركة الأخرى، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إضافة إلى الدوريات العلمية المالية العربية.

(أولاً) بيانات الصناديق العربية المشتركة:

تنقسم مؤسسات التمويل الإنمائي العربي إلى مجموعتين، هما مؤسسات قطرية (وقد سبقت الإشارة أعلاه إلى الصناديق القطرية)، ومؤسسات متعددة الأطراف (وقد سبقت الإشارة إلى بعضها التي تأخذ شكل المصارف المشتركة). وعليه، فالمؤسسات متعددة الأطراف (عدا المصارف) هي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. ويقوم الصندوقان الأخيران بتقديم التمويل الإنمائي، وذلك في الغالب بعد إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المنوي تمويلها، مع بعض الاستثناءات. وتقدم قروضاً ميسّرة (بشروط سهلة) للأقطار العربية الأقل نمواً للدول الفقيرة الأخرى. ويستحوذ القطاع العربي العام على غالبيته ما قدمته هذه المؤسسات للأقطار العربية سواء على شكل قروض مباشرة، أو ضمانات.

ويقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (مقره الكويت) بمهمات كبيرة في مجال نشر البيانات النقدية، المصرفية، المالية، الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين ما ينشر دورياً ما يأتي:

ـ التقرير السنوي.

- صافي التدفقات المالية للدول العربية: أنماط ومصادر التدفقات.
- ملف المعلومات القطري للمؤشرات والبيانات الأساسية الانمائية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية (لكل قطر عربي، ودورياً).
- ملخص المؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية.
- الحسابات القومية للدول العربية.
- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية: البيانات الأساسية، الاستثمارات المستهدفة ـ التنفيذ الفعلي.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- المؤشرات والبيانات المالية والنقدية للدول العربية.
- التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة.
- التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية (تجاه بعضها البعض وتجاه العملات الرئيسية في العالم).
- الدول العربية: بيانات وإحصاءات اقتصادية.
- ملخص العمليات التمويلية الممنوحة إلى الدول النامية (يصدر في إطار أعمال أمانة التنسيق، كما أشير لذلك أعلاه).
- قروض مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية للدول العربية (البيانات الأساسية ـ التوزيع القطاعي).
- ملخص قروض الدول المنتجة للنفط والسحوبات منها والميسّرة وغير الميسّرة للدول العربية.
- قروض البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية للدول العربية المقترضة.
- دليل الاتصال بالهيئات الرسمية العربية الوطنية والمنظمات والمؤسسات العربية القومية والإقليمية العاملة في إطار العمل العربي المشترك للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات الأمن المتحدة ووكالاتها.
- وغير ذلك...

هذا عدا ما ينشره الصندوق من دراسات الجدوى والدراسات الاقتصادية قبل أن يقدم تمويله، سواء على أساس المشروع، أو لتمويل دولة معينة.

لذلك، فأمام المدير المصرفي العربي بيانات غزيرة ومتنوعة، سواء ما اختاره

الصندوق منها على شكل مؤشرات (نقدية - مصرفية - مالية - اقتصادية - اجتماعية) قطرية، أو على شكل مؤشرات (مماثلة) مجمعة للدول العربية، لغرض المقارنة القطرية، أو لمتابعة احصاءات عربية، على سبيل المتوسط، وملاحظة تطور مؤشرات قطر معين بالقياس لها. كما تصح هذه المقارنة قطاعياً (الصناعة العربية، مثلاً).

(ثانياً) بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وبعض الدوريات المالية العربية:

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ تأسيسها منذ ١٩٧٥ (مقرها الكويت) بتوفير الضمان للمستثمر العربي والمصدّر العربي وذلك بتعويضهما تعويضاً مناسباً عن المخاطر الناجمة عن مجموعة من المخاطرة، كما تعمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية. وهي تقوم بإعداد ونشر العديد من البيانات المالية العربية. ومن بين أهم ما تنشر، ما يأتي:

- تقارير سنوية ودوريات، ومطبوعات تعريفية.
- مناخ الاستثمار (سنوياً).
- أدلة المستثمر في الدول العربية.
- الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية.
- ضمان الاستثمار، ضمان ائتمان الصادرات.
- تقنيات الاستثمار، صياغة المشروعات المشتركة، ملف المشروع.
- الأسواق المالية، مؤسسات التمويل، التمويل المشترك، تحويلات المغتربين.
- التبادل التجاري العربي.
- تشريعات الاستثمار في الدول العربية، الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية.
- دراسات قانونية حول تشريعات الاستثمار، تأسيس الشركات في الدول العربية.
- الرقابة على النقد على الدول العربية، المعاملة الضريبية في الدول العربية.
- دراسات مقارنة.

وتأتي استفاد المدير المصرفي العربي من هذه النشرات في مجالين أساسيين: الاستفادة من خدمات المؤسسة (ضمان الصادرات، وضمان الاستثمار)، ومتابعة التطورات المالية والاقتصادية والتشريعية في الدول العربية، قطرياً وبشكل مجمّع.

ومن بين الدوريات العربية التي تتابع الأسواق المالية العربية مجلة «البورصات العربية» التي صدرت منذ سنة ١٩٨٥ عن الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، إذ تضم دراسات عن تطور الأسواق المالية العربية، إضافة لدراسات مصرفية واقتصادية ذات علاقة.

٢ ـ البيانات المالية الخارجية الدولية:

يمكن تبويب هذه المجموعة من البيانات إلى مجموعتين فرعيتين هما: المصرف الدولي ومؤسساته، والدوريات المالية الدولية، وبخاصة الفايننشال تايمس.

(أولاً) المصرف الدولي ومؤسساته:

أسس سنة ١٩٤٦، وتنصب معظم عملياته حالياً على تمويل التنمية في الدول النامية، وتساهم الأقطار العربية في رأسماله، وتخضع حصصها لإعادة تقييم دورية، وتزداد بعد التصويت عليها. كما يقترض المصرف من الغير (مباشرة، سندات...) لتعزيز إمكاناته الإقراضية.

ويستند المصرف في منح قروضه إلى إعداد دراسة الجدوى للمشاريع بعد زيارات موقعية وجمع البيانات المختلفة، إضافة إلى دراسته للوضع الاقتصادي والمالي للدولة المقترضة. ويقدم قروضة إما بمفرده أو بالاشتراك مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى، وبترتيبات متنوعة، إضافة إلى قيامه بضمان القروض المقدمة من الغير للدولة المقترضة. وقد تزايد دور المصرف في ترتيب القروض المشتركة، وخاصة في مجال تمويل استيراد السلع الرأسمالية، لتنفيذ المشروعات. وتأخذ هذه المشاركات في الآونة الأخيرة ثلاثة أشكال: المساهمة المباشرة للمصرف في مسك الأقساط ذات الاستحقاقات المتأخرة، وضمان المصرف للأقساط الأخيرة، وقبول المساهمة المحتملة في الاستحقاقات الأخيرة (خدمة دين متغيرة). ويقوم المصرف بتقديم تمويل الجزء الأجنبي من مستلزمات إنشاء المشروع ويمتد تمويله أحياناً للجزء المحلي كذلك. وقد أسس سنة ١٩٦٥ مركزاً لتسوية النزاعات الاستثمارية.

وترتبط بالمصرف مؤسستان هما شركة التمويل الدولية، وهيئة الإنماء الدولية. فالشركة مؤسسة متعددة الأطراف أسست سنة ١٩٦٥ هدفها تشجيع نمو استثمار القطاع الخاص في النشاطات الإنتاجية، وتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والإدارية والتمويلية. وتأخذ العمليات التمويلية للشركة إما شكل المساهمة بأسهم

المشروع، أو تقديم القرض له بدون ضمانة الدولة. أما هيئة الإنماء الدولية فتقدم القروض الميسرة جداً للدول النامية، وخاصة الفقيرة منها. وتمتاز تسهيلاتها بالأجل الطويل والفوائد المنخفضة إلى جانب تقديم المساعدات بما في ذلك المشاريع الاجتماعية.

وينشر المصرف الدولي والشركة والهيئة أعلاه مجموعة كبيرة من التقارير والنشرات الدورية والدوريات، والدراسات الاقتصادية القطرية، والمتخصصة بموضوع معين، لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وكعيِّنة (فقط) من نشراته، يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

– التقرير السنوي للمصرف، وللشركة، وللهيئة

- World Debt Tables (External Debt of Developing Countries).

- World Bank Staff Working Papers

حيث بلغ عددها الآن أكثر من (٧٠٠) دراسة متخصصة.

– التطور الاقتصادي في قطر معين (وخاصة الأقطار التي اقترضت من المصرف، وقد نشر حوالي ١٠٠ تقرير قطري من هذا النوع).

– عدة مجلدات سنوية، توزع لقيادات (Country Briefs) المصرف، والمصارف المركزية، ووزارات المالية في الدول (Proceedings of Annual Meetings).

– دراسات اقتصادية متخصصة.

– دراسات جدوى تمويل المشاريع.

ويعكس التقرير السنوي للمصرف، بوجه خاص، تصويراً اقتصادياً شاملاً للعالم. فتقرير سنة ١٩٨٨ على سبيل المثال ضم المحتويات الآتية:

– الموقف الاقتصادي: نظرة دولية.

– المصرف الدولي: السنة المالية ١٩٨٨ (خلاصة).

– تمويل المصرف الدولي.

– سياسات وعمليات المصرف الدولي.

– نظرات اقتصادية إقليمية: أفريقيا، آسيا، أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

– أميركا اللاتينية والكاريبي.

– خلاصة المشروعات التي تم تمويلها.

– خلاصة الحسابات الختامية لشركة التمويل الدولية، وهيئة الإنماء الدولية.

– مجموعة من الإحصاءات المساندة.

(ثانياً) الدوريات والنشرات المالية الدولية المهمة:

هناك عدد كبير من الدوريات والنشرات المالية الدولية التي تصدر بشكل خاص في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. ويمكن عرض عينة مهمة، مع إشارة خاصة إلى الفايننشال تايمس الصادرة في لندن. وسيؤكد هنا على الدوريات المهنية أكثر من الأكاديمية، لأن الأخيرة تعد بالمئات ولا يمكن تغطيتها هنا.

(أ) الدوريات عدا الفايننشال تايمس:

من بين هذه الدوريات المالية المهمة التي لا غنى للمدير المصرفي العربي عنها:
الصادرة شهرياً في نيويورك:

- Institutional Investor
- Mergers and Acquisitions.
- Eruromoney Publications
- Corporate Finance
- Business Week
- Public Finance

الصادرة في هولندا فصلياً

— نشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، وهي كثيرة جداً، منها:

- Flow of Resources to Developing Countries

— سلسلات من الدراسات، يصدرها مركز دراسات التنمية في المنظمة.

- Per Jacobsen Foundation Publications

وهي سلسلة دراسات تصدر عن المؤسسة المذكورة، في واشنطن، تؤكد على المشكلات النقدية والمصرفية الدولية التي تصدرها:

- Wall Street Journal

— مؤسسة Dow-Jones في نيويورك.

— نشرات منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) وقد صدر عنها دراسات مالية مبوبة حسب الأقطار، مثلاً:

- Financial Structures in OIC Countries - Asia
- Commercial and Financial Chronicle

تصدر في نيويورك.

(ب) مجلة الفايننشال تايمس:

اختيرت هذه الدورية من قبل اتحاد المصارف العربية كعينة للدوريات المالية الدولية المهمة التي يفضل أن يشترك فيها المدير المصرفي العربي ويتابع محتوياتها باستمرار. وهي تضم مجموعات متخصصة من الأخبار والدراسات، والبيانات الاحصائية، ومن بين ذلك:

– أبرز الحوادث المالية، والمشكلات، والأخبار المالية الدولية.
– الصفقات المالية الكبيرة، وأضواء عليها.
– أسعار الفائدة، في هياكل عديدة، مع التوكيد على الأسعار القاعدية منها (Base rates).
– خدمات أسعار الأسهم - London Share Service
- FT Unit Trust Information Service
– بورصة لندن - London Stock Exchange
– أسعار السلع الرئيسية وحجم التبادل. - Commodities
– أسعار الأسهم العالمية. - World Stock Markets
– العملات، وأسواق النقد ورأس المال وأسعار الصرف
- Currencies, Money and Capital Markets
– إحصاءات السوق، وخاصة أسعار الأسهم (أرقام قياسية) والفائدة.
- Market Statistics
– الإصدارات الجديدة للأوراق المالية - Recent Issues
– الأخبار السياسية والاقتصادية العامة.

والعودة لهذه الدورية، قد تكون بالعمومية، أي بالاطلاع ومتابعة التطورات المالية العامة كما تعكسها المؤشرات الأساسية، أو أن تكون خاصة بمتابعة سعر عملة معينة، أو سعر أسهم أو سندات محددة، أو مجموعة منها، أو مجموعة سلعية. فمدير الاستثمارات (المحفظة) في المصرف يهمه متابعة الأسعار العامة، وأسعار مكونات المحفظة، والمسؤول عن استثمار غطاء العملة في الخارج، وإدارة الاستثمارات بالعملات الأجنبية، يهمه متابعة مؤشراتها، وهكذا.

ثالثاً ـ تحليل البيانات الاقتصادية وتقييم نتائجها لإدارة المصرف

وعلى غرار ما تم بشأن تبويب البيانات المصرفية والمالية، فإنه يمكن تقسيم البيانات الاقتصادية إلى مجموعتين أساسيتين: داخلية (قطرية) وخارجية (عربية ودولية).

أ ـ البيانات الاقتصادية القطرية (الداخلية)

ليس من السهل تبويب هذه المجموعة الكبيرة من البيانات، ومع ذلك يمكن تبويبها إلى بيانات عن: الحسابات القومية والأسعار، وبيانات عن خطط التنمية:

١ ـ البيانات عن الحسابات القومية والأسعار:

(أولاً) الدخل القومي، والناتج القومي، وتكوين رأس المال:

الحسابات القومية هي طريقة إحصائية ومحاسبية الغرض منها إبراز الاقتصاد القومي في عرض رقمي كامل يمكن التعرف من خلاله على مختلف مظاهر المجاميع الكلية للاقتصاد، إضافة إلى توقع تطوره بالمستقبل. فهي بيان هيكل وتطور الاقتصاد، وهدفه إتاحة المقارنات والدراسات الاقتصادية وجعل السياسات الاقتصادية أكثر وضوحاً وبموجب نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، فإن الحسابات القومية تقسم إلى أربعة أساسية هي: (١) حساب الناتج المحلي والإنفاق عليه. (٢) حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصه. (٣) حساب تمويل رأس المال وتكوينه (تكوين رأس المال والتغيير في الموجودات والمطلوبات المالية)، (٤) العمليات الخارجية (حساب جاري، وحساب رأسمالي). ويمكن أن يضاف لذلك جدول المدخلات والمخرجات، والتدفقات النقدية والمالية، والميزانية العامة القومية.

ومن بين المفاهيم الأساسية في الحسابات القومية الناتج المحلي (وهو دخل المقيمين في الدولة + دخل غير المقيمين فيها)، والناتج القومي ويساوي (الناتج المحلي + دخل المقيمين الآتي من الدول الأخرى ـ دخل غير المقيمين بالدولة نفسها).

ولو طرحت قيمة استهلاك (اندثار) رأس المال من الناتج القومي، نحصل على الدخل القومي أو (الناتج القومي الصافي).

وهناك سعر السوق وسعر تكلفة عوامل الإنتاج، إذ يتم تقييم الإنتاج عادة بسعر السوق (أي الأسعار السائدة التي تباع بها المنتوجات في السوق والتي يدفعها المستهلك

النهائي أو المستثمر). وعليه، فإن الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج = الدخل القومي بسعر السوق (− الضرائب غير المباشرة + الإعانات).

ويمكن حساب الناتج بثلاثة طرق هي: طريقة الإنتاج، وطريقة الدخل، وطريقة الإنفاق. فطريقة الإنتاج تعتمد على حساب القيمة المضافة قطاعياً (١١ قطاعاً حسب تبويب الأمم المتحدة)، أي صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في قطاع معين خلال فترة زمنية معينة. وعليه، فإن الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة من الوحدات الإنتاجية (صافي)، بسعر تكلفة عناصر الإنتاج.

أما بموجب طريقة الداخل، فإن الناتج يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج أي أنه يعادل مجموع الحصص الموزعة عليها: إيجار (ريع) وأجور، فوائد، أرباح. وتسمى الحصص عدا الأجور بفائض العمليات أو التشغيل.

وأما بموجب طريقة الإنفاق، فإن الناتج يساوي مجموع القيم المنفقة من قبل جميع الأفراد والإدارات على السلع والخدمات خلال الفترة. وفي الاقتصاد المفتوح، يضم الحساب الصادرات والواردات مع العالم الخارجي، ولذلك فالناتج المحلي الإجمالي = الانفاق الاستهلاكي + الاستثمارات (تكلفة عوامل الإنتاج) + الصادرات الصافية. وقبل تحقيق الاستثمار، فإن الادخار يحل محل الاستثمارات ويوزع الانفاق الاستهلاكي إلى انفاق استهلاكي نهائي حكومي، وانفاق استهلاكي نهائي خاص. أما الاستثمارات فتساوي تكوين رأس المال الثابت (الاجمالي) ± الزيادة في المخزون. والصادرات الصافية هي الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات منها.

ويحتسب الناتج المحلي الإجمالي عادة ولسنة معينة بالأسعار الجارية. وحيث إن الأسعار تتغير من سنة لأخرى، فقد يكون من الصعب التعرف على النمو الحقيقي للاقتصاد إذا ما قيّم الناتج المحلي لسنة ما بأسعار سنة أخرى. وعليه، فإن هناك طريقة احتساب الناتج الحقيقي، مقيماً بأسعار سنة أساس معين، وذلك باستخدام مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار المركبة.

ومن بين المؤشرات المهمة أيضاً حساب الدخل القومي للفرد الواحد، وذلك بتقسيم الدخل على عدد السكان، وغالباً ما يقسم الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان، ويتابع تطور هذا المؤشر دورياً.

لقد غدت بيانات الحسابات القومية واحدة من أهم مجموعات المؤشرات التي تتابعها إدارات المصارف، بسبب ارتباط النشاط المصرفي، في الإيداع، والإقراض

والاستثمار بالتطورات القطاعية والإجمالية في هذه الحسابات.

وهناك ملخصات مكثفة لمؤشرات الحسابات القومية تنشرها السلطة النقدية، في حين يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بطرح البيانات المفصلة.

(ثانياً) الأسعار:

هناك أرقام قياسية عديدة يحسبها الجهاز المركزي للإحصاء من أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي. فمؤشر أسعار المستهلك (CPI) بأوزان محددة للسلع والخدمات المستهلكة يؤشر تكلفة المعيشة على أساس ما يستهلكه الفرد (عموماً أو فئة العاملين. .) كما يؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة أسعار بيع السلع في أسواق الجملة، وبأوزان سلعية محددة. أما المخفض الضمني (GNP Deflator) فهو نسبة إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة إلى إجمالي الناتج المحلي «الحقيقي» في السنة نفسها.

ويأتي اهتمام كل من السلطة النقدية والإدارات المصرفية بالتغييرات في الأرقام القياسية للأسعار لأنها تعكس التضخم النقدي (ازدياد المستوى العام للأسعار)، الذي يتناسب عكسياً مع القوة الشرائية للنقود. كما أن هناك تفاعلاً متواصلاً بين حجم القروض وشروطها وارتفاع الأسعار: توجه طلبات القروض نحو الزيادة للتعويض عن ارتفاع كلف السلع والخدمات. كما يؤثر المستوى العام للأسعار في أسعار الفوائد، وقيم الاستثمارات في السوق، وفي أسعار الصادرات للعالم.

٢ ـ البيانات عن خطط التنمية:

اهتمت الأقطار العربية منذ منتصف القرن الحالي بوضع خطط طموحة للتنمية، وخاصة الأقطار النفطية منها. وقد ازدادت وتائر التنمية، في المجموعتين من الأقطار العربية (النفطية وغير النفطية) بعد الفورة النفطية في منتصف السبعينات، ولو أن سرعة التنمية قد تباطأت كثيراً بعد انحسار المواد النفطية ونشوب الحروب المحلية.

وتتابع الإدارات المصرفية تشريع خطط التنمية ونشرها، لأنها تعكس التوجيهات العامة المستهدفة للنمو الاقتصادي والاجتماعي خلال مدة الخطة ومن بين ما ينبغي متابعته من مؤشرات بهذا الخصوص ما يأتي:

(أولاً) مجموع الاعتمادات المخصصة لخطة التنمية، وتوزيعها حسب سني

الخطة، وما إذا كان نمو الاعتمادات تصاعدياً، أم مستقراً، إلى جانب احتمالات تعديل الاعتمادات بسبب تحسن مصادر التمويل. وتقسم مصادر التمويل إلى تلك المتأتية من الداخل (بعض الضرائب والرسوم أو جزء منها، وجزء من أرباح المؤسسات العامة، أو الفائض في الميزان الجاري لموازنة الدولة، والدين العام) وتلك المتأتية من الخارج (تصدير النفط الخام، المساعدات، المنح، تحويلات بدون مقابل..).

(ثانياً) أوجه انفاق تخصيصات خطة التنمية، إذ تبرز هنا مجموعة مؤشرات مفيدة للإدارات المصرفية، منها التوزيع القطاعي (وحسب الأنشطة الفرعية لكل قطاع)، والتوزيع الجغرافي حسب مواقع المشاريع، والتوزيع النوعي حسب مصادر الدخل للمستفيدين من تنفيذ خطط التنمية.

(ثالثاً) توزيع الاعتمادات حسب المشروعات، وهو أمر مهم جداً للإدارات المصرفية، لأنها تحدد لها احتمالات إسهامها في التمويل: في مرحلة تنفيذ المقاولة (قروض المقاولات)، أو لغرض استيراد المستلزمات، أو تشغيل المشروع (رؤوس أموال عاملة وثابتة، حسب طبيعة تخصص المصرف). ويأخذ إسهامها أشكالاً عديدة، مثل منح السلف، وإصدار خطابات الضمان، والخصم، والمكشوف.. في مراحل حياة المشروع المختلفة. ولذلك، فإن المؤشرات التنموية حسب المشروع، خاصة إذا أرفقت بالمعلومات عن موقع المشروع (جغرافياً)، تجعل المصرف متأهباً للإسهام في نشاط مضاف أو جديد، والعمل على التنبؤ بنشاطه بهذا الخصوص.

(رابعاً) البيانات المتعلقة بالتوقعات المثبتة في الخطة عن شكل الاقتصاد الوطني خلال وبعد تنفيذ الخطة والتغيرات الهيكلية التي تطرأ فيه، كما تعكسها مثلاً، الحسابات القومية المرتقبة (الدخل القومي المتوقع، الاستهلاك والاستثمار المتوقعان...)، مما يعكس سرعة نمو الإجماليات الاقتصادية المهمة. هذا إلى جانب إمكانية التوصل تدريجياً إلى مصادر توريد المستلزمات السلعية للمشاريع من الدول في الخارج وانعكاسات ذلك على نمط التجارة الخارجية (الاستيراد).

وفي ضوء ذلك، تستطيع إدارة المصرف، صياغة سياساتها المختلفة: تفريع المصرف في المناطق، جذب المدخرات المحلية، السياسة الإقراضية، السياسة الاستثمارية، أو مكونات كل من محفظتي القروض والاستثمار، ودرجة المنافسة في السوق مع المصارف الأخرى وفروعها.

ب ـ البيانات الاقتصادية الخارجية

يمكن تقسيم هذه المجموعة من البيانات إلى عربية، ودولية كما يأتي:

١ـ البيانات الاقتصادية الخارجية العربية:

من بين الطرق المتاحة لتبويب هذه المجموعة من البيانات تقسيمها إلى ـ أولاً ـ ما تنشره جامعة الدول العربية، والهيئات والمؤسسات التابعة أو المرتبطة بها، والمشروعات العربية المشتركة، ـ وثانياً ـ البيانات المنشورة في الدوريات والدراسات الاقتصادية المهمة.

(أولاً) جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة:

(أ) جامعة الدول العربية:

تنشر الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية الكثير من التقارير الدورية ونتائج الدراسات الاقتصادية. ويقف في مقدمة ذلك ما يأتي:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (منذ سنة ١٩٨٠ حتى الآن)، وهو يصدر بالتعاون بين الجامعة، والأوابك، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وهو من أغنى التقارير الاقتصادية العربية وأشملها.
- مجلة شؤون عربية، منذ سنة ١٩٨١ حتى الآن، وهي تضم بحوثاً ودراسات اقتصادية واجتماعية وسياسية عربية.
- المجموعة الاحصائية العربية الموحدة، بالتعاون مع الأسكوا (الأمم المتحدة) وقد صدر العدد الأول في سنة ١٩٨٨.
- فهرس الشؤون الاقتصادية العربية، منذ سنة ١٩٨٧ حتى الآن، ويصدره مركز التوثيق والمعلومات في الجامعة.
- دليل المشروعات العربية المشتركة (بالتعاون مع الأوابك).
- دراسات اقتصادية متخصصة كثيرة، تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أو إلى مؤتمرات القمة، أو في مؤتمرات وندوات تعقدها الجامعة، مثل الدراسات الاقتصادية المساندة للأوراق الرئيسية في قمة عمان (١٩٨٠) ومجموعة القوانين، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي..

(ب) المنظمات المرتبطة بالجامعة:

هناك العديد من المنظمات المرتبطة بالجامعة في مختلف القطاعات، وليس بالإمكان استعراضها إلّا على سبيل العينة.

(أولاً) الأوابك، التي تصدر تقريرها السنوي، ودراسات نفطية واقتصادية ومالية كثيرة، ومجلة «النفط والتعاون العربي».

(ثانياً) مجلس الوحدة الاقتصادية، الذي ينشر «مجلة الوحدة الاقتصادية العربية» منذ سنة ١٩٨٥، إلى جانب العديد من الدراسات والبحوث المنشورة دورياً.

(ثالثاً) الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية، الذي ينشر التقرير الاقتصادي العربي، ودراسات كثيرة في التجارة الدولية، والتعاون الاقتصادي.

(رابعاً) المنظمات الأخرى، مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومجلتها (التنمية الصناعية العربية) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومجلتها (التعاون الصناعي) ومعهد التخطيط القومي في الكويت. . .

(ثانياً) الدوريات الاقتصادية العربية:

تصدر دوريات اقتصادية عربية عديدة رفيعة المستوى في الوطن العربي، إما من قبل هيئات تحرير أو من قبل مركز للدراسات، ومن بين أهم هذه ما يأتي:

- إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) وهي كثيرة تعطي نتائج الندوات والمؤتمرات التي تعقدها الوحدة أو بالتعاون مع المؤسسات، إضافة إلى مجلة «المستقبل العربي».
- مجلة قضايا عربية (بيروت).
- مجلة دراسات عربية (بيروت).
- البترول (عن المركز العربي للدراسات البترولية)، باريس.
- أسواق الخليج (في الكويت).
- الاقتصادي العربي (دار الصحافة العربية، لندن).
- الاقتصاد والأعمال في العالم العربي (بيروت).
- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية (مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية).

٢ ـ البيانات الاقتصادية الخارجية الدولية:

ويمكن تبويبها إلى ما تصدره الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة، وعينة من البيانات التي تنشرها التكتلات الاقتصادية والمنظمات الرئيسية، والدوريات العلمية ذات العلاقة.

١ ـ نشرات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة:

باستثناء ما ورد أعلاه عن البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، تصدر الأمم المتحدة سيلاً من النشرات والدراسات، سواء من السكرتارية العامة أو من المنظمات التابعة. وتقع المنطقة العربية في الشرق إضافة إلى مصر ضمن الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) ومقرها بغداد، حيث تنشر اللجنة بيانات اقتصادية دورياً إما بمفردها أو بالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

وعند الحاجة لمعرفة بيانات اقتصادية متخصصة، يصار إلى المنظمة الدولية التي تختص بها ـ مثلاً منظمة الفاو (FAO) فيما يتعلق بالزراعة والغذاء، والمنظمات.

٢ ـ نشرات الكتلات الاقتصادية والمنظمات الرئيسية:

وتقع في مقدمتها الدوريات والدراسات التي تصدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والكات (GATT)، والافتا (EFTA) والكوميكون، والسوق الأوروبية المشتركة، والأوابك.

٣ ـ الدوريات الاقتصادية المهمة:

وهي كثيرة، منها:

- Third World Quarterly
- Petroleum Economist
- The Developing Economics
- European Economic Review
- American Economic Review

قائمة المراجع

أ ـ المراجع العربية:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥: البيانات الأساسية، الاستثمارات المستهدفة ـ التنفيذ الفعلي.

ـــــ، المؤشرات والبيانات المالية والنقدية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١.

ـــــ، مخلص المؤشرات والبيانات الأساسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢.

ـــــ، ملخص العمليات التمويلية الممنوحة إلى الدول العربية.

ـــــ، قروض مؤسسات التنمية العربية والإقليمية للدول العربية، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٣.

ـــــ، ملخص قروض الدول العربية المنتجة للنفط والسحوبات عليها الميسّرة وغير الميسرة إلى الدول العربية، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١.

ـــــ، قروض البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية للدول العربية المقرضة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤.

ـــــ، دليل الاتصال بالهيئات الرسمية العربية الوطنية والمنظمات والمؤسسات العربية القومية والإقليمية... ١٩٨٧.

ـــــ، ملف المعلومات القطرية للمؤشرات والبيانات الأساسية الإنمائية الاقتصادية

والمالية والاجتماعية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١.
ـــــ، صافي التدفقات المالية للدول العربية.
ـــــ، أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥.
ـــــ، التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥.
ـــــ، التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥.
ـــــ، النقد والائتمان في الدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤.
ـــــ، الدول العربية: بيانات واحصاءات اقتصادية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤.
ـــــ، التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥.
ـــــ، الحسابات القومية للدولة العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥.
صندوق النقد العربي، أسواق رأس المال في الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها، ١٩٨٥.
ـــــ، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومنتدى الفكر العربي، آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات، ١٩٨٤.
ـــــ، دليل ميزان المدفوعات، ط ٤، ١٩٨٠.
ـــــ، قائمة المطبوعات، ١٩٨٨.
ـــــ، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية، ١٩٨٢.
ـــــ، التقرير السنوي.
ـــــ، ندوة إدارة وتحليل مخاطر الائتمان، ١٩٨١.
ـــــ، برنامج المعونة الفنية.
ـــــ، دورة الاقتصاد الكلي، أكتوبر، ١٩٨٨.
ـــــ، صالح عجيان، «الإحصاءات النقدية والمصرفية».
ـــــ، فارس ثابت بن جرادى، «احصاءات ميزان المدفوعات».
ـــــ، «تحليل ميزان المدفوعات».
ـــــ، هبة حندوسة، «سياسات سعر الصرف».
ـــــ، مصطفى قارة، «احصاءات مالية الحكومة».
ـــــ، حميدة بن قاسم، «الحسابات القومية».

ـــــ، بشير حمدوش، «التحليل الاقتصادي الكلي: نظرة موجزة».
صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، دورة الاقتصاد الكلي، اكتوبر، ١٩٨٨، (بالتعاون مع صندوق النقد العربي)،«تحليل الإحصاءات المالية والتنبؤ بها».
ـــــ، الميزانية والتمويل الحكومي: «تحليل للوضع المالي الكلي».
ـــــ، «أسعار الصرف».
ـــــ، «النقد والائتمان وأسعار الفائدة».
ـــــ، «التجارة وتدفقات رأس المال».
جامعة الدول العربية، بورصات الأوراق المالية في الوطن العربي، ١٩٧٨.
ـــــ، دليل المشروعات العربية المشتركة، (بالتعاون مع الأوابك، تحرير سميح مسعود).
ـــــ، فهرس الشؤون الاقتصادية العربية.
ـــــ، المجموعة الاحصائية العربية الموحدة.
ـــــ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (مع آخرين).
البنوك.
البورصات العربية.
البترول.
أسواق الخليج.
الاقتصاد العربي.
الاقتصادي.
الاقتصاد والأعمال.
التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
التعاون الصناعي في الخليج العربي.
شؤون عربية.
قضايا عربية.
دراسات عربية.
مجلة الوحدة الاقتصادية العربية.
المستقبل العربي.

ب ـ المصادر الأجنبية(*):

1 - *Arab Bankers.*
2 - *Arab Banking and Finance Handbook.*
3 - *Bank of England Guarterly Bulletin.*
4 - *Bank of England, Annual Report.*
5 - *The Banker.*
6 - *Banking World.*
7 - *Bulletin of the European Economic Communities.*
8 - *Corporation Finance.*
9 - *Developing Economics.*
10 - *Euromoney Bank Report.*
11 - *European Economic Review.*
12 - *Federal Reserve Quarterly Bulletin.*
13 - *Financial Times.*
14 - *Financial Structures in Oil Countries.*
15 - IMF, *International Monetary Fund.* IMF, *International Financial Statistics.*
16 - IMF, *Government Finance Statistics Year Book.*
17 - IMF, *Annual Report.*
18 - IMF, (IFS) - *Supplement on International Liquidity.*
19 - IMF, (IFS) - *Supplement on Government Finance.*
20 - IMF, (IFS) - *Supplement on Price Statistics.*
21 - IMF, *Balance of Payment Statistics.*
22 - IMF, *Direction of Trade Statistics.*
23 - IMF, *Joint Staff Studies.*
24 - IMF, *Exchange Arrangements and Exchange Restrictions.*
25 - IMF, *Staff Papers.*
26 - IMF, (Moderator, W. Guth) *Economic Policy Coordination.*
27 - IMF, *Summary Proceedings: Annual Meeting.*
28 - IMF, *Country Consultations.*
29 - IMF, *Finance and Development.*
30 - *Institutional Invester.*
31 - Journal of Monetary Economics.
32 - *Journal of International Money and Finance.*
33 - *Middle East Economic Survey.*
34 - OECD, *Flow of Resources for Developing Countries.*
35 - *Public Finance.*
36 - *Third World Quarterly.*
37 - *Wall Street Journal.*
38 - World Bank, (WB), Annual Report.
39 - WB, *World Debt Tables.*
40 - WB, *Country Briefs.*
41 - WB, *World Bank Staff Working Papers.*
42 - WB, International Finance Corporation, Annual Report.
43 - WB, International Development Association, Annual Report.

(*) مجموعة المواد من كل من الدوريات أدناه:

الباب الرابع
أمثله وحالات تطبيقية شاملة

ILLUSTRATIVE EXAMPLES AND COMPREHENSIVE CASES

- البنك التجاري الأردني: مثال تطبيقي شامل
- المصرف الوطني التجاري: حالة تطبيقية
- المصرف المتحد: حالة تطبيقية

البنك التجاري الأردني

مثال تطبيقي شامل
١٩٨٤ و١٩٨٥

مثال تطبيقي

إليك فيما يلي القوائم المالية المقارنة للبنك التجاري الأردني للسنتين ١٩٨٥ و١٩٨٤ وقد طلب إليك القيام بدراسة تحليلية لها باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي التالية وبافتراض أن مقدار الاستهلاك السنوي ٤٠٠٠٠٠ دينار:

١ - التحليل الأفقي والرأسي.
٢ - إعداد قائمة الأموال.
٣ - النسب المالية.

البنك التجاري الأردني

الميزانية العمومية كما هي في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٤

١٩٨٤ دينار	١٩٨٥ دينار	الموجودات	١٩٨٤ دينار	١٩٨٥ دينار	المطلوبات
١٨٣١٤٦٦٧	٢١٠٨٤٣٥٢	نقد في الصندوق ولدى البنوك	٢٥٤٩٧١٤٦	٢٩٣٧٤٩٨٥	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
١٢٣٠٩٨٨	١٩٠٠٠٥٩٣	استثمارات في الأسهم	٤٢٢٧٧٥٧٠	٤٨٣٤٣٣٥٥	ودائع توفير ولأجل وتحت إشعار
٩٨١٠٠٣٠	١٦٥٧٩٥٤٦	استثمارات في الأذونات والسندات	١١٢٧٧٢٨٠	١٤٩٠٤٣٣	ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة
٢٠٤٤٤١٣١	٢٦٠٨٠٧٦	كمبيالات وَاسناد مخصومة	٣٠٥٩٠٤٨	٣٨٢٨٢٦٩	تأمينات نقدية مختلفة
٢٤٧٧١٠٣٣	٣٤٠٠٧٢١٥	حسابات جارية مدينة	٢٣٥٧٣١٧	٣١٣٤٨١٥	مخصصات مختلفة
٢٧٦٦٥٢٦	٤٦١٩٦٢٥	سلف وقروض مستغلة	٢٦٥٥٨٦١	٣٤٢٨٨٣	مطلوبات أخرى
١٦٢٥٠٢٨	٢٥٢٤١٥٤	موجودات ثابتة بعد الاستهلاك	٣٢٩٢٣٧٥	٩١٧٢٣٥	رؤس المال المدفوع
٤٠٢٢٦٥٨	٤٤٥٦٥٣٤	موجودات أخرى	١٧٥٢٣٧٧	١١١٥٥٩٢٥	احتياطي قانوني
			٩٦٥٥٩٠	١٣٧٤١٩٥	احتياطيات أخرى وأرباح مدورة
٨٢٩٨٥٠٦٤	١١١٢٥٨٠٩٥		٨٢٩٨٥٠٦٤	١١١٢٥٨٠٩٥	
		الحسابات النظامية			الحسابات النظامية
٧١٠٦٨٢٣	٨٦٢٧٩٩٥	تعهدات العملاء مقابل اعتمادات	٧١٠٦٨٢٣	٨٦٢٧٩٩٥	تعهدات البنك مقابل اعتمادات
١٣٤٥٢٣٧١	١٧٩٧٧٨٧١	تعهدات العملاء مقابل كفالات	١٣٤٥٢٣٧١	١٧٩٧٧٨٧١	تعهدات البنك مقابل كفالات
١١٨٥٣٨٤	٢١٦٦٢٦٢	تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى	١١٨٥٣٨٤	٢١٦٦٢٦٢	تعهدات البنك مقابل التزامات أخرى
٢١٧٤٤٥٧٨	٢٨٧٧٢١٢٨		٢١٧٤٤٥٧٨	٢٨٧٧٢١٢٨	

البنك التجاري الأردني
حساب الأرباح والخسائر والتوزيع
للسنتين المنتهيتين بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٨٥ و١٩٨٤

البيـــان	٨٥/١٢/٣١	٨٤/١٢/٣١
الإيرادات		
الفوائد الدائنة	٨٨٩٧٥٨٦	٦٢٤٥٤١٩
العمولات الدائنة	١٥٩٦٣٧٦	١٢٣٥٥١٥
فرق العملة	٢٩٥٠٧٧	٣١٦٨٨١
إيرادات أخرى	٣٣٢٧٧٦	٩٣٤١٦
مجموع الايرادات	١١١٢١٨١٥	٧٨٩١٢٣١
المصروفات		
الفوائد المدنية	٤٨٧٠٥١٤	٣١٧٧٥٧٤
المصاريف الإدارية والعمومية	٣٦٣٠٤٥٢	٢٥٣٧٩٧٢
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٧٦٣٠٥٧	٦٩٠٩١٨
مجموع المصروفات	٩٢٦٤٠٢٣	٦٤٠٦٤٦٤
صافي السرع	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧
حساب التوزيع		
احتياطي قانوني	١٢٨٩٢	١٤٨٤٧٧
مخصص الضرائب	٧٠٤٢٨١	٥١٧٣٤٨
احتياطي اختياري	٦٤٥١٧	٢٠٤١٦٧
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٣٧٥٠	١٦٠٠٠
رسوم إضافية للجامعات	٧١١١	٦١٤٨
أرباح مدورة	٣٤٤٠٨٨	—
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين بمعدل ١٨٪	٧١١١٥٣	٥٩٢٦٢٧
	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧

الميزانية العمومية المقارنة بالزيادة أو (النقص)
كما هي في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٦/١٢/٣١

الموجودات	١٩٨٥	١٩٨٤	الزيادة أو النقص	
	دينار	دينار	دينار	٪
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٢١٠٨٤٣٥٢	١٨٣١٤٦٦٧	٢٧٦٩٦٨٥	١٥,١٢
استثمارات في الأذونات والسندات	١٦٥٧٩٥٤٦	٩٨١٠٠٣٠	٦٧٦٩٥١٦	٦٩,٠١
استثمارات في الأسهم	١٩٠٠٥٩٣	١٢٣٠٩٨٨	٦٦٩٦٠٥	٥٤,٤٠
كمبيالات واسناد مخصومة	٢٦٠٨٦٠٧٦	٢٠٤٤٤١٣١	٥٦٤١٩٤٥	٢٧,٦٠
حسابات جارية مدينة	٣٤٠٠٧٢١٥	٢٤٧٧١٠٣٣	٩٢٣٦١٨٢	٣٧,٢٩
سلف وقروض مستقلة	٤٦١٩٦٦٢٥	٢٧٦٦٥٢٩	١٨٥٣٠٩٦	٦٦,٩٨
موجودات ثابتة بعد الاستهلاك	٢٥٢٤١٥٤	١٦٢٥٠٢٨	٨٩٩١٢٦	٥٥,٣٣
موجودات أخرى	٤٤٥٦٥٣٤	٤٠٢٢٦٥٨	٤٣٣٨٧٦	١٠,٧٩
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	٢٨٢٧٣٠٣١	٣٤٠٧
الحسابات النظامية				
تعهدات العملاء مقابل اعتمادات	٨٦٢٧٩٩٥	٧١٠٦٨٢٣	١٥٢١١٧٢	٢١,٤٠
تعهدات العملاء مقابل كفالات	١٧٩٧٧٨٧١	١٣٤٥٢٣٧١	٤٥٢٥٥٠٠	٣٣,٦٤
تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى	٢١٦٦٦٢٦٢	١١٨٥٣٨٤	٩٨٠٨٧٨	٨٢,٧٥
	٢٨٧٧٢١٢٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٧٠٢٧٥٥٠	٣٢,٣٢

المطلوبات	١٩٨٥	١٩٨٤	الزيادة أو (النقص)	
	دينار	دينار	دينار	٪
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	٢٩٣٧٤٩٨٥	٢٥٤٩٧١٤٦	٣٨٧٧٨٣٩	١٥,٢١
ودائع التوفير ولأجل وتحت اشعار	٤٧٣٤٣٣٥٥	٤٢٢٧٧٥٧٠	٦٠٦٥٧٨٥	١٤,٣٥
ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة	١٤٩٠٤٣٣	١١٢٧٢٨٠	٣٦٣١٥٣	٣٢,٠٠
تأمينات نقدية مختلفة	٣٨٢٨٢٦٩	٣٠٥٩٥٤٨	٧٦٨٧٢١	٢٥,١٣
مخصصات مختلفة	٣١٣٤٨١٥	٢٣٥٧٣١٧	٧٧٧٤٩٨	٣٢,٩٨
مطلوبات أخرى	٣٤٢٨٨٨٣	٢٦٥٥٨٦١	٧٧٣٠٢٢	٢٩,١١
رأس المال المدفوع	٩١٢٧٢٣٥	٣٢٩٢٣٧٥	٥٨٣٤٨٦٠	١٧٧,٢٢
احتياطي قانوني	١١١٥٥٩٢٥	١٧٥٢٣٧٧	٩٤٠٣٥٤٨	٥٣٦,٦٢
احتياطيات أخرى وأرباح مدورة	١٣٧٤١٩٥	٩٦٥٥٩٠	٤٠٨٦٠٥	٤٢,٣٢
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	٢٨٢٧٣٠٣١	٣٤,٠٧
الحسابات الجارية				
تعهدات البنك مقابل اعتمادات	٨٦٢٧٩٩٥	٧١٠٦٨٢٣	١٥٢١١٧٢	٢١,٤٠
تعهدات البنك مقابل كفالات	١٧٩٧٧٨٧١	١٣٤٥٢٣٧١	٤٥٢٥٥٠٠	٣٣,٦٤
تعهدات البنك مقابل التزامات أخرى	٢١٦٦٦٢٦٢	١١٨٥٣٨٤	٩٨٠٨٧٨	٨٢,٧٥
	٢٨٧٧٢١٢٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٧٠٢٧٥٥٠	٣٢,٣٢

الميزانية العمومية المقارنة بالنسب المئوية
كما هي في ١٩٨٤/١٢/٣١ و ١٩٨٥

الموجودات	١٩٨٥ دينار	١٩٨٤ دينار	١٩٨٥ ٪	١٩٨٤ ٪
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٢١٠٨٤٣٥٢	١٨٣١٤٦٦٧	١٨,٩٥	٢٢,٠٧
استثمارات في الأذونات والسندات	١٦٥٧٩٥٤٦	٩٨١٠٠٣٠	١٤,٩٠	١١,٨٢
استثمارات في الأسهم	١٩٠٠٥٩٣	١٢٣٠٩٨٨	١,٧١	١,٤٨
كمبيالات واسناد مخصومة	٢٦٠٨٦٠٧٦	٢٠٤٤٤١٣١	٢٣,٤٥	٢٤,٦٤
حسابات جارية مدينة	٣٤٠٠٧٢١٥	٢٤٧٧١٠٣٣	٣٠,٥٧	٢٩,٨٥
سلف وقروض مستغلة	٤٦١٩٦٢٥	٢٧٦٦٥٢٩	٤,١٥	٣,٣٣
موجودات ثابتة بعد الاستهلاك	٢٥٢٤١٥٤	١٦٢٥٠٢٨	٢,٢٧	١,٩٦
موجودات أخرى	٤٤٥٦٥٣٤	٤٠٢٢٦٥٨	٤,٠٠	٤,٨٥
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	١٠٠	١٠٠
الحسابات النظامية				
تعهدات العملاء مقابل اعتمادات	٨٦٢٧٩٩٥	٧١٠٦٨٢٣	٧,٧٥	٨,٥٦
تعهدات العملاء مقابل كفالات	١٧٩٧٧٨٧١	١٣٤٥٢٣٧١	١٦,١٦	١٦,٢١
تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى	٢١٦٦٢٦٢	١١٨٥٣٨٤	١,٩٥	١,٤٣
	٢٨٧٧٢١٢٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٢٥,٨٦	٢٦,٢٠

المطلوبات	١٩٨٥ دينار	١٩٨٤ دينار	١٩٨٥ ٪	١٩٨٤ ٪
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	٢٩٣٧٤٩٨٥	٢٥٤٩٧١٤٦	٢٦,٤٠	٣٠,٧٢
ودائع التوفير ولأجل وتحت اشعار	٤٧٣٤٣٣٥٥	٤٢٢٧٧٥٧٠	٢٣,٤٥	٥٠,٩٥
ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة	١٤٩٠٤٣٣	١١٢٧٢٨٠	١,٣٤	١,٣٦
تأمينات نقدية مختلفة	٣٨٢٨٢٦٩	٣٠٥٩٥٤٨	٣,٤٤	٣,٦٩
مخصصات مختلفة	٣١٣٤٨١٥	٢٣٥٧٣١٧	٢,٨٢	٢,٨٤
مطلوبات أخرى	٣٤٢٨٨٨٣	٢٦٥٥٨٦١	٣,٠٨	٣,٢٠
رأس المال المدفوع	٩١٢٧٢٣٥	٣٢٩٢٣٧٥	٨,٢٠	٣,٩٧
احتياطي قانوني	١١١٥٥٩٢٥	١٧٥٢٣٧٧	١٠,٠٣	٢,١١
احتياطيات أخرى وأرباح مدورة	١٣٧٤١٩٥	٩٦٥٥٩٠	١,٢٤	١,١٦
	١١١٢٥٨٠٩٥	٨٢٩٨٥٠٦٤	١٠٠	١٠٠
الحسابات النظامية				
تعهدات البنك مقابل اعتمادات	٨٦٢٧٩٩٥	٧١٠٦٨٢٣	٧,٧٥	٨,٥٦
تعهدات البنك مقابل كفالات	١٧٩٧٧٨٧١	١٣٤٥٢٣٧١	١٦,١٦	١٦,٢١
تعهدات البنك مقابل التزامات أخرى	٢١٦٦٢٦٢	١١٨٥٣٨٤	١,٩٥	١,٤٣
	٢٨٧٧٢١٢٨	٢١٧٤٤٥٧٨	٢٥,٨٦	٢٦,٢٠

حساب الأرباح والخسائر المقارن بالزيادة أو (النقص) للسنتين المنتهيتين في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٤/١٢/٣١

البيـــــان	١٩٨٥	١٩٨٤	الزيادة أو النقص	
	دينار	دينار	دينار	٪
الايرادات				
الفوائد الدائنة	٨٨٩٧٥٨٦	٦٢٤٥٤١٩	٢٦٥٢١٦٧	٤٢,٤٧
العمولات الدائنة	١٥٩٦٣٧٦	١٢٣٥٥١٥	٣٦٠٨٦١	٢٩,٢١
فرق العملة	٢٩٥٠٧٧	٣١٦٨٨١	(٢١٨٠٤)	(٦,٨٨)
ايرادات أخرى	٣٣٣٢٧٧٦	٩٣٤١٦	٢٣٩٣٦٠	٢٥٦,٢٣
مجموع الايرادات	١١١٢١٨١٥	٧٨٩١٢٣١	٣٢٣٠٥٨٤	٤٠,٩٤
المصروفات				
الفوائد المدينة	٤٨٧٠٥١٤	٣١٧٧٥٧٤	١٦٩٢٩٤٠	٥٣,٢٨
المصاريف الإدارية والعمومية	٣٦٣٠٤٥٢	٢٥٣٧٩٧٢	١٠٩٢٤٨٠	٤٣,٠٥
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٧٦٣٠٥٧	٦٩٠٩١٨	٧٢١٧١٣٩	١٠,٤٤
مجموع المصروفات	٩٢٦٤٠٢٣	٦٤٠٦٤٦٤	٢٨٥٧٥٥٩	٤٤,٦٠
صافي الربح قبل الضريبة	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧	٣٧٣٠٢٥	٢٥,١٢

حساب الأرباح والخسائر المقارن بالنسبة المئوية للسنتين المنتهيتين
في ١٩٨٥/١٢/٣١ و ١٩٨٤/١٢/٣١

البيــــــان	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٤
	دينار	دينار	دينار	٪
الايرادات				
الفوائد الدائنة	٨٨٩٧٥٨٦	٦٢٤٥٤١٩	٨٠,٠٠	٧٩,١٤
العمولاتَ الدائنة	١٥٩٦٣٧٦	١٢٣٥٥١٥	١٤,٣٥	١٥,٦٦
فرق العملة	٢٩٥٠٧٧	٣١٦٨٨١	٢,٦٥	٤,٠٢
ايرادات أخرى	٣٣٣٢٧٧٦	٩٣٤١٦	٣,٠٠	١,١٨
مجموع الايرادات	١١١٢١٨١٥	٧٨٩١٢٣١	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
المصروفات				
الفوائد المدينة	٤٨٧٠٥١٤	٣١٧٧٥٧٤	٤٣,٨٠	٤٠,٢٧
المصاريف الإدارية والعمومية	٣٦٣٠٤٥٢	٢٥٣٧٩٧٢	٣٢,٦٤	٣٢,١٧
الاستهلاكات ومصاريف أخرى	٧٦٣٠٥٧	٦٩٠٩١٨	٦,٨٦	٨,٧٦
مجموع المصروفات	٩٢٦٤٠٢٣	٦٤٠٦٤٦٤	٨٣,٣٠	٨١,١٨
صافي الربح قبل الضريبة	١٨٥٧٧٩٢	١٤٨٤٧٦٧	١٦,٧٠	١٨,٨٢

قائمة الأموال للسنة المنتهية في ١٩٨٥/١٢/٣١

البيـــــان	دينار جزئي	دينار كلي	٪ جزئي	٪ كلي
الأموال المتولدة من المعطيات				
صافي الربح	١٨٥٧٧٩٢		٦,٢٤	
الاستهلاك	٤٠٠٠٠٠		١,٣٤	
المخصصات المقتطعة من الأرباح والخسائر	١٢٤٦٣٤٨		٤,١٨	
إجمالي الأموال المتولدة من العمليات		٣٥٠٤١٤٠		١١,٧٦
المصادر النقدية غير التشغيلية				
زيادة رأس المال	٥٨٣٤٨٦٠		١٩,٥٨	
علاوة الاصدار	٩٣٩٠٦٥٦		٣١,٥٠	
إجمالي المصادر النقدية غير التشغيلية		١٥٢٢٥٥١٦		٥١,٠٨
المصادر النقدية التشغيلية				
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	٣٨٧٧٨٣٩		١٣,٠١	
ودائع التوفير لأجل وخاضعة لاشعار	٦٠٦٥٧٨٥		٢٠,٣٥	
ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة	٣٦٣١٥٣		١,٢٢	
تأمينات نقدية	٧٦٨٧٢١		٢,٥٨	
إجمالي المصادر النقدية التشغيلية		١١٠٧٥٤٩٨		٣٧,١٦
إجمالي موارد الأموال		٢٩٨٠٥١٥٤		١٠٠,٠٠
الحاجات النقدية غير التشغيلية				
استثمارات في الموجودات الثابتة	(١٢٩٩١٢٦)		(٤,٣٦)	
موجودات أخرى	(٤٣٣٨٧٦)		(١,٤٦)	
ضريبة مدفوعة	(٥١٧٣٤٨)		(١,٧٣)	
مكافأة أعضاء مجلس إدارة	(١٦٠٠٠)		(٠,٠٥)	

البند	المبلغ	الإجمالي	النسبة	النسبة الإجمالية
رسوم الجامعات	(٦١٤٨)		(٠,٠٢)	
أرباح موزعة	(٥٩٢٦٢٧)		(١,٩٩)	
إجمالي الحاجات النقدية غير التشغيلية		(٢٨٦٥١٢٥)		(٩,٦١)
الحاجات النقدية التشغيلية				
استثمارات في الأذونات والسندات	(٦٧٩٥١٦)		(٢٢,٧١)	
استثمارات في الأسهم	(٦٦٩٦٠٥)		(٢,٢٥)	
كمبيالات وأسناد مخصومة	(٥٦٤١٩٤٥)		(١٨,٩٣)	
حسابات جارية مدينة	(٩٢٣٦١٨٢)		(٣٠,٩٩)	
سلف وقروض مستغلة	(١٨٥٣٠٩٦)		(٦,٢٢)	
اجمالي الحاجات النقدية التشغيلية		(٢٤١٧٠٣٤٤)		(٨١,١٠)
الزيادة في النقدية في الصندوق ولدى البنك		٢٧٦٩٦٨٥		٩,٢٩

النسب المالية :

١ ـ نسب الائتمان:

$$= \frac{\text{السلف والقروض الممنوحة + الكمبيالات والاسناد المخصومة}}{\text{الودائع}} \times ١٠٠$$

$$١٩٨٥ = \frac{٢٧٦٦٥٢٩ + ٢٤٧٧١٠٣٣ + ٢٠٤٤٤١٣١}{٤٢٢٧٧٥٧٠ + ٢٥٤٩٧١٤٦} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٤٧٩٨١٦٩٣}{٦٧٧٧٤٧١٦} \times ١٠٠$$

$$= ٪٧٠,٨$$

$$١٩٨٤ = \frac{٤٦١٩٦٢٥ + ٣٤٠٠٧٢١٥ + ٢٦٠٨٦٠٧٦}{٤٨٣٤٣٣٥٥ + ٢٩٣٧٤٩٨٥} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٦٤٧١٢٩١٦}{٧٧٧١٨٣٤٠} \times ١٠٠$$

$$= ٨٣,٣\%$$

٢ ـ نسبة الكمبيالات المخصومة/ الائتمان:

$$= \frac{\text{الكمبيالات والأسناد المخصومة}}{\text{الكمبيالات والأسناد المخصومة + السلف والقروض الممنوحة}} \times ١٠٠$$

$$١٩٨٥ = \frac{٢٦٠٨٦٠٧٦}{٦٤٧١٢٩١٦} \times ١٠٠$$

$$= ٤٠,٣\%$$

$$١٩٨٤ = \frac{٢٠٤٤٤١٣١}{٤٧٩٨١٦٩٣} \times ١٠٠$$

$$= ٤٢,٦\%$$

٣ ـ نسبة السلف والقروض الممنوحة/ الائتمان:

= (١ — نسبة الكمبيالات والاسناد المخصومة/ الائتمان)

١٩٨٥ = (١ — ٤٠,٣٪)

= ٥٩,٧٪

١٩٨٤ = (١ — ٤٢,٦٪)

= ٥٧,٤٪

٤ ـ نسبة الموجودات الثابتة/ حقوق الملكية:

$$١٩٨٥ = \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{١٣٧٤١٩٥ + ١١١٥٥٩٢٥ + ٩١٢٧٢٣٥} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٥٢٤١٥٤}{٢١٦٥٧٣٥٥} \times ١٠٠$$

$$= ١١,٦٥\%$$

$$١٩٨٤ = \frac{١٦٢٥٠٢٨}{٣٢٩٢٣٧٥ + ١٧٥٢٣٧٧ + ٩٦٥٥٩٠} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٦٢٥٠٢٨}{٧٦٣٥٣٧٠} \times ١٠٠$$

$$= ٢١,٣٪$$

٥ ـ نسبة حقوق الملكية/ الودائع:

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الودائع}} \times ١٠٠$$

$$١٩٨٥ = \frac{٢١٦٥٣٥٥}{٧٧٧١٨٣٤٠} \times ١٠٠$$

$$= ٢٧,٨٧٪$$

$$١٩٨٤ = \frac{٧٦٣٥٣٧٠}{٦٧٧٧٤٧١٦} \times ١٠٠$$

$$= ١١,٢٧٪$$

٦ ـ نسبة حقوق الملكية/ المطلوبات:

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع المطلوبات} - \text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠$$

$$١٩٨٥ = \frac{٢١٦٥٧٣٥٥}{١١١٢٥٨٠٩٥ - ٢١٦٥٧٣٥٥} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢١٦٥٧٣٥٥}{٨٩٦٠٠٧٤٠} \times ١٠٠$$

$$= ٢٤,١٧٪$$

١٩٨٤ = $\frac{٧٦٣٥٣٧٠}{٨٢٩٨٥٠٦٤ - ٧٦٣٥٣٧٠} \times ١٠٠$

= $\frac{٧٦٥٣٧٠}{٧٥٣٤٩٦٩٤} \times ١٠٠$

= ٪١٠,١٣

٧ - نسبة صافي الربح/ حقوق الملكية:

= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠$

١٩٨٥ = $\frac{٢٨٥٧٧٩٢}{٢١٦٥٧٣٥٥} \times ١٠٠$

= ٪ ٨,٥٨

١٩٨٤ = $\frac{١٤٨٤٧٦٧}{٧٦٣٥٣٧٠} \times ١٠٠$

= ٪١٩,٤٥

٨ - نسبة صافي الربح/ الودائع:

= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}} \times ١٠٠$

١٩٨٥ = $\frac{١٨٥٧٧٩٢}{٧٧٧١٨٣٤٠} \times ١٠٠$

= ٪٢,٣٩

١٩٨٤ = $\frac{١٤٨٤٧٦٧}{٦٧٧٧٤٧١٦}$ × ١٠٠

= ٢,١٩٪

٩ ـ نسبة صافي الربح / الأموال المتاحة:

= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع المطلوبات باستثناء الحسابات النظامية}}$ × ١٠٠

١٩٨٥ = $\frac{١٨٥٧٧٩٢}{١١١٢٥٨٠٩٥}$ × ١٠٠

= ١,٦٧٪

١٩٨٤ = $\frac{١٤٨٤٧٦٧}{٨٢٩٨٥٠٦٤}$ × ١٠٠

= ١,٧٩٪

حالة تطبيقية شاملة (١)

خلاصة
عن
المصرف الوطني التجاري (ش.م)
(حالة مفترضة)

أ ـ التأسيس والفروع:

تأسّس المصرف الوطني التجاري في الشارقة عام ١٩٥١ من قبل عائلة آل العلي التي عرفت بخبرتها التجارية الواسعة وبنجاحها في العديد من القطاعات الاقتصادية. وكان الأب الأكبر الشيخ عبدالله ثامر معروفاً في الأسواق بسبب تعامله الواسع في التجارتين الداخلية والخارجية، بحيث إن العديد من زبائنه كانوا يودعون لديه الأموال الفائضة، إما بسبب ما يوفره من أمان، أو للمشاركة معه في بعض الفرص التجارية. وكان الشيخ عبدالله يحسن اختيار الفرص ويتقاسم الأرباح مع العديد من الزبائن، مما أكسبه سمعة طيبة، من حيث صدق وطيب التعامل. وبسبب خبراته، ومعارفه، فقد أخذ الكثير من الزبائن يقصدونه طالبين الاستشارة في مجالات شراء العقار، وخاصة التجاري منه، وتأسيس بعد الوحدات الصناعية (المتخصصة بتجميع الأدوات والمواد المستوردة) وفي تمويل المزارع، ولو أن النشاط الأخير كان محدوداً.

وعلى أساس هذه الثقة المتزايدة بأعمال الشيخ عبدالله، وتوسع نطاق عملياته، فقد اجتمع سنة ١٩٦٢ مع عدد من أفراد العائلة واقترح عليهم تأسيس مصرف وطني في الشارقة، تحول إليه الأعمال شبه المصرفية التي تقوم بها محلاته حالياً، إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية لسكان الإمارة، ودخول اختصاصات جديدة تدريجياً. وقد رحّب الجميع بالفكرة وأوكلوا إليه اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتأسيس المصرف، ووعدوه بتقديم التمويل والدعم اللازمين.

وبسبب علاقات الشيخ عبدالله ونشاطه، فقد حصل على إجازة تأسيس المصرف

في مطلع العام ١٩٦٣، وبدأ المصرف أعماله في منتصف تلك السنة، حيث أخذ يقبل الودائع من الجمهور. وكان معظم الودائع في البداية من النوع الجاري، ثم أخذت ودائع التوفير تنساب إلى المصرف بسبب المشجعات الممنوحة للمودعين، والخدمات التي أخذ يقدمها. كما بدأ بعض المودعين يقدمون ودائع كبيرة الحجم، فائضة عن حاجاتهم الحالية، وذلك على أساس أنها ودائع ثابتة.

وبسبب هذا النجاح المبكر الذي حقّقه المصرف، على الرغم من المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الإمارة، فقد وضع المصرف سياسة للتوسع في فتح الفروع، أولاً داخل مناطق وأحياء الإمارة، ثم إلى الإمارات الأخرى في الدولة. وشهد عام ١٩٧٢ فتح أول فرع للمصرف في مدينة لندن، ثم تزايد عدد الفروع داخل الدولة، حتى وصل سنة ١٩٨٨ إلى (٥١) فرعاً، في حين، بلغ عدد الفروع العاملة في دول الخليج العربي (٧)، وفي العالم (٣) فروع. وهي متفاوتة في الحجم والخدمات التي تقدمها، وقد تضاعف عددها خلال المدة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨.

ب ـ سياسات المصرف:

١ ـ القروض:

بسبب الخبرات المتنوعة التي يتمتع بها الشيخ عبدالله أصلاً، فإنه حاول أن يبعد المصرف عن التخصص بالقروض التجارية فقط، فكان المصرف بحق يعمل في معظم القطاعات الاقتصادية، ولو أن اقتصادات الامارة كانت تفرض نوعاً من التركيز على القطاع التجاري، يليه في ذلك القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية الخفيفة). أما بقية القطاعات فشملت الزراعة (الإنتاج النباتي والحيواني، باستخدام التقنيات الحديثة)، والعقار (تمويل السكن التجاري بالدرجة الأولى)، والقروض الاستهلاكية، والأخرى. وقد توسع حجم القروض الزراعية بعد توجه دولة الامارات العربية المتحدة نحو الاهتمام بالزراعة.

وتطغى على القروض التجارية عمليات تمويل الاستيراد، من سلع الاستهلاك الجاري والدائم، ثم استيراد بعض المعدات والمواد الأولية والأدوات الاحتياطية (قطع الغيار).

٢ ـ الاستثمارات:

أخذ المصرف في البداية يشتري السندات الحكومية الأجنبية، وخاصة تلك الصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية. ثم أخذ يتوسع في شراء السندات

الصادرة في الدول الأخرى، المقومة بالعملات الدولية الرئيسة، مع سعي متواصل نحو تنويع مزيج المحفظة. وصارت للمصرف خبرات في المتاجرة بهذه السندات.

ثم بدأ المصرف يشتري السندات الصادرة في دول الخليج العربي، وبعدها صار يشتري السندات المحلية بعد أن بدأت بالصدور من قبل الدولة.

وبسبب الاحتياطيات الفائضة المتزايدة لديه، فإن المصرف لم يركّز استثماراته على السندات قصيرة الأجل (الاحتياطيات الثانوية)، بل تعداها إلى السندات لآجال مختلفة.

٣ ـ المركز النقدي:

بسبب حرص المصرف على الوفاء بطلبات السحب من قبل المودعين والاحتياطيات القانونية (المفروضة من قبل المصرف المركزي)، وكذلك تلبية طلبات الاقتراض، فإن المصرف، بقيادة الشيخ عبدالله عمد إلى استبقاء نسبة ملحوظة من الموجودات (الموارد) على شكل احتياطيات نقدية، وكانت نسبة مهمة منها تفيض عن الحاجات أعلاه.

٤ ـ إشغال المباني وتهيئة الأثاث والمعدات:

باستثناء المبنى الرئيسي لإدارة المصرف، فإن المصرف انتهج سياسة استئجار المباني لجميع فروعه داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها. كما أنه كان السبّاق في اقتناء أفضل الأثاث، سواء للعاملين فيه، أو للجمهور الذي يرتاد فروع المصرف. وأدخل الكثير من معالم الثورة المعلوماتية في العالم، بحيث إن الحاسب الآلي يستعمل في جميع عمليات المصرف، إلى جانب الكثير من المعدات المكتبية السريعة والدقيقة.

٥ ـ العاملون:

امتاز المصرف بسياسة توظيف تقوم على اختيار العناصر الكفؤة، من داخل الإمارات العربية وخارجها، ودفع مستويات عالية نسبياً من الأجور والرواتب والمنافع لها. وهو يحرص دائماً على تدريب الأطر الوطنية لتحل محل الأطر العربية والأجنبية، ولكن دون التأثير على كفاءة تقديم خدماته.

وقد ازداد مجموع عدد العاملين خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ بشكل سريع وعلى الوجه الآتي:

السنـــة	عدد العاملين
١٩٨٤	٥٩٠
١٩٨٥	٦٨٠
١٩٨٦	٨٠٥
١٩٨٧	١٠٩٠
١٩٨٨	١٣٥٦

المطلــوب:

١ ـ حساب النسب المالية والائتمانية التي تسمح بها البيانات المتاحة لك عن أداء المصرف، وتعزيز ذلك بأية تحاليل إضافية يمكنك إعدادها.

٢ ـ مناقشة سياسات المصرف في ضوء دراستك لها، وبعد التوصل إلى الصورة الشاملة كما تعكسها النسب المالية والائتمانية والتحاليل الإضافية أعلاه.

٣ ـ هل لديك مقترحات لرفع مستوى أداء المصرف وذلك بتعديل كل أو بعض سياساته؟ وكيف؟ ولماذا؟

٤ ـ أكتب تقريراً ملخصاً بالنتائج، والتوصيات، وارفق به الكشوفات المتضمنة حسابك للنسب المالية والائتمانية والتحاليل الإضافية المذكورة.

جدول رقم (١)

المصرف الوطني التجاري (ش.م) الميزانية العمومية

كما في نهاية السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨ (لأقرب مليون درهم)

الموجودات والمطلوبات وحق الملكية	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الموجودات					
نقد في الصندوق ولدى المصارف	٤٦٣٣	٦٣١٨	٤٧٨٠	٥٦٧٤	٣٩٦٦
الاستثمارات					
سندات حكومية محلية	١٤٧٧	١٤٩٣	١٧٥٦	١٧٩٣	١٦٠٧
سندات حكومية خليجية	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠
سندات حكومية أجنبية	١٣٠٠	١٥٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
مجموع الاستثمارات	٣٠٧٧	٣٣٤٣	٣٩٥٦	٤٢٤٣	٤٦٠٧
القروض					
القروض التجارية	٢٣٦٠	٢٣٣٠	٢٤١٠	٢٥٧٠	٢٦٤٠
القروض الصناعية	١٧٤٥	١٧٩٠	١٨٣٠	١٨١٠	١٨٦٠
القروض الزراعية	٦٨٠	٦٩٠	٧٥٠	٦٩٠	٧٣٠
القروض العقارية (الإسكان التجاري)	٢٨٠	٣٠٥	٣١٠	٣٢٠	٣٥٠
القروض الاستهلاكية	١٤٠	١٣٨	١٣٠	٨٠	١٧٠
القروض الأخرى	٥١	٧٦	٧٦	٧١	٨٠
مجموع القروض	[illegible]	[illegible]	٥٥٠٦	٥٥٤١	٥٨٣٠

تابع جدول رقم (١)

الموجودات والمطلوبات وحق الملكية	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الموجودات الثابتة	١١٠	١١٤	١٢٠	١٢١	١٣١
مجموع الموجودات	١٣٠٧٦	١٥١٠٤	١٤٣٦٢	١٥٥٧٩	١٤٥٣٤
المطلوبات					
الودائع					
تحت الطلب (الجارية)	٦١٠٠	٥٨٥٠	٥٦٠٠	٥٨٠٠	٥٣٠٠
التوفير	٣٤٠٠	٤٤٥٠	٤٥٠٠	٥٢٠٠	٤٦٣٦
الثابتة	٢١٤٢	٣٢٩٦	٢٧٧٥	٣٠٢٨	٣٠٠٠
مجموع الودائع	١١٦٤٢	١٣٥٩٦	١٢٨٧٥	١٤٠٢٨	١٢٩٣٦
ضرائب مستحقة غير مدفوعة	—	—	٣٧	—	—
مجموع المطلوبات	١١٦٤٢	١٣٥٩٦	١٢٩١٢	١٤٠٢٨	١٢٩٣٦
حق الملكية (رأس المال الممتلك):					
رأس المال المدفوع	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠
فضلة رأس المال	٨٦٥	٩٠٠	٨٥٠	٩٠٠	٨٠٠
احتياطيات الخسائر	٣٥	—	١٠	٢٤	—
الأرباح المحتجزة	٣٣٤	٣٠٨	٢٩٠	٢٧٧	٣٩٨
مجموع حق الملكية	١٤٣٤	١٥٠٨	١٤٥٠	١٥٥١	١٥٩٨
مجموع المطلوبات وحق الملكية	١٣٠٧٦	١٥١٠٤	١٤٣٦٢	١٥٥٧٩	١٤٥٣٤

جدول رقم (٢)
المصرف الوطني التجاري (ش.م)
مزيج محفظة الاستثمارات
(لأقرب مليون درهم)

نوع الاستثمار / الاستحقاق (سنة)	سندات حكومية محلية	سندات حكومية خليجية	سندات حكومية أجنبية	المجموع
أقل من ١	٦٠٧	—	٦٠٠	١٢٠٧
أكثر من ١ ـ ٢	٢٠٠	—	٥٠٠	٧٠٠
أكثر من ٢ ـ ٣	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	٧٠٠
أكثر من ٣ ـ ٤	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٦٠٠
أكثر من ٤ ـ ٥	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٦٠٠
أكثر من ٥ ـ ١٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	٥٠٠
أكثر من ١٠ ـ ٢٠	—	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
المجموع	١٦٠٧	٥٠٠	٢٥٠٠	٤٦٠٧

جدول رقم (٣)

المصرف الوطني التجاري (ش.م) كشف الدخل
للسنوات المنتهية في ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ (لأقرب مليون درهم)

الايـــرادات والمصروفـــــات	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
أ ـ الدخل من الفوائد:					
١ ـ الفوائد والأجور من القروض (صافي الديون المعدومة)					
القروض التجارية	٢٠٠	٣٧٠	٣٥٠	٤٣٠	٤٧٥
القروض الصناعية	١٦٠	٣٣٠	٢٦٥	٣٥٠	٤٤٥
القروض الزراعية	٧٠	٩٥	٨٢	٧٨	٨٥
القروض العقارية (الاسكان التجاري)	٣٥	٣٠	٣٨	٣٢	٣٥
القروض الاستهلاكية	٢٠	٢٢	٢٠	١٨	٢٣
القروض الأخرى	٥	٣	٥	٢	٢
مجموع الفوائد والأجور من القروض	٤٩٠	٨٥٠	٧٦٠	٩١٠	١٠٦٥
٢ ـ الفوائد من الاستثمارات (السندات)					
الفوائد من السندات الحكومية المحلية	١٣٠	١٣٨	١٥٨	١٧٠	١٦٥
الفوائد من السندات الحكومية الخليجية	٢٠	٢٢	٢٧	٣٠	٣٥
الفوائد من السندات الحكومية الأجنبية	١٨٠	٢٧٠	٢٠٥	٢٢٠	٢٢٥
مجموع الفوائد من الاستثمارات	٣٣٠	٤٥٠	٣٩٠	٤٢٠	٤٢٥
مجموع الدخل من الفوائد	٨٢٠	١٢٨٠	١١٥٠	١٣٣٠	١٤٩٠

تابع جدول رقم (٣)

الايــرادات والمصروفـــــات	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
ب ـ مصروفات الفوائد:					
١ ـ الفوائد المدفوعة على الودائع:					
الفوائد على ودائع التوفير	٢٢٠	٣٤٠	٣٨٠	٤١٠	٣٩٠
الفوائد على الودائع الثابتة	٢١٥	٣٣٠	٢٩٠	٣١٠	٣٠٥
مجموع الفوائد على الودائع	٤٣٥	٦٧٠	٦٧٠	٧٢٠	٦٩٥
٢ ـ الفوائد على المطلوبات	١٥	٣٠	٥	٣٠	١٥
مجموع مصروفات الفوائد	٤٥٠	٧٠٠	٧٦٥	٧٥٠	٧١٠
جـ ـ صافي الدخل من الفوائد	٣٧٠	٥٨٠	٤٧٥	٥٨٠	٧٨٠
د ـ المصروفات التشغيلية					
الرواتب والأجور ومنافع العاملين	١٣٨	٢٢١	٢٢٥	٢٦٥	٣١٣
صافي مصروفات أشغال المباني	٥٠	٩٠	٧٥	٩٥	٢١٥
المصروفات التشغيلية الأخرى	١٠	٨٠	٢٤	٤٢	٥٠
مجموع المصروفات التشغيلية	١٩٨	٣٩١	٣٢٤	٤٠٢	٥٧٨

تابع جدول رقم (٣)

الايـرادات والمصروفـات	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
هـ - الدخل قبل الضرائب والأرباح والخسائر الرأسمالية:					
الدخل	١٧٢	١٨٩	١٥١	١٧٨	٢٠٢
صافي الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات	١	٦	٨	٥	٢
ضرائب الدخل من الاستثمارات	(٢١)	(٢٦)	(١٨)	(٢٥)	(٣٢)
الدخل الصافي بعد الضرائب والأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات	١٥٢	١٦٩	١٤١	١٥٨	١٧٢

جدول رقم (٤)
المصرف الوطني التجاري (ش.م)
كشف الأرباح المحتجزة
للسنوات المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٨٤ - ١٩٨٨

الفقـــــرة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
رصيد الأرباح المحتجزة في ١ كانون الثاني	٢٩٠	٣٣٤	٣٠٨	٢٩٠	٢٧٧
يضاف:					
الدخل الصافي (بعد الضرائب والأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات)	١٥٢	١٦٩	١٤١	١٥٨	١٧٢
المجموع	٤٤٢	٥٠٣	٤٤٩	٤٤٨	٤٤٩
يطرح:					
مقسوم الأرباح المعلن والموزع	١٠٨	١٩٥	١٥٩	١٧١	٥١
رصيد الأرباح الحتجزة في ٣١ كانون الأول	٣٣٤	٣٠٨	٢٩٠	٢٧٧	٣٩٨

تحليل آداء المصرف المتحد

المقدمـــة:

صمّمت دراسة الحالة هذه لتقود إلى التحليل الأساس لعمليات المصرف. وقد تمّ استبعاد بعض الفقرات من البيانات لغرض تمكين المحلّل من تشخيص محددات التحليل والحاجة إلى البيانات الإضافية التي تساعد في توضيح التباين في البيانات التشغيلية، ومساعدته في التوصل إلى الاستنتاجات السليمة. والمصرف المتحد هو مصرف مفترض، إذ لا وجود له في الواقع.

نبذة عن المصرف المتحد:

أسس المصرف المتحد بوضعه الجديد، سنة ١٩٦٥ في إحدى المدن بدولة الإمارات العربية المتحدة. والمصرف المتحد هو حصيلة دمج مصرفين صغيرين بمصرف واحد، تم شراء كل الأسهم في المصرف المتحد (المندمج) من قبل عائلة آل سعد. ويبلغ سكان المدينة التي يوجد فيها المصرف (٥٥) ألف نسمة. وتعمل في المدينة سبعة مصارف، ويحتل المصرف المتحد المرتبة الثانية من حيث حجم المصارف تلك. وقد تم خلال السنتين الأخيرتين تأسيس ثلاث مصارف جديدة. ومن بين الأنشطة التي تتخصص بها المدينة التجارة (الخارجية والداخلية)، وبعض الصناعات الخفيفة والزراعة وتمويل العقارات، والملاحة، والسياحة. وقد تضاعفت ودائع المصرف خلال السنين الثمانية الماضية، خاصة بسبب المشروعات الحكومية التي تم تنفيذها في المدينة وما حولها. وقد انتعشت الزراعة في المنطقة المحيطة، وخاصة إنتاج العلف اللازم للماشية التي ترعى قطعاتها بتزايد، وقد أسس المصرف فرعاً يركز عملياته على تقديم القروض للزراعة.

وتتولّى عائلة آل سعد، بصفتها المالكة للمصرف، إدارته منذ تأسيسه. وقام الشيخ

أحمد حسن برئاسة مجلس إدارة المصرف والعمل كمدير عام للمصرف لعدة سنوات، ويدرس إمكانية التقاعد عن العمل لغرض تكريس وقته لإدارة عقاراته وتجارته المتوسعة. واعتباراً من سنة ١٩٨٠، استخدم حفيده السيد علي ناصر مندوباً عنه في إدارة المصرف. وقد عمل السيد علي في كل أقسام المصرف، ويرى جده أنه هو المرشح بعده لتولي المسؤوليات الأساسية في المصرف. وقد قام السيد علي مؤخراً بدراسة طلبات الاقتراض ووافق على منح العديد من القروض بنجاح.

وعلى الرغم من وجود عدد من المدراء في المصرف، فإن الشيخ أحمد كان مركزياً جداً في إدارته لعمليات المصرف. وقد اعتاد سنوياً على مقارنة أداء المصرف بالماضي، من جهة، وبعدد من المصارف المنافسة العاملة في المدينة، من جهة أخرى. وقد قرّر مؤخراً إشراك السيد علي في تحليل بيانات المصرف لغرض إتاحة الفرص الإضافية أمامه ليكون مديراً ناجحاً في المستقبل.

وفي جلسة عقدت مؤخراً، استدعى الشيخ أحمد حفيده وأوجز له مهمة التحليل المالي المطلوب إنجازها. وقد أعلمه بأن السيد حميد بلال، مدير الحسابات في المصرف، اعتاد تقديم كشوفات مالية مقارنة عن المصرف، بشكل دوري، تشمل كلاً من الميزانية العمومية وكشف الدخل، للسنتين الحالية والماضية. هذا بالإضافة إلى إعداده أعمدة «ورقة العمل» التي يمكن للسيد علي استخدامها لإنجاز التحليل المالي المطلوب. كما أن المصرف المركزي ينشر دورياً كشفاً بمعدلات الأداء المصرفي في دولة الإمارات العربية، يمكن استخدامها لمتابعة أداء المصرف بالمقارنة مع غيره من المصارف.

المطلوب:

١ - إنجاز التحاليل بما في ذلك حساب النسب المالية والائتمانية، حسب تصميم الجداول الآتية (أي إملاء الفراغات) بعد تحديد الفقرات التي تستعمل في العمليات الحسابية، متبعاً التعليمات المعطاة أسفل كل جدول بشأن كيفية إجراء العملية.

٢ - التعليق على نتائج التحليل، أولاً، لكل مؤشر على حدة، من حيث إيجابياته وسلبياته في ضوء طبيعة ما يؤشره من أداء المصرف، ثم ربط التحاليل في صورة شاملة ومترابطة عن أداء المصرف. وفي هذا الخصوص، ستساعد كثيراً الأسئلة المدرجة أسفل كل جدول، باعتبارها تركّز على الاتجاهات المهمة في أداء المصرف.

جدول رقم (١)

المصرف المتحد (ش.م) الميزانية العمومية

في نهاية كانون الأول من سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨

الموجودات، المطلوبات وحق الملكية	لأقرب مليون درهم		التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة	النسبة المئوية للتغيير على أساس سنة	التكوين النسبي لمجموع الموجودات/أو المطلوبات وحق الملكية	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
الموجودات						
نقد بالصندوق ولدى المصارف	٩١٠٩	١٤٧٤١				
استثمارات في الأوراق المالية	١٧٦٣٤	١٩٥٠٦				
احتياطيات فائضة مباعة	٢٠٣	—				
القروض	٣٣٩٠٥	٢٥٢٣٣				
دخل غير متحقق	(٢٧٦)	(٣٠٤)				
مجموع القروض	٣٣٦٢٩	٢٤٩٢٩				
مخصص الديون المشكوكة	(٢٣٤)	(٣٣٤)				
صافي القروض	٣٣٣٩٥	٢٤٥٩٥				
فوائد مستحقة غير مقبوضة	٩٣٨	٧٣٩				
استثمارات في مصارف أخرى	٢٣٠٨	٢١٠٤				
المباني والأثاث والمعدات (صافي الاندثار)	٥٢٧	٥٢٠				
الموجودات الأخرى	٣١٨	٣٨٨				
مجموع الموجودات	٦٤٤٣٢	٦٢٥٩٣				
المطلوبات:						
الودائع						
تحت الطلب (الجارية)	١٩٧٠٨	٢٣٦٦٤				

تابع جدول رقم (١)

الموجودات ، المطلوبات وحق الملكية	لأقرب مليون درهم		التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٨	النسبة المئوية للتغيير على أساس سنة ١٩٨٧	التكوين النسبي لمجموع الموجودات/أو المطلوبات وحق الملكية	
	١٩٨٨	١٩٨٧			١٩٨٨	١٩٨٧
التوفير	٧٦٧٨	٤٥١٦				
الثابتة	٢٤٢٠٨	١٨٤٨١				
مجموع الودائع	٥١٥٩٤	٤٦٦٦١				
احتياطيات فائضة مشتراة من المصارف	٦٠٠٠	١٠٣٥٠				
حسابات دائنة ومطلوبات مستحقة :						
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٥٨٥	٣٤٩				
أخرى	٢٥٥	١٢٠				
ديون طويلة الأجل	٤٢٠	٤٨٠				
مجموع المطلوبات	٥٨٨٥٤	٥٧٩٦٠				
حق الملكية (رأس المال الممتلك)						
اسهم عادية (١٥٠٠٠٠) سهماً، القيمة الاسمية لكل سهم (١٠٠٠٠) درهم، مصرّح بها ومدفوعة بالكامل	١٥٠٠	١٥٠٠				
فضلة رأس المال	٤٧٠	٤٧٠				
الأرباح المحتجزة	٣٦٠٨	٢٦٦٣				
مجموع حق الملكية	٥٥٧٨	٤٦٣٣				
مجموع المطلوبات وحق الملكية	٦٤٤٣٢	٦٢٥٩٣				
عدد الموظفين العاملين لكامل وقت	٥٠	٤٥				

تابع جدول رقم (١)

التعليمات:

١ ـ إملأ المبالغ المطلوب حسابها في عمودي «التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨» و«النسبة المئوية للتغيير على أساس سنة ١٩٨٧».
٢ ـ إملأ النسب المئوية المطلوبة في عمودي «التكوين النسبي للدخل التشغيلي».
٣ ـ بعد انجاز الخطوة (١) و(٢) أعلاه، أجب على الأسئلة الآتية:

الأسئلة:

١ ـ ما هي أهم التغييرات في كشف الدخل، بالمبالغ المطلقة، وبالنسب المئوية، بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨؟
٢ ـ هل هناك تغييرات أساسية واضحة لك في «التكوين النسبي للدخل التشغيلي»؟ ما هي؟
٣ ـ أكتب خلاصة واستنتاجات تربط فيها بين التغييرات ككل، وبشكل مترابط، وحاول أن تربط معها ما توصلت إليه من استنتاجات من تحليل الميزانية العمومية.
٤ ـ هل لديك مقترحات لتحسين مستوى الأداء في المصرف؟ ما هي؟

جدول رقم (٢)

المصرف المتحد (ش.م)

كشف الدخل للسنتين ١٩٨٨ و١٩٨٧

الايرادات / المصروفات	لأقرب مليون درهم		التغير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة	النسبة المئوية للتغير على أساس سنة	التكوين النسبي للدخل التشغيلي	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
الدخل من الفوائد:						
الفوائد والأجور من القروض	٣٥٥٦	٢٨٤٤				
الفوائد من الاستثمار في الأوراق المالية:						
أوراق حكومية (وزارة المالية)	١١٣	١٢٢				
أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام	٨٠٧	٧٧٠				
سندات أخرى	١٣	١٠				
مجموع الفوائد من الاستثمارات	٩٣٣	٩٠٢				
الفوائد من الاحتياطيات الفائضة المباعة	١٤	١١				
مجموع الدخل من الفوائد	٤٥٠٣	٣٧٥٧				
مصروفات الفوائد:						
الفوائد:						
الودائع:						
التوفير	٣٧٩	٢٢٦				
الثابتة	١٥٧٣	١٣٣٩				
الاحتياطيات الفائضة المشتراة	١٢٧	٤٢٩				
الديون طويلة الأجل	٣٨	٤٣				
مجموع مصروفات الفوائد	٢١١٧	٢٠٣٧				

تابع جدول رقم (٢)

الايــرادات / المصروفـــات	لأقرب مليون درهم		التغيير من سنة ١٩٨٧ إلى سنة	النسبة المئوية للتغير على أساس سنة	التكوين النسبي للدخل التشغيلي	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
الدخل الصافي من الفوائد	٢٣٨٦	١٧٢٠				
مصاريف الديون المشكوكة	(١٢٠)	(٩٨)				
الدخل الصافي من الفوائد بعد طرح مصاريف الديون المشكوكة	٢٢٦٦	١٦٢٢				
الدخل من غير الفوائد						
الدخل من خدمات الترست (الأمانة)	١٥٨	١٤٥				
أجور من خدمات الايداع	١٣٢	١٥٦				
مجموع الدخل من غير الفوائد	٩٥٣	٨٧٨				
المصروفات من غير الفوائد:						
الرواتب والمنافع للعاملين	٨٦٦	٨١١				
صافي مصروفات أشغال المباني	٢٧٨	٢٥٨				
مصاريف اندثار المباني والمعدات والأثاث	١٣٤	١١٨				
مصاريف تشغيلية أخرى	٥٨٠	٥١٨				
مجموع المصروفات من غير الفوائد	١٨٥٨	١٧٠٥				
الدخل قبل طرح «ضرائب الدخل» والمعاملات الاستثمارية (الأرباح والخسائر الرأسمالية)	١٣٦١	٣٩٥				
الضرائب على الدخل	(٢٥٤)	(١٢)				
الدخل قبل المعاملات الاستثمارية	١١٠٧	٧٨٣				
المعاملات الاستثمارية (صافي الضريبة)	(١١٢)	١٢٠				
الدخل الصافي	٩٩٥	٩٠٣				
للسهم الواحد	٦,٦٣	٦,٠٢				

جدول رقم (٣)
المصرف المتحد (ش.م)
المتوسطات الشهرية للفقرات الرئيسة في الميزانية العمومية
للسنتين ١٩٨٧ و١٩٨٨

الفقـــــرات	متوسط الرصيد لأقرب مليون درهم	
	١٩٨٨	١٩٨٧
النقد في الصندوق ولدى المصارف	١١٩٢٥	٢٠٢٣
الاستثمار في الأوراق المالية:		
أوراق حكومية (وزارة المالية)	١٦٠٣	٢٠٢٣
أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام	١٨٧٥٤	١٨٣٣٤
سندات أخرى	١٨٧	٢٠٤
الاحتياطيات الفائضة المباعة	١٧٢	١٩٣
القروض:		
التجارية	١٣٩٨١	١٠١٤٦
الزراعية	٢٩٣٤	٢٤٧٤
الاستهلاكية (المقسطة)	٥١٧٠	٤٤١٢
العقارية	١٠٧١٩	٩٣٤٠
	٣٢٨٠٤	٢٤٣٧٢
الودائع:		
تحت الطلب (الجارية)	٢١٦٨٦	١٨٥١٧
التوفيـــر	٧٥٨٠	٤٥٢٠
الثابتـــة	٢٢٤٣٩	١٩٨٦٦
الديون طويلة الأجل	٤٢٢	٤٧٨
الاحتياطيات الفائضة المشتراة	١٥٩١	٧٢٤٦
رأس المال الممتلك	٥١٠٦	٤٢٨٣
مجموع الموجودات	٦٣٥١٣	٦١٢٢٥
مجموع الموجودات المربحة	٥٣٥٢٠	٤٥١٢٦
مجموع الموجودات ذات المخاطرة	٤٨٢٧٧	٤٠٤٧٣

جدول رقم (٤) ـ أ مجاميع النسب المالية والائتمانية
لأقرب مليون درهم

مجموعة النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
السيولة :		
النقد (في الصندوق ولدى المصارف) / الودائع تحت الطلب (الجارية)	= —— = ٪	= —— = ٪
النقد (في الصندوق ولدى المصارف) / مجموع الودائع	= —— = ٪	= —— = ٪
النقد + الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل(*) / مجموع الودائع	= (+ ١٠٠٠) / —— = ٪	= (+ ١٥٠٠) / —— = ٪

(*) ملاحظة: تبلغ هذه الأوراق (١٠٠٠) مليون درهم سنة ١٩٨٨ و(١٥٠٠) مليون درهم سنة ١٩٨٧ .

الملاحظات: ....

....

....

....

جدول رقم (٤) ـ ب
تتمة مجاميع النسب المالية والائتمانية

مجموعة النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
سياسة توظيف الأموال:		
الموجودات المربحة / مجموع الموجودات	= ——— = ٪	= ——— = ٪
القروض / الودائع	= ——— = ٪	= ——— = ٪
مزيج القروض:		
التجارية		
الزراعية		
الاستهلاكية (المقسطة)		
العقارية		
المجموع		

الملاحظات: ....

....

....

....

تتمة الجدول رقم (٤) ـ ب

تتمة مجاميع النسب المالية والائتمانية

مجموعة النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
مزيج الاستثمارات :		
الأوراق الحكومية		
أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام		
أخــرى		
المجموع		
مزيج الودائع :		
تحت الطلب (الجارية)		
التوفيــر		
الثابتـــة		
المجموع		

الملاحظات : ....

....

....

....

جدول رقم (٤) ـ جـ
تتمة مجاميع المالية والائتمانية

مجموعة النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
الرافعة (العتلة المالية):		
متوسط الودائع / متوسط رأس المال الممتلك	= ٪ =	= ٪ =
متوسط الأموال المقترضة / متوسط رأس المال الممتلك	= ٪ =	= ٪ =

الملاحظات: ....

....

....

....

جدول رقم (٤) - د

تتمة مجاميع النسب المالية والائتمانية

مجموع النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
متانة رأس المال الممتلك:		
متوسط الموجودات ذات المخاطرة / متوسط رأس المال الممتلك	= —— = ٪	= —— = ٪
متوسط مجموع الودائع / متوسط رأس المال الممتلك	= —— = ٪	= —— = ٪

الملاحظات: ....

....

....

....

جدول رقم (٤) - و

تتمة النسب المالية والائتمانية

مجموعة النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
المردود:		
الدخل قبل المعاملات الاستثمارية / متوسط الموجودات	٪ =—=	٪ =—=
صافي الدخل بعد ضرائب الداخل والمعاملات الاستثمارية / متوسط الموجودات	٪ =—=	٪ =—=
صافي الدخل بعد الضرائب والمعامل الاستثمارية / متوسط رأس المال الممتلك	٪ =—=	٪ =—=
مجموع الدخل التشغيلي / متوسط الموجودات	٪ =—=	٪ =—=

الملاحظات: ....

....

....

....

جدول رقم (٤) ـ هـ
تتمة النسب المالية والائتمانية

مجموعة النسب	١٩٨٨	١٩٨٧
الكفاءة		
الدخل التشغيلي / مجموع العاملين لكامل الوقت	= ——— = ٪	= ——— = ٪
متوسط الموجودات / مجموع العاملين لكامل الوقت	= ——— = ٪	= ——— = ٪
متوسط الودائع / مجموع العاملين لكامل الوقت	= ——— = ٪	= ——— = ٪

الملاحظات: ....

....

....

....

جدول رقم (٥)
المصرف المتحد (ش.م) جدول تحليل العائد

الفقـــــرة	١٩٨٨			١٩٨٧		
	المتوسط الشهري للرصيد	الدخل من الفائد/أو مصروف الفائدة	متوسط العوائد/أو النسب	المتوسط الشهري للرصيد	الدخل من الفائدة/أو مصروف الفائدة	متوسط العوائد/أو النسب
أوراق مالية حكومية (وزارة المالية) أوراق الحكومات المحلية والقطاع العام سنـدات أخـــرى						
المجموع						
الاحتياطيات الفائضة المباعة القـــروض						
المجموع						
الودائـــــع الاحتياطيات الفائضة المشتراة الديون طويلة الأجل						
مجموع المطلوبات ذات الفائدة						
صافي الدخل من الفوائد فـارق العائـــــد نسبة صافي الدخل من الفوائد إلى الموجودات المربحة						

جدول رقم (٦)

المقارنة بين أداء المصرف المتحد (ش.م)
وأداء القطاع المصرفي للسنتين ١٩٨٧ و ١٩٨٨

النسبة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
أولاً ـ الربحية:				
أ ـ النسبة المئوية من حق الملكية (رأس المال الممتلك):				
١ ـ الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية على الاستثمارات	٪١٥,٠٠	٪١٢,٩٠		
٢ ـ الدخل الصافي	١٥,٠٠	١٣,٢٠		
ب ـ النسبة المئوية من الدخل الصافي:				
٣ ـ مقسوم الأرباح المدفوع	٢٤,١٠	٢٥,٣٠		
ثانياً ـ مصادر واستعمالات الدخل:				
أ ـ النسبة المئوية من مجموع الموجودات:				
٤ ـ مجموع الدخل التشغيلي	٨,٧٧	٨,١٣		
٥ ـ الرواتب، الأجور، منافع العاملين	١,٨٢	١,٧٢		
٦ ـ الفوائد على الدوائع	٣,١٧	٣,٠٢		
٧ ـ الفوائد على الأموال المقترضة وعلى الديون طويلة الأجل.	٠,١٩	٠,١٢		
٨ ـ صافي مصروفات أشغال المباني، والأثاث، والمعدات.	٠,٥٢	٠,٢٨		
٩ ـ مصروفات التشغل الأخرى	١,٥٧	١,٧٣		

تابع جدول رقم (٦)

النسبــــة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
١٠ ـ مجموع مصروفات التشغيل	٧,٢٧	٦,٨٧		
١١ ـ الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية على الاستثمارات	١,١٢	٠,٩٩		
١٢ ـ الدخل الصافي	١,١٢	١,٠١		
ب ـ النسبة المئوية من مجموع الدخل التشغيلي:				
١٣ ـ الفوائد على الأوراق المالية الحكومية (وزارة المالية)	٩,١٠	٩,٨٠		
١٤ ـ الفوائد على الأوراق المالية الصادرة من الحكومات المحلية والقطاع العام	٦,٨٠	٧,٦٠		
١٥ ـ الفوائد ومقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى	٠,٣٠	٠,٢٠		
١٦ ـ الفوائد والأجور من القروض	٧٠,٩٠	٧٠,١٠		
١٧ ـ الدخل من الاحتياطيات الفائضة المباعة	٤,٠٠	٣,٠٠		
١٨ ـ المصادر الأخرى للدخل التشغيلي	٨,٩٠	٩,٣٠		
١٩ ـ مجموع الدخل التشغيلي	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠		
٢٠ ـ الدخل من قسم الترست (الأمانة)	١,٧٠	١,٨٠		
٢١ ـ الرواتب والأجور ومنافع العاملين	٢٠,٧٠	٢١,٠٠		
٢٢ ـ الفوائد على الودائع	٣٦,٦٠	٣٧,٦٠		
٢٣ ـ الفوائد على الأموال المقترضة	١,٨٠	١,٢٠		
٢٤ ـ صافي مصروفات أشغال المباني، والأثاث، والمعدات.	٥,٩٠	٣,٤٠		

تابع جدول رقم (٦)

النسبـــة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
٢٥ - مصروفات الديون المشكوكة	٣,٥٠	٣,٩٠		
٢٦ - مصروفات التشغيل الأخرى	١٤,٤٠	١٧,٣٠		
٢٧ - مجموع مصروفات التشغيل	٨٢,٩٠	٨٤,٤٠		
٢٨ - الفوائد على الديون طويلة الأجل	١,٠٠	٠,٩٠		
٢٩ - الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات.	١٧,١٠	١٥,٦٠		
٣٠ - الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات.	١٢,٨٠	١٢,٣٠		
٣١ - الأرباح (+) والخسائر (-) الرأسمالية من الاستثمارات	+ ٠٠,٠٠	+ ٠,٢٠		
٣٢ - الدخل الصافي	١٢,٨٠	١٢,٥٠		
ثالثاً - نسب المردود من الاستثمارات والقروض:				
أ - المردود من الاستثمارات:				
٣٣ - الفوائد على الأوراق المالية الحكومية (وزارة المالية).	٧,٣١	٧,٦٩		
٣٤ - الفوائد على الأوراق المالية الصادرة من الحكومات المحلية والقطاع العام.	٥,٢٩	٥,١١		
٣٥ - الفوائد ومقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى	٦,٤٣	٦,٣٨		
ب - المردود من القروض:				
٣٦ - الفوائد والأجور من القروض	١٠,٥٨	٩,٩١		
٣٧ - صافي خسائر القروض (-) أو استعادة الديون المعدومة (+)	- ٠,٣٠	- ٠,٣٩		

تابع جدول رقم (٦)

النسبـــة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
رابعاً ـ توزيع مجموع الموجودات:				
أ ـ النسبة المئوية من مجموع الموجودات:				
٣٨ ـ الموجودات النقدية	١١,٤٠	١١,٧٠		
٣٩ ـ الأوراق المالية للحكومة (وزارة المالية)	٧,٩٠	٨,٦٠		
٤٠ ـ الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات المحلية	٢,٩٠	٣,١٠		
٤١ ـ الأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام	١١,١٠	١١,٨٠		
٤٢ ـ الأوراق المالية الأخرى	٠,٣٠	٠,٢٠		
٤٣ ـ صافي القروض، بما فيها الاحتياطيات الفائضة المباعة	٦٢,٥٠	٦١,٠٠		
(أ) صافي القروض	٥٨,٤٠	٥٧,٢٠		
(ب) الاحتياطيات الفائضة المباعة	٤,٠٠	٣,٧٠		
٤٤ ـ العقارات	٢,٢٠	٢,٠٠		
٤٥ ـ الموجودات الأخرى	١,٧٠	١,٦٠		
خامساً ـ توزيع القروض:				
النسبة المئوية من إجمالي القروض والاحتياطيات الفائضة والمباعة:				
٤٦ ـ القروض العقارية	٢٤,٣٠	٢٣,١٠		
٤٧ ـ القروض الزراعية	١٥,٠٠	١٠,٨٠		
٤٨ ـ القروض التجارية والصناعية	٢٥,٧٠	٢٥,٦٠		
٤٩ ـ القروض الاستهلاكية للأفراد	٢٦,٧٠	٢٦,٦٠		
٥٠ ـ الاحتياطيات الفائضة المباعة	٦,٣٠	٦,١٠		
٥١ ـ القروض الأخـــرى	٢,٠٠	١,٨٠		

تابع جدول رقم (٦)

النسبـــة	متوسط الأداء في القطاع المصرفي		الأداء في المصرف المتحد (ش.م)	
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧
سادساً ـ النسب الأخرى:				
من أصل ١٠٠٪:				
٥٢ ـ مجموع رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات	٨,٧٠	٨,١٠		
٥٣ ـ مجموع ودائع التوفير والثابتة إلى مجموع رأس المال الممتلك.	٦٠,٦٠	٦١,٠٠		
٥٤ ـ الفوائد على ودائع التوفير والثابتة إلى مجموع ودائع التوفير والثابتة	٥,٨٩	٥,٥٠		
٥٥ ـ الفوائد على شهادات الإيداع الكبيرة إلى شهادات الإيداع الكبيرة	٧,٢١	٦,٥٢		
٥٦ ـ ضرائب الدخل إلى (الدخل الصافي + ضرائب الدخل).	٢٢,١٠	١٩,٥٠		

أسئلـة

١ ـ هل هناك تغييرات أساسية في سياسة المصرف كما يعكسها التحليل باستخدام النسب المالية والائتمانية؟ إذا كان ذلك صحيحاً، حدّدها وناقشها.

٢ ـ ما هي التغييرات في صافي الدخل من الفوائد، فارق العائد، وصافي الدخل من الفوائد كنسبة مئوية من الموجودات المربحة، والتي ترى أنها قد حصلت بين السنتين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨؟

٣ ـ كيف ترى أداء المصرف قياساً بمتوسط أداء القطاع المصرفي، باستخدام المؤشرات الآتية:

أ ـ الربحية

ب ـ مصادر واستعمالات الدخل.

جـ ـ نسبة المردود من الاستثمارات والقروض.

د ـ توزيع مجموع الموجودات.

هـ ـ توزيع القروض.

و ـ النسب الأخرى.

٤ ـ استعمل المؤشرات الآتية التي ينشرها المصرف المركزي سنوياً عن أداء القطاع المصرفي، باعتبارها مؤشرات أساسية (استراتيجية)، ثم قارن أداء المصرف المتحد بها، وناقش نتائج التحليل الذي تقوم به (جداول رقم ٧).

جدول رقم (٧)

مجموعة من المؤشرات الأساسية التي ينشرها المصرف المركزي دورياً عن أداء القطاع المصرفي

المؤشـــــر	١٩٨٨		١٩٨٧	
	مؤشر المصرف المركزي(*)	مؤشر المصرف المتحد	مؤشر المصرف المركزي(*)	مؤشر المصرف المتحد
أ ـ كنسبة مئوية من مجموع الموجودات:				
١ - مجموع الدخل التشغيلي				
٢ - صافي الدخل				
ب ـ كنسبة مئوية من مجموع الدخل التشغيلي:				
٣ - الفوائد والأجور من القروض				
٤ - الفوائد على الودائع				
٥ - الدخل بعد الضرائب وقبل الأرباح والخسائر الرأسمالية من الاستثمارات				
جـ ـ نسب المردود:				
٦ - الفوائد من الأوراق المالية الحكومية (وزارة المالية)				
٧ - الفوائد والأجور من القروض				
د ـ توزيع مجموع الموجودات (٪):				
٨ - صافي القروض				
هـ ـ النسب الأخرى:				
٩ - مجموع رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات				
١٠ - مجموع ودائع التوفير والثابتة إلى مجموع الموجودات				

(*) المطلوب منك إملاء هذين العمودين أولاً من الجدول رقم (٦)د ثم حساب العمودين الخاصين بالمصرف المتحد، لغرض المقارنة والمناقشة.

قائمة المراجع

أ ـ المراجع العربية:

١ ـ الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، ط ٣، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠.

٢ ـ ـــــ، ـــــ، الإدارة المالية، ط ٣، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩.

٣ ـ عبدالله، خالد أمين، تدقيق الحسابات ـ الناحية العملية، عمان: البنك المركزي، ١٩٨٨.

ب ـ المراجع الأجنبية:

4 - American Bankers Association, «Simplified Cost Analysis for Smaller Banks».

5 - Bernstein, Leopold, and Maksy, Mostafa, *Cases in Financial Statement Reporting and Analysis.* Homewood, III.: Irwin, 1986.

6 - Davis, Carlisle, and Gee, Edward, *Analyzing Financial Statements,* New York, N.Y. American Bankers Association, 1985.

7 - Myer, John, *Financial Statement Analysis* 4th ed. Englewood Cliffs, N.J., 1979.

8 - Garcia, F., *How To Analyze A Bank Statement.* 5th ed. Boston: Bankers Publishing Company, 1979.

9 - Garrison, Ray, *Managerial Accounting.* 4th. ed. Plant, Tex.: Business Publications, Inc., 1985.

10 - Johnson Frank, and Johnson, Richard, *Commercial Bank Management.* Chicago, III.: The Dryden Press, 1985.

المحتويات

الباب الثاني
أدوات وأساليب التحليل المالي

الباب الثالث
البيانات المصرفية والاقتصادية
التي يمكن أن يفيد المصرف من تحليلها وتقييمها

الباب الرابع
أمثلة وحالات تطبيقية شاملة

